جامعة محمد خيضر –بسكرة–
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

عنوان المذكرة:

الاحزاب السياسية وتأثيرها في رسم السياسة العامة في الجزائر 2007 - 2012

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر

في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص : السياسة العامة والادارة المحلية

من إعداد الطالبة:

- نوي سمية

تحت إشراف الأستاذ:

* أسعيد مصطفى

لجنة المناقشة

	رئيسا
	مشرفا ومقررا
	عضوا مناقشا
	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2012 - 2013

شهدت السياسة العامة كحقل معرفي تطورات منهجية وعليمة من حيث تعريفها ومداخل صنعها ، وكذا طرق تحليلها وكل هذا يرجع الى المدرسة السلوكية التي ساهمت في التركيز أكثر على مخرجات السياسة بدلا من التركيز على مدخلاتها، وكما يرجع الفضل الى الحرب العالمية الثانية وما ترتب عنها من تحول في وظائف الدولة من اجل تنظيم شؤون المجتمع وخدمة مصالحه ، فعلى أثر كل التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الامنية التي عرفها العالم ، تغير مضمون السياسة العامة ، وأصبحت أكثر تفاعل بين النشاطات المختلفة للفواعل الرسمية منها وغير الرسمية ويعتبر موضوع الأحزاب السياسية من أهم مباحث علم السياسة ، فوجود التنظيمات الحزبية يعتبر احد خصائص النظم السياسية الحديثة سواء اتخذت شكل الحزب الواحد أو تعدد الأحزاب ، فهي تمثل أهم الفواعل غير الرسمية التي لها انعكاس على نوع السياسات ونجاح السياسات العامة ، وينطبق هذا على دور الاحزاب السياسية واستقلاليتها عن المؤسسات الرسمية ، اضافة الى ان ضعف قنوات الاتصال بين النظام السياسي والأحزاب من جهة والمجتمع من جهة اخرى جميع هذه العوامل تقود الى هيمنة الهيئة التنفيذية ، والتي تعتبر هي المسؤولية عن عمليات رسم وتنفيذ السياسات العامة .

كما تتميز السياسات العامة التي يقررها النظام السياسي لمشاركة الأحزاب السياسية كجهاز غير حكومي بالتنوع والشمول الذي يمس كافة جوانب الحياة راجع الى تعدد التيارات الحزبية في الساحة السياسية الجزائرية ، كما تتميز السياسة العامة بكونها عملية سياسة في المقام الاول بالصعوبة والتعقيد وتختلف اجراءات صنعها من دولة الى اخرى تبعا للنظام السياسي (برلماني – رئاسي – مختلط).

كما ساعد اقرار التعددية السياسية في الجزائر التي تم تبنيها في دستور 1989 ، وانتهاج الرأسمالية ساهم في توجيه وتدخل الفواعل غير الرسمية في السياسات العامة والسعي للمشاركة في عملية صنع السياسة العامة الى جانب الفواعل الرسمية .

ونظرا لتشعب موضوع السياسة العامة وتعدد الفواعل المساهمة في صنعها ورسمها سواء كانت مؤسسات حكومية أو مؤسسات غير حكومية ، فان التركيز سيكون على دراسة حالة الجزائر من خلال تناول موضوع الأحزاب الرسمية كأحد الفواعل غير الرسمية وتأثيرها في رسم وتوجيه السياسات العامة في الجزائر ، باعتبارها من أبرز القوى الفاعلة في النظام السياسي ، وتبيان ما إذا كان لها دور في صنع وتأثير على رسم السياسة العامة والعمل على تحقيق مصالح المواطن والدولة عل حد سواء ، خاصة بعد تجربة تبني نمط الحزب الأحادي الذي انتهى بالفشل وادى الى تبني فكرة الديمقراطية التعددية والتعددية السياسية .

أهمية الموضوع :

ان اهمية دراسة هذا الموضوع تمكن في معرفة أهمية الاحزاب السياسية كأحد الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر ، خاصة أن مشاركتها في ذلك يضمن تحقيق الديمقراطية وهذا ما يعبر عنه بأسباب اختيار الموضوع .

مبررات اختيار الموضوع : هناك أسباب ذاتية (شخصية) وأسباب موضوعية :

- **الأسباب الذاتية (الشخصية) :**

يعتبر المبرر الرئيسي لاختيار الموضوع نتيجة لرغبة شخصية ، من خلال معرفة ماذا يجري في العملية السياسية في الجزائر ، ومن يتحكم في عملية صنع السياسة العامة ، وما علاقة الاحزاب السياسية في توجيه وتأثير على السياسة العامة في الجزائر .

- **الأسباب الموضوعية :**

– ترجع هذه الاسباب لكون حقل السياسة العامة حقلا معرفي وهو حقلا جديدا وكذا النقص الذي تعاني منه مكتبة العلوم السياسية في مجال الدراسات الخاصة بالسياسات العامة وبالأخص في الجزائر .

– كذلك تتجلى اهمية الدراسة في انها تبين طرق الوصول الى تحقيق اهداف السياسات العامة ونجاحها وكذا الاهتمام بالأحزاب السياسية ، وهنا تبرز العلاقة الوطيدة بين الاحزاب السياسية والسياسة العامة .

– الأهمية الأخرى لهذه الدراسة تبين كيفية عمل الاحزاب السياسية في مجال اتخاذ القرارات على مستويات عالية في الدولة والدور المحوري للأحزاب في انتاج سياسات عامة ناجحة .

– تزايد الاهتمام والمناداة بضرورة اشراك أطراف أخرى فاعلة بخلاف الفواعل الرسمية في عملية صنع السياسة العامة .

– هناك العديد من القضايا لا تزال غائبة عن اجندة البحوث الوطنية مثل دور الاحزاب السياسية ودوره على تأثير رسم السياسة العامة .

– تسليط الضوء على مختلف المشاكل الت تعاني منها الاحزاب السياسة في الجزائر وعدم استقلالها على المؤسسة التنفيذية ومن هنا تؤثر على مطالب المواطن .

اهداف الدراسة :

بما ان الانظمة السياسية القائمة تهدف الى خدمة المجتمع وتحقيق متطلبات الافراد وهذا من صلب وظائفها ، فإن هذه الدراسة تسعى الى توضح المهمة التي تضطلع بها الأحزاب السياسية في المساهمة في رسم وتوجيه السياسة العامة ، ايضا كشف العلاقة بين الأحزاب السياسية والمؤثرون في صنع القرارات ، اضافة الى معرفة مكانة الأحزاب السياسية في تحديد مسار السياسات العامة في الدولة .

-محاولة اثراء المجال المعرفي للموضوع من خلال الاطار المفاهيمي

-الكشف عن التحديات التي تواجه الأحزاب السياسية وتقديم سبل وطرق لمواجهة مثل هذه التحديات .

أدبيات الدراسة :

لا يمكن لأي باحث اقامة دراسة دون الاعتماد والارتكاز على أدبيات سابقة تصب في نفس المجال لذا اعتمدت في هذه الدراسة على بعض الادبيات التي لها صلة وعلاقة بالموضوع ومن اهمها :

-**كتاب " صنع السياسة العامة " للمفكر الامريكي جيمس اندرسون** الذي قام الدكتور عامر الكبيسي بترجمته الى اللغة العربية .

-**كتاب " تحليل السياسات – مدخل جديد للتخطيط في الانظمة الحكومية " للدكتور أحمد مصطفى الحسين .**

- **دراسة الدكتور حسن أبشر الطيب في كتابه" الدولة العصرية دولة مؤسسات"** والتي تعد محاولة للمساهمة في معرفة السياسة العامة

-**دراسة الدكتور " فهمي خليفة الفهداوي " في كتابه " السياسة العامة – منظور كلي في البنية والتحليل "** الذي يرى انا السياسة العامة هي طريقة الحكومة في تعبير عن فعلها ونشاطها .

-**كتاب " النظام السياسي الجزائري من الاحادية الى التعددية السياسية " للدكتور ناجي عبد النور.**

-**دراسة الدكتور اسماعيل قيرة في كتابه " مستقبل الديمقراطية بالجزائر" .**

-**كتاب السياسة المقارنة اطار نظري لكل من جبريال الموند وبنجام بويل و روبرت مندت الذي ترجمه محمد زاهي بشير المغيربي .**

تتمثل **الإشكالية الرئيسية** لهذه الدراسة ، باعتبار ان الأحزاب السياسية تمثل الصدارة ضمن المؤسسات غير الحكومية ، وترتبط أساسا بالعملية السياسية والمشاركة فيها من خلال توفير بيئية سياسة ، والعلاقة الوطيدة بين الاحزاب السياسية والسياسة العامة من هذا يمكن طرح التساؤل الرئيسي على النحو التالي :

كيف تساهم الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة في الجزائر ؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي **التساؤلات الفرعية** المتمثلة في :

-ما المقصود بالسياسة العامة وما هي وظيفة الأحزاب السياسية ؟
-ماهي العلاقة التي تربط الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة في الجزائر؟
-ماهي حدود الدور الذي تلعبه الأحزاب السياسية في صناعة السياسة العامة في الجزائر ؟

فرضيات الدراسة :

انطلاقا من الاشكالية المطروحة ومجموعة التساؤلات السابقة فقد قمت بتوظيف الفرضيات التالية التي من شانهم اعطاء افكار أولية عن جوانب عديدة من هذه لدراسة :

-السياسة العامة تكون ناجحة ومتكاملة اذا تعددت الفواعل المشاركة في صنعها .
-كلما كان النظام السياسي أكثر ديمقراطية زادت عدد الأحزاب السياسية المشاركة في الحياة السياسية .
-تلعب الأحزاب السياسية دورا في مجال الرقابة على اعمال الحكومة وتقييم السياسيات العامة .

مناهج ومقتربات الدارسة :

اما فيما يخص المناهج والمقترحات الدارسة ، فلقد تم الاعتماد على مناهج اساسية وهي المنهج الوصفي التحليلي ، المنهج التاريخي ، منهج دراسة الحالة ، اضافة الى مقتربات فتم تركيز على المقترب القانوني ، المقترب المؤسساتي ، مقترب صنع القرار وذلك على نحو التالي :

المنهج التاريخي :

ان الهدف من هذا المنهج يكمن في التعرف على الاصول التاريخية والفلسفية لتطور ظاهرتي الاحزاب السياسية والسياسة العامة ، كما انه يتناسب مع التحولات والتطورات السياسة التي عرفتها البلاد ، وكذلك مفرعة العلاقة بينهما ، واهم العوامل التي ساعدت على بروز الاحزاب السياسية وأسباب قوتها وضعفها .

المنهج الوصفي التحليلي :

يحاول هذا المنهج دراسة الاحزاب السياسية دراسة تحليلية وليست وضعية وذلك بالتركيز على وظيفية الاحزاب السياسة في رسم السياسة العامة اضافة الى جمع المعلومات عن الظاهرة محل الدارسة ككل .

منهج دراسة الحالة :

من اهم العوامل التي تساعد على نجاح الدراسات والبحوث العلمية في العلوم السياسية ربطها بالواقع ، حيث ارتأيت تناول الاحزاب السياسية كأحد الفواعل غير الرسمية بمواقع السياسة العامة في الظروف المحيطة السياسة التي تنشا بفعل التفاعل القائم بين مختلف المؤسسات الحكومية وغير الحكومية خاصة السلطة التنفيذية والتشريعية بالأحزاب السياسية .

المقترب القانوني :

من خلال الرجوع الى النصوص القانونية والدستورية المتعلقة بالأحزاب السياسية المحددة دورها ووظائها بهدف معرفة المساحة المتاحة لها ، ومدى تطابق القاعدة القانونية مع الواقع العلمي .

المقترب المؤسساتي :

ينظر هذا المقترب للسياسة العامة على انها نتاج المؤسسات التي تستطيع ان تأثر بشكل كبير في العملية السياسية ، وكذا معرفة كيفية تكوين الأحزاب السياسية وعلى تطويرها ووسائل عملها والغرض من هذا معرفة مدى قوة تأثيرها في السياسة العامة

مقترب صنع القرار :

يساعد هذا الاقتراب في عملية التحليل ، خاصة ان السياسة العامة التي تصدر عن النظام السياسي، ماهي إلا عملية اختيار بديل من البدائل المطروحة أمام صانع القرار ويساعد الاقتراب في فهم الفواعل التي تتدخل في صنع السياسة العامة ، لكون صناعة القرار تتضمن العناصر المتشابكة والمتغيرات، والتي من شانها التأثير في القرار النهائي.

حدود الدرسة :

-الاطار الزمني للدارسة : من الفترة الممتدة ما بين 2007 الى غاية 2012 وذلك لأسباب اهمهما :

- ان هذه الفترة تمثل الفترة ما بين الانتخابات التشريعية 2007 والانتخابات التشريعية 2012 .

خطة الدراسة :

رغم أن موضوع الأحزاب السياسية وتأثيرها في رسم السياسة العامة في الجزائر موضوعا واسعا ،إلا ان ارتأيت تقسيمه الى مقدمة وثلاث فصول بكل فصل مبحثين وخاتمة

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي للدراسة الأحزاب السياسية السياسة العامة ،وهذا الفصل ينقسم الى مبحثين :

المبحث الأول :يتناول هذا المبحث مفهوم الأحزاب السياسية ،ونشأتها مع الإشارة الى تعريفها وإبراز أدواتها واهم أشكالها .

المبحث الثاني :خصصناه الى مفهوم السياسة العامة ،من خلال إبراز تطورها وتعريفها والتطرق الى مختلف مراحلها ،اضافة الى إبراز اهم الفواعل الرسمية وغير الرسمية .

الفصل الثاني : يتناول دراسة واقع الأحزاب السياسية في الجزائر ودورها في رسم السياسة العامة في مبحثين هما :

المبحث الأول : تطرقنا الى دراسة تصنيف الأحزاب السياسية في الجزائر المتمثلة في التيارات الثلاث : التيار الوطني ، التيار الإسلامي ، التيار العلماني .

المبحث الثاني : خصص هذا المبحث الى مستويات مشاركة الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة في الجزائر من خلال النقاط التالية :

آليات وأساليب الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة .

تأثير أحزاب السلطة في رسم السياسة العامة من خلال الائتلافات الحزبية والائتلافات الحكومية.

الفصل الثالث :تقييم دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة في الجزائر التحديات والآفاق المستقبلية.متمثلة في مبحثين:

المبحث الأول : من خلال إبراز التحديات التي تواجه الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة في الجزائر في النقاط التالية :

هيمنة السلطة التنفيذية على الأحزاب السياسية .

معوقات مشاركة الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة .

المبحث الثاني : الآفاق المستقبلية للأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة في الجزائر من خلال تناول مايلي :

دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة من خلال السلطة التشريعية .

سبل تفعيل دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة من خلال تفعيل المشاركة السياسية و تعزيز الديمقراطية .

لننهي هذه الدراسة بخاتمة منهجية تناولت أهم الخلاصات والاستنتاجات التي توصلنا و خلصنا اليها من خلال معالجتنا للموضوع .

صعوبات الدراسة :

تواجه عادة عملية البحث او إعداد البحث العلمي مجموعة من الصعوبات يحاول الباحث تجاوزها. اما من ابرز الصعوبات التي واجهتها خلال هذه الدراسة تلك المتعلقة بطبيعة الموضوع اساسا ، بالإضافة الى عدم سهولة تصور مساهمة الأحزاب السياسية في عملية رسم السياسة العامة .

إضافة الى تباين الإحصائيات في بعض الأحيان ، صعوبة الحصول على وثائق رسمية .

وبالرغم من هذه العقبات وغيرها ورغبة من في تحقيق الدراسة بالاستعانة بالمولى عز وجل .

الفصل الأول:

التأصيل المفاهيمي للدراسة الأحزاب السياسية و السياسة العامة

تمهيد :

تعتبر المفاهيم من العناصر الأساسية في اي دراسة ، وبالتالي علينا تحديدها تحديدا دقيقا من اجل معرفة معانيها وتحديد الفرق الموجود بين جميع المفاهيم موضوع الدراسة لتمكن من استيعاب الموضوع بشكل أفضل ، وسيتم من خلال هذا الفصل معالجة الاطار المفاهيمي من خلال التطرق الى دراسة الاحزاب السياسية في المبحث الاول من خلال تطورها واهم تعريفها ، وأهم أشكالها وأدواتها المختلفة ، إضافة الى دراسة السياسية العامة في المبحث الثاني للتطرق الى تطورها كمفهوم وأهم تعاريفها ومراحلها وأهم الفواعل الرسمية وغير الرسمية ، حيث أن هذا الفصل سيكون ممهدا للفصول الأخرى لأجل إعطاء توضيح وضبط أكثر الموضوع وفق منهجية علمية .

سوف نتطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: ماهية الأحزاب السياسية .

المبحث الثاني: ماهية السياسة العامة .

المبحث الأول: ماهية الأحزاب السياسية.

المطلب الأول : مفهوم الأحزاب السياسية.

الفرع الأول : نشأة الأحزاب السياسية:

لقد ولدت الأحزاب الأولى بالمعنى الحديث للكلمة مع ظهور النظم التمثيلية التي انبثقت في بريطانيا العظمى في القرن الثامن عشر ثم في فرنسا ومنذ ذلك العصر كان النواب في مجلس العموم يتجمعون ولو بصفة غير شكلية تحت راية الويغ أو ال ثوري بحسب الموقف الذي كانوا يتبنونه من الحكومة التي عينها الملك، "وبالطريقة نفسها شهدت الجمعيات الثورية الفرنسية قيام مجموعات نواب اعتادوا على الاجتماع مع في نوادي (النادي البريتوني في الجمعية التأسيسية)، (أندية ليعقوبين في الجمعية الشريعية) أو الجلوس في المقاعد العليا (الجبليون) في عهد المؤتمر"[1].

لكن توسع حق الاقتراع هو الذي دفع إلى انشاء بنى دائمة خارج الأسوار البرلمانية فلكي يتمكن المرشحون من التعرف بشكل صحيح على ناحيتين يتزايد عددهم باستمرار، أصبح من الضروري لهم ان يقرنوا هويتهم السياسية بحرف أول وبرنامج، معروفين على نطاق واسع من قبل الجمهور بصفة مميزة تمت في انجلترا بعد الإصلاح الانتخابي لعام 1832 وإقامة جمعيات تسجيل أي لجان انتخابية تهدف إلى تسهيل تسجيل الناخبين الجدد وتنظيم حملة المرشح وفي فترة لاحقة بين 1867 و 1874 تم جمع الكتل البرلمانية واللجان الانتخابية في بنية واحدة متواجدة على المستوى الوطني وهكذا ولد أول حزبان كبيران حزب المحافظين وحزب الأحرار[2].

(1) فليب برو، **علم الإجتماع السياسي**.(تر: محمود عرب صاصيلا). لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998، ص 357.

(2) نبيلة عبد الحليم كامل، **الأحزاب السياسية في العالم المعاصر**. القاهرة : دار الفكر العربي، 1982، ص23.

كما شهد منتصف القرن التاسع عشر أيضا ولادة جيل آخر من الأحزاب نتيجة نمو المسألة الاجتماعية وانبثاق الحركة العمالية وولد أول حزب من الحركة العمالية وهو الرابطة العامة للعمال الألمان بقيادة لاسال عام 1863، من هذا التشكيل سيولد بعد الانصهار مع تنظيمات آخرى الحزب الاجتماعي الديمقراطي الألماني عام 1875 ليصبح نموذجا للأحزاب الاشتراكية وبالمقابل بقيت تنظيمات أخرى بالعكس مجرد مجموعات صرغيرة ذات فعالية نضالية ضعيفة وقريبة من الدوائر الفكرية أو الفئات النشطة ، لكن ما يسمح دائما بالح ديث عنها بعبارات الأحزاب السياسية إنما هو حضور مرشحيها في الصراعات الانتخابية.

مع الثورة البلشفية افتتحت في أوربا مرحلة من عدم الاستقرار تميزت بظهور أحزاب جماعية من نمط جديد تجسدت بشكل ملموس في الإتحاد السوفياتي وهي الحزب الشيوعي وعلى خط موازي وبناء على نموذج فاشية موسيليني الايطالية، ترسخت تنظيمات جماهيرية أخرى ذات جوهر شمولي وهي الأحزاب النازية وتطلعت على غرار الأحزاب الشيوعية اللاتينية لتحقيق تعبئة منهجية للأفكار والعقليات لم تكن معروفة قبل ذلك الحين وهذه الخاصية إضافة لرفضها قبول مناهج التعددية الديمقراطية تميزها بوضوح عن التشكيلات السابقة [1].

لقد فقدت هذه التشكيلات الثلاث اليوم جزءا من أهميتها بعد انهيار المنظمات الناشئة على النموذج اللينيني وفرضت المنظومة التعددية للأحزاب نفسها على نطاق واسع، فهذه المنظومة هي التي ساهمت في صياغة السمات المميزة للأحزاب المعاصرة.

(1) أونيس ليندة، " الأحزاب السياسية والإنتخابات في الجزائر" . **مذكرة ماجستير**،(كلية الحقوق، قسم العلوم القانونية، تخصص قانون دستوري ،جامعة باتنة ، 2003-2004) ص11.

الفرع_ الثاني: تعريف الأحزاب السياسية:

تعريف الحزب السياسي:

المعنى اللغوي والاصطلاحي للأحزاب السياسية:

أ المعنى اللغوي:

جاء في مختار " الصحاح" : حزب الرجل أصحابه والحزب أيضا يعني الطائفة، ويقال تحزبوا بمعنى تجمعوا، والأحزاب تعني أيضا الطوائف التي تجمع على محاربة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، ومن هنا نرى أن كلمة (حزب) لغة تفيد الجمع من الناس وهو ما يدل على الإعتياد على شيء ما.

كلمة سياسي:

مأخوذة من كلمة سياسية ، والسياسة لغة تفيد القيام بشؤون الرعية، واستخدام العرب لفظ السياسة، بمعنى الإرشاد والهداية. غير أن كلمة سياسة تعني في الوقت الحاضر، كل ما يتعلق بالسلطة أو كما يقول مارسيل بريلو: " أن السياسة بالنسبة للعامة تعني أساسا الحياة السياسية ، والصراع حول السلطة ، إنها ظاهرة بنفسها أما بالنسبة للناحية العلمية السياسة هي معرفة الظاهر"[1].

ب –المعنى الاصطلاحي للحزب السياسي:

تعددت تعريفات الحزب السياسي بين رجال الفكر السياسي والقانوني للأحزاب السياسية وهذا راجع لاختلاف الإيديولوجيات.

(1) ناجي عبد النور، **النظام السياسي الجزائري من الحادية إلى تعددية**. قالمة: مديرية النشر الجامعية قالمة ، 2006، ص ص 26-27.

1 -الفكر الليبرالي:

يركز في تعريفه على الجانب العملي والهدف النهائي للعملية السياسية التي يقوم بها الحزب والوصول إلى السلطة والمشاركة في صنع القرار.

فيعرف بنيامين كونستونت benganin canstont 1816 الأحزاب السياسية " هي جماعة من الناس منظمة في بناء معين ذات فكر مذهبي، ملتزمة لأفكار وبرامج سياسية محددة".

أما عرفه كل من لا زويل وكابلان على أنه" مجموعة من الأفراد تصوغ القضايا الشاملة وتقدم مرشحين للانتخابات".(1)

أما جون جيكال وأندري أوريو jean giquel et andré houriou " أن الحزب تنظيم دائم يتحرك على مستوى وطني ومحلي من أجل الحصول على الدعم الشعبي، ويهدف للوصول إلى ممارسة بغية تحقيق سياسة معنية "

لقد وضع الأستاذ فرنسوا بوديلا françois borella ثلاثة عناصر لابد من وجودها في كل حزب سياسي وهي:

- مجموعة منظمة من الأفراد قادرة على التعبير عن مطالبهم .
- وجود نشاط يهدف إلى السيطرة على السلطة.
- وجود مجموعة اقتراحات تمس سياسة الحكومة. (2)

الفكر الماركسي:

ينظر هذا الفكر إلى الحزب السياسي على انه مجموعة الطبقات ا لاجتماعية التي يعبر عنها، بمعنى أن الحزب السياسي هو التنظيم السياسي للطبقة بما لها من مصالح حيوية

(1) حسين عبد الحميد، **الأحزاب السياسية وجماعات المصلحة والضغط: دراسة في علم الإجتماع السياسي**. الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2008، ص ص4-26.

(2) ناجي عبد النور، **المدخل إلى علم السياسة**.عنابة: دار العلوم للنشر وتوزيع، 2007، ص ص 137-138.

وما يحكم علاقاتها من توجهات ايديولوجية، وما تبت غيه من أهداف تكتيكية، أو غايات استراتيجية، فقد يكون الحزب ممثلا بطبقة العمال أو الفلاحين، أو الرأسماليين...إلخ. (1)

كما يعرف الحزب بأنه " تنظيم يوحد الممثلين الأكثر نشاط بطبقة معينة، ويعبر عن مصالحها ويقودها في الصراع الطبقي".

ويعرف الحزب الشيوعي بأنه" طليعة الطبقات الكادحة التي تسعى إلى تصفية الاستغلال بشتى أشكاله وصوره بهدف الوصول إلى الحكم ديكتاتورية البروليتاريا".

فمفهوم الحزب عند الفكر الماركسي والاشتراكي هو حزب طبقي حيث يتم التركيز فيه على التكوين الاجتماعي للحزب، والارتباطات الاقتصادية لأعضائه والمراتب التي يحتلونها في السلم الاجتماعي، فالحزب في الفكر الماركسي هو جزء من طبقة معينة بل وقسم متقدم أو "طليعي" في الطبقة ، وأن الحزب ال ثوري أو العمالي يرتكز على طبقة العمال ويمثل قاعدتها. (2)

الفكر العربي:

يكاد يقترب في تعريفاته للحزب السياسي مع الفقه الليبرالي، فنجد لدى فقهاء العرب وعلماء السياسة عدة تعريفات أبرزها تعريف د. سليمان الطماوي، الذي يعرف الأحزاب السياسية بأنها:" جماعة متحدة من الأفراد ، تعمل بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم، لتنفيد برنامج سياسي معين".

(1) ماجد راغب الحلو ،**الدولة في ميزان الشرعية :الانظمة السياسية** ،الاسكندرية : دار المطبوعات الجامعية ،1996 ، ص 294 .

(2) عبد النور، **المدخل الى علم السياسة**. المرجع السابق، ص 139.

أما الدكتور رمزي طه الشاعر، فإنه يعرف الحزب السياسي بأنه " جماعة من الناس لهم نظامهم الخاص وأهدافهم ومبادئهم التي يلتقون حولها ويتمسكون بها ويدافعون عنها، ويرمون إلى تحقيق مبادئهم وأهدافهم عن طريق الوصول إلى السلطة أو الاشتراك فيها".

أما سعاد الشرقاوي فتركز في تعريفها للحزب على الجانب التنظيمي وتعرف الحزب" بأنه تنظيم دائم يتم على المستويين القومي والمحلي ويسعى للحصول إلى مساندة شعبية بهدف الوصول إلى السلطة وممارستها من أجل تنفيذ سياسة محددة".

أما ايهاب زكي سلام فيركز في تعريفه للحزب على الوظائف فيعرف الحزب السياسي بأنه " مجموعة منظمة تهدف إلى المشاركة في وظائف المؤسسات للوصول إلى السلطة وجعل أفكارها ومصالحها الشخصية متميزة".[1]

كما عرف د. ابراهيم أبو الفار يقول" الحزب هو جماعة منظمة يشتركون في مجموعة من المبادئ والمصالح وتسعى هذه الجماعة للوصول للسلطة بهدف المشاركة في الحكم وتحقيق هذه المصالح والمبادئ المختلفة".

د. السيد خليل هيكل في كتابه الأحزاب السياسية يقول" بان الحزب عبارة عن مجموعة من الأفراد يتحدون في تنظيم يفرض تحقيق أهداف معينة عن طريق استعمال حقوقهم السياسية".[2]

(1) أمين البار، " دور الأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الدول المغاربية: دراسة حالة الجزائر 1997-2007". **مذكرة ماجستر**، (كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة بسكرة 2010-2011) ص16.

(2) علي زغدود ، **نظام الأحزاب السياسية في الجزائر**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص 13.

الفرع الثالث: أشكال الأحزاب السياسية.

أولا: أنواع الأحزاب السياسية:

توجد عدة أنواع للأحزاب السياسية والسبب في هذا التعدد يعود إلى الفوارق بين الأحزاب فيما يخص إيديولوجيتها وطبيعتها وهيكلتها وتركيبها وأهداف وسوف نتطرق إلى بعض هذه التصنيفات.

أولا: تصنيفات دفرجيه:

يعتبر مجهود عالم السياسة الفرنسي موريس دوفرجيه Maurice Duvergu من أوائل المحاولات المهمة التي بذلت لتصنيف الأحزاب السياسية إلى أنواع مختلفة.

ومن تصنيفاته: التصنيف الأول:

1 -أحزاب العقيدة:

ترتكز هذه الأحزاب حول عقيدة محددة تقدم تفسيرا متكاملا ومعقولا للواقع الاجتماعي وتضع تصورا محددا للمجتمع المنشود ، والأفراد ينضمون لحزب العقيدة وي لفون حوله بسبب التصديق والإيمان بأفكار العقيدة، والتي تتجسد بوضوح في برامج الحزب وتكون بمثابة المحرك لنشاطاته والمحددة لسياساته ومواقفه.

وأحزاب العقيدة يمكن أن تنظم بشكل أحزاب صفوة، وذلك للمحيط الاجتماعي، والسياسي والاقتصادي الذي توجد فيه، وتميل الأحزاب العقائدية إلى الإنفراد بالسلطة لكي تسنى لها تطبيق عقيدتها، ومن أمثالها الأحزاب الشيوعية في الإتحاد السوفياتي و أوروبا الشرقية، والأحزاب السارية والدينية في أوروبا الغربية وأحزاب الإخوان المسلمين في مصر وبعض الدول العربية. [1]

(1) نظام بركات وأخرون، **مبادئ علم السياسة**. الرياض: مكتبة العبيكات، 1999، ص ص236 - 240.

2 -الأحزاب العملية:

الأحزاب العملية أو أحزاب البرامج كما يسميها البعض، ليس لها ارتباط بعقيدة محددة وتتغير مواقفها وسياستها العامة من فترة إلى أخرى تمشيا مع الظروف المتغيرة هذه الأحزاب بقدرتها على التكيف مع الظروف المحيطة بها، كما أنها تتأثر بنوعية واتجاهات القيادات التي تسيطر عليها. [1] فهي تتسم بالمرونة ولا تتمسك بعقيدة جامدة تقيد حركتها، وإذا كانت أحزاب العقيدة تنافس مبادئها العقائدية، فإن الأحزاب العملية تنافس بإستراتيجيتها وقدرتها على التحرك بين كافة فئات المجتمع.

3 -أحزاب المصالح:

توجد أحزاب المصالح بصفة خاصة في نظام تعدد الأحزاب وقد توجد كأحزاب صغيرة في نظام الحزبين، وهي تمثل مصالح محددة لجماعة كبيرة منظمة من الأفراد الذين يصرون على تحقيق أهدافهم وخدمة مصالحهم من خلال المشاركة المباشرة في الحكومة. [2]

التصنيف الثاني:

التصنيف الكلاسيكي لموريس دوفرجيه ولقد صنفها إلى قسمين وهما:

1 -أحزاب الإطارات:

وهي تنقسم أيضا بدورها إلى قسمين أحزاب الأطر التقليدية ونظم صفوفها الطبقات البرجوازية التي كانت موجودة في القرن التاسع عشر والتي تعرف في عصرنا الحاضر بأحزاب المحافظين والأحرار ونضم هذه الخيرة بعض الشخصيات النافذة والمرموقة والمؤثرة كما تمتاز بمرونة التنظيم وهشاشة الانضباط وبفقدان الصلة بالناخبين إلا في

(1) المرجع نفسه، ص 241.

(2) عبد النور، **المدخل الى علم السياسة** .المرجع السابق، ص ص 148-149.

المراحل الانتخابية وبواسطة لجان تتمتع بحرية الحركة والاستقلالية، أما الطائفة الثانية من أحزاب الأطر هي نجمت عن انضمام عدد كبير من الأعضاء بفعل الأسلوب الانتخابي، كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة للانتخابات الأولية المقفلة خصوصا هذه الخيرة كسرت الإطار الضيق للجان الوجهاء، حيث يسجل الناخبون مسبقا كجمهوريين أو ديمقراطيتين ويقللون تبعا لذلك ورقة التصويت التي تسمح لهم باختيار مرشح حزبهم وهنا ظهر نوع من الانتساب يختلف عن الأحزاب الجماهيرية. [1]

2 -أحزاب الجماهير:

نشأ هذا النوع بفضل حق الانتخاب العام المباشر والسري، وابتدأ بنائها التنظيمي الأحزاب الاشتراكية في القرن العشرين وتسعى هذه الأحزاب إلى ضم أكبر عدد من الناس للمشاركة في الحياة الحزب عن طريق الانتساب والانضمام بدفع اشتراك سنوي لتمويل ميزانية الحزب، وتحديد سياسة الحزب، في مؤتمرات دورية وتأخذ الأحزاب الجماهيرية ثلاث أشكال وهي الاشتراكية والشيوعية و الفاشية . [2]

ثانيا: التصنيف الحديث : " تصنيف جون شارلو"

اقترح عالم السياسة الفرنسي جون شارلو، استبدال التصنيف التقليدي الذي وضعه موريس دوفرجيه، بتصنيف ثلاثي يأخذ بعين الاعتبار ليس فقط الإيديولوجية والعضوية والتنظيم لظاهر الحزب بل يركز على الأخص على أهداف الحزب وإستراتيجيته وعلى أساس ذلك تقسم الأحزاب إلى ثلاث أنواع: [3]

---

(1) موريس دوفرجيه، **المؤسسات السياسية والقانون الدستوري: الأنظمة الساسية الكبرى**. (تر: جورج سعد). لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1992،ص 76.

(2) إسماعيل الغزال، **القانون الدستوري والنظم السياسية**. لبنان : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ص 150.

(3) محمد السويدي، **علم الإجتماع السياسي: ميدانه وقضاياه .الجزائر**: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990، ص 104.

1 -أحزاب الأعيان:

وهي أحزاب تقتصر عضويتها على الشخصيات المرموقة سواء كانوا مثقفين أو رجال أعمال ، وهو شبيه بحزب الإطارات.

2 -أحزاب المناضلين:

وهي أحزاب شعبية وجماهيرية، يضم أعدادا ضخمة من المنخرطين، كما تهتم بالمتعاطفين معها، وهذا بغض النظر عن مكانتهم، وهي تشبه إلى حد ما الحزب الجماهيري.

3 -أحزاب الناخبين:

لا تعتمد على ايديولوجيا أو مذهب سياسي معين، بل ترتكز اهتمامها حول المرشحين، وهي تضم أعداد كبيرة من الأفراد دون أن تجمعهم مذهب سياسي معين.[1]

ثانيا :أنواع النظم الحزبية:

من المفيد جدا فهم الأحزاب وطبيعة الحياة السياسية عامة الإطلاع على البيئة التي يعيش فيها الأحزاب ويمارس فيها السياسة أعمالهم، وهذا يقتضي التعرض للنظام الحزبي في بلد ما.

1-نظام الحزب الواحد:

يقال أنه لئن اعتبرت الأحزاب نتائج فكر القرن التاسع عشر فإن نظام الحزب الواحد من انتاج القرن 20م ، لقد قام الحزب الواحد في ايطاليا الفاشية وألمانيا النازية ، و يوجد

(1) الأمين الشريط، **الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات المقارنة**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1998، ص 263.

نظامه أيضا في الإتحاد السوفياتي وفي كثير من دول غرب إفريقيا ودول الديمقراطية الشعبية في شرق أوروبا. [1]

فالدولة ذات الحزب الواحد تقوم على افتراضات محددة، وهو أن إرادة السيادة للدولة تستقر في الزعيم وفي النخبة أو الصفوة السياسية. [2]

2 -نظام الحزبين:

يقوم على أساس أنه في الدول الديمقراطية لابد من وجود رقابة على السلطة التنفيذية الحاكمة ، عن طريق معارضة قوية ومنظمة، تمثل البديل للسلطة الحاكمة فهذا النظام يقوم على أساس وجود حزب في الحكم وحزب خارجه يقوم بمراقبة الأول وكشف اخطائه، وفي نظام الحزبين عادة ما يكون النظام الانتخابي السائد هو نظام الانتخاب الفردي، ويكون الفوز في الانتخابات عادة بالأغلبية النسبية أو البسيطة وتمثل بريطانيا النموذج التقليدي للثنائية الحزبية.

3 نظام تعدد الأحزاب:

يقوم على أساس تمثيل المصالح والجماعات المختلفة في النظام السياسي ويسود في الدول التي تتميز بوجود ثقافة سياسية أقل اتفاقا، وفي نظام التعدد الحزبي عادة ما يكون النظام الانتخابي السائد هو نظام التمثيل النسبي ، حيث يكون الفوز في الانتخابات بالأغلبية المطلقة، وغالبا ما يرتبط هذا النظام بالحكومات الائتلافية كما هو الحال في إيطاليا.

(1) محمد نصر مهنا، **العلوم السياسية بين الحداثة والمعاصرة**.الإسكندرية: منشأ المعارف، 2002، ص 247.

(2) أحمد عادل، **الأحزاب السياسية والنظم الحزبية**. مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1992، ص 122.

أما الدراسات السياسية المعاصرة تميز أساسا بين نظم حزبية تنافسية وغير تنافسية.[1]

المطلب الثاني: أدوات الأحزاب السياسية.

الفرع الأول: وسائل الأحزاب السياسية:

من أجل تحقي أهدافها، تلجئ الأحزاب السياسية على اختلافها إلى جملة من الأدوات أو الوسائل المختلفة ، التي تراها مناسبة أو موائمة من اجل تحقيق هذه الأهداف ومن هذه الأساليب نجد: [2]

أولا: الوسائل السياسية هي بدورها متعددة ومن أهمها:

1 -التمثل النيابي:

تعد من أهم الوسائل حيث يسعى الحزب إلى التواجد في مختلف المجالس المنتخبة سواء المحلية أو الوطنية، وخاصة البرلمان وبقدر ما بنجح الحزب في ايصال أكبر عدد ممكن من أعضائه الأكفاء بقدر ما يعمل على تثبيت ونشر مبادئه وبرنامجه، وتحقيق مشاركته في السلطة أو الوصول إليها.

تعد من أهم الوسائل حيث يسعى الحزب إلى التواجد في مختلف المجالس المنتخبة سواء المحلية أو الوطنية، وخاصة البرلمان وبقدر ما ينجح الحزب في إيصال اكبر عدد ممكن من أعضائه الأكفاء بقدر ما يعمل على تثبيت ونشر مبادئه وبرنامجه، وتحقيق مشاركته في السلطة أو الوصول إليها.

(1) ودودة بدران وآخرون، **العلوم السياسية والإقتصادية والإستراتيجية**.القاهرة : المكتب العربي للمعارف، 2003، ص ص 38-39.

(2) بشير بورنان، وليد مبارك، " دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة دراسة حالة الجزائر، 2006-2007" .**مذكرة ليسانس** ، (كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيمات إدارية وسياسية، جامعة بسكرة 2009-2010) ص 12.

2 -**المناقشة والإقناع:** فالمناقشة والحوار من الوسائل الضرورية لتحقيق تماسك ووحدة الحزب الداخلية، والإقناع تحقق التماسك الداخلي ويقضي على الخلافات الداخلية كما أن الحزب يستعمله تجاه المواطنين الآخرين لكسبهم وللحصول على أصواتهم في الانتخابات.

3 -**النقد:** يلجأ الحزب بصفة دائمة إلى نقد وإبراز نقائص وعيوب وأخطاء الأحزاب الأخرى وخاصة الأحزاب الحاكمة، وهذا ليبين أفضلية برنامجه ومبادئه...

4 -**إدماج المصالح الخاصة في المصلحة الوطنية:** كل الأحزاب تعمل على التوفيق بين مصالح أعضائه الخاصة والمصلحة الوطنية العامة عن طريق التمسك بالمبادئ والقيم والشعارات الوطنية حتى ظهر أنها لا تتناقض مع المصلحة الوطنية بل تعمل على خدمتها وبالتالي تلقى التأييد والدعم الشعبي.[1]

بعض الأحزاب تربط نفسها بالدستور حتى تبين أنها مدافعة عنه وعن المصلحة الوطنية العليا، وبعض الأحزاب تربط نفسها بثوابت وطنية اساسية، مثل الدين أو التاريخ الوطني حتى تحصل على مساندة ودعم المواطنين المؤمنين بهذه الثوابت والقيم.

ثانيا: الوسائل المادية الأخرى : تنفق الأحزاب أموالا كثيرة من أجل تنظيم تظاهرات حزبية مختلفة ، سواء فكرية كالمحاضرات والمهرجانات وإنتاج الأفلام الوثائقية ونشر الكتب حوله، وكذلك إنشاء مدارس خاصة تقدم دورات تكوينية للاعضاء، وكذلك طبع ونشر شعارات الحزب في شكل معلقات و أوسمة ذلك.

ثالثا: الوسائل القهرية : وسائل القهر والعنف، مرفوضة وغير مستحبة وكثيرة من الدول تمنعها بموجب الدستور نفسه، وهي تتنافى أصلا مع الديمقراطية والتداول

(1) "الأحزاب السياسة والجماعات الضاغطة". متحصل عليه من:
<http ://cemtpourcentdziri-a nlamontad.net/t 817-topic/ 2010-2011 pdf ».

السلمي على السلطة، لكن من المعروف تاريخيا أن كثيرا من الأحزاب، خاصة في ظل نظام الحزب الواحد، مثل الأحزاب الفاشية والشيوعية، لجأت إلى العنف المتمثل في الاعتقالات والإرهاب السياسي والتهديد والتخويف، واللجوء إلى المخابرات والبوليس السري، كما لجأ إلى العنف في شكله المستمر وهو الضغط الاقتصادي والاجتماعي والحرمان من حقوق وامتيازات اجتماعية معينة.

رابعا: وسائل الإتصال: تلجأ جميع الأحزاب إلى الوسائل الإعلامية المختلفة من صحف وإذاعة مسموعة ومرئية، حيث تصدر الجرائد والمجالات والبيانات للإقناع ببرنامجها وتحقيق مختلف اهدافها، وهذه الوسائل ذات فعالية كبيرة إلى درجة أن كل حزب يسعى إلى أن يكون له عدة وسائل إعلامية تحت تصرفه. (1)

كما تستعمل وسائل الإعلام للحملات الانتخابية من طرف الدولة ، وتحديد أماكن النشر وتحقيق حرية الرأي والتعبير. (2)

الفرع الثاني: وظائف الأحزاب السياسية

نظرا للمكانة المحورية للأحزاب في الأنظمة السياسية وارتباطها العميق لمفهوم الديمقراطية والمشاركة السياسية وارتباطها العميق بمفهوم الديمقراطية والمشاركة السياسية حتى أن البعض يقول أن الأحزاب عماد الديمقراطية غير أن هناك من يحلو له التمييز بين وظائف الأحزاب وفقا لطبيعة النظام السياسي السائد وفي هذا الإطار يمكن التفريق بينها كما يتحدث البعض عن وظائف خاصة للأحزاب (وظائف الأحزاب الحاكمة ووظائف خارج السلطة).

(1) شريط، المرجع السابق، ص 258.

(2) سعيد بو الشعير، **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة**. ط9. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، ص 130.

يقدم سيجمو نيومان أربع مهام رئيسية للأحزاب السياسية:

- تنظيم الإدارة السياسية للشعب والتسويق لمبادئ الحزب
- إدماج المواطن في الحزب وتعليمه بالالتزام السياسي.
- ممارسة الحزب دور الوسيط أو همزة الوصل بين الرأي العام والحكومة.
- اختيار القادة لانتخابهم من قبل الشعب.

ويرى نيومان أن الديمقراطية يمكن أن تواجه أزمة شديدة في حال فشل الأحزاب من ممارسة هذه المهام.

أما ديفيد أتبر فيميز بين وظائف الأحزاب السياسية وفق طبيعة النظام السياسي الذي تتواجد فيه ففي النظام الديمقراطي يوجد ثلاث وظائف أساسية:

- مراقبة السلطة التنفيذية.
- تمثيل المصالح.
- استقطاب المرشحين والأعضاء.

وبعيد عن هذا الجدول والتصنيف يمكن أن نجمل أهم وظائف الأحزاب السياسية فيما يلي:

1 -تجميع المصالح

ويقصد بها تحويل المطالب الناس إلى بدائل لسياسة عامة موجودة من قبل ويقول الموند عن تجميع المصالح" انه النشاط الذي تتوجه فيه مطالب للأفراد والجماعات ومصادرهم لتقوية اقتراح سياسي ذي مغزى وتصبح الاقتراحات ذات مغزى حين تكتسب مساندة مصادر سياسية قوية، وإلا مهيأة بشكل خاص لتجميع المصالح، ويمارس الأحزاب وظيفة تجميع المصالح من خلال مؤتمراته،وعندما يتلقى الشكاوي والمطالب، من

التجمعات النقابية والعمالية والهيئات الأخرى، ليقوم الحزب بعد ذلك بالمساومة على تلك المطالب، لتسويقها واقتراح سياسة معينة بديلة.

2 -التجنيد السياسي

يقصد بالتجنيد عموما عملية اختيار أفراد لشغل أدوار من نسق اجتماع ى ما، ويعني التجنيد السياسي شغل المناصب الرسمية، كرئيس مجلس الوزراء...

ويقوم الحزب بهذا الدور من خلال التعيين أو عبر الانتخابات، فالحزب الذي يصل للسلطة، يقوم بتشكيل الحكومة وتعيين كوادره في المناصب والوظائف الإدارية.[1]

من خلال ما يقوم به من تدريبهم على العمل السياسي وتزويدهم بالمعرفة والخبرة اللازمة لتولي الوظائف العامة أو الدفع بهم إلى الانتخابات العامة.

يمكن تقسيم عملية التجنيد السياسي للمناصب العامة إلى ثلاثة مستويات:

أولها: مستوى القيادة السياسية القومية: حيث يسعى المواطن من خلال الحزب السياسي إلى الوصول إلى قمة الهرم السياسي.

ثانيا: مستوى الوظائف الحكومية : ويختلف دور الحزب هنا من دولة لأخرى.

ثالثا: مستوى الوظائف الحزبية : حيث يتولى الحزب هنا تعيين جهازه الإداري والتنظيمي وتختلف هذه الوظيفة من نظام لآخر بالنسبة للنظم الديمقراطية أو الشمولية .[2]

---

(1) "مفهوم الحزب السياسي ووظائفه ". متحصل عليه من:

« http://www.fac book. Com/notes/2009/07/09/pdf »

(2) بلقيس احمد منصور، **الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي : دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد آخرى** . القاهرة : مكتبة مدبولي ، 2004 ، ص ص 72-73.

3 -الشرعية السياسية : اكتسب مفهوم الشرعية تفسيرات ومعاني شتى بتنوع الاتجاهات التي تصدت لتفسيره، ويمكن التمييز في شأن مفهوم الشرعية بين ثلاثة اتجاهات أساسية هي:

أولا: الاتجاه القانوني: يمثله أساتذة القانون الذين يعرفون الشرعية على انها سيادة القانون، بمعنى أنه يمكن إعفاء السلطة الحاكمة من الخضوع للقانون.

ثانيا: الاتجاه الديني : في تعريف الشرعية، فيرى أن الشرعية هي تنفيذ أحكام الدين فالنظام الشرعي هو الذي يعمل على تطبيق قواعد الدين ويلتزم بها أن الدين هو مجموعة القواعد والتعليم التي انزلها الله.

ثالثا: علماء السياسة والاجتماع : وتعرف الشرعية هي الطاعة السياسية، وبهذا تصبح الشرعية أساس السلطة وتبريرا لقيامها، فهي موقف يشترك فيه الحكام والمحكومين.

وتعتبر الأحزاب السياسية أداة هامة، بل وناجحة بشكل عام في توطيد أركان السلطة القومية الشرعية، فهي أدوات لكسب التأييد الشعبي.[1]

4 -المشاركة السياسية: يؤدي قيام الأحزاب إلى تشجيع الأفراد والمواطنين على المشاركة في العمل العام والاهتمام بالقضايا وبالأمور المتعلقة بشؤون حياتهم اليومية وبمستقبلهم، فإذا كان مجرد إنشاء الحزب يؤدي إلى استشارة الاهتمام وإقبال الأفراد على عضوية الحزب فإن ذلك يعد في حد ذاته نوعا من المشاركة الإيجابية ودليلا على وجود استعداد للعمل العام، لكن الالتحاق بعضوية الحزب عادة ما يكون مجرد بداية تفتح آفاق رحبة وواسعة أمام صور متعددة من صور المشاركة السياسية كالاشتراك في الندوات والمؤتمرات التي يخصصها الحزب لمناقشة القضايا السياسية والتي تزيد من وعي

(1) المرجع نفسه ، ص ص 76-78.

المواطنين بهذه القضايا ، أو الاشتراك في الحملات الانتخابية والدعاية لبرنامج الحزب، وهذه الصور المتعددة من صور المشاركة السياسية تخلق الحافز لدى المواطن، لكي يلعب دورا أكثر إيجابيا لصياغة وبلورة حلول للمشاكل المختلفة التي يواجهها المجتمع ومقاومة صور السلبية. (1)

وهناك نوعان من النشطة تمارسها الأحزاب السياسية فيما يخص المشاركة السياسية هي :

أولا: أنشطة تقليدية تتمثل في: التصويت، وحضور الندوات، والمؤتمرات الاجتماعية العامة، والمشاركة في الحملة الانتخابية بالمال، أو الدعاية، والاشتراك في عضوية الأحزاب السياسية.

ثانيا:أنشطة غير تقليدية وتنقسم إلى :

1 أنشطة قانونية مثل: تقديم الشكاوي.

2 -أنشطة غير قانونية مثل: الاغتيال والثورة.

وتعتبر الأحزاب السياسية من أهم الأدوات التي تمكن المواطنين من المشاركة، والإسهام في الحياة السياسية، فهي تقدم المرشحين لتولي الوظائف النيابية، والعامة وهي التي تقدم البرامج السياسية والطرق اللازمة لتنفيذها والوسائل الفعالة لنقد أعمل الحكومة.

ولا شك أن الرغبة والميل إلى المشاركة السياسية يزداد مع التحضر ونمو وسائل الاتصال الجماهيري وانتشار التعليم. (2)

5 **-التحديث والتنمية السياسية:** فالأحزاب السياسية تحقق التطور من أوضاع تقليدية تقوم على مؤسسات يتخصص كل منها في وظائف معينة، وسياسات عقلانية قائمة على الاختيار الشعبي، ويرتبط مفهوم التحديث بالتنمية السياسية.

(1) حسن نافعة، **مبادئ علم السياسة**.القاهرة: مكتب الشروق الدولية،2002، ص ص 378-379.

(2) عبد الحميد، المرجع السابق، ص ص 118-119 .

ويستند مفهوم التنمية السياسية على ثلاثة مفاهيم أساسية وهي: المساواة والتمايز والقدرة. [1]

6 -الثقافة السياسية: تلعب الأحزاب السياسية دورا مهما في غرس مبادئ وقيم ومعايير سياسية معينة ونقلها إلى الجماهير، وفي هذا السياق فإن محصلة نشاط الأحزاب قد يصعب إما في اتجاه المحافظة على الثقافة السياسية السائدة ودعمها وتثبيتها، أو في اتجاه تغيير منظومة القيم المشكلة للثقافة السائدة وخل ق ثقافة سياسية جديد ة تحل محلها وتعتبر الأحزاب الراديكالية أو الثورية التي تطمح في تغيير النظام السياسي واجتماعي القائم، هي أكثر الأحزاب دفعا في اتجاه تغيير الثقافة السياسية السائدة وإحلال ثقافة جديدة محلها، وبالتالي فإن انتشارها وتصاعد نفوذها وتأثيرها على الجماهير يمكن أن يكون مؤشرا على تآكل منظومة القيم السائدة.

وفي المجتمعات التي تعاني من عدم التجانس العرقي أو اللغوي أو الديني أو الطائفي تلعب الأحزاب دورا مهما إما في اتجاه دعم الثقافات الفرعية المرتبطة بالعرق أو باللغة أو بالدين أو بالطائفة أو في اتجاه دعم ثقافة الوحدة الوطنية والقومية، وفي هذا السياق قد يكون تعدد الأحزاب أحد العوامل التي تساعد إما في زيادة حدة الانقسامات الطائفية والعرقية، كما حدث في لبنان مثلا، وإما في التخفيف من حدة هذه التو تات والمساعدة على بلورة مفاهيم تساعد على تحقيق المزيد من الاندماج والانصهار القومي، كما يحدث في الولايات المتحدة.[2]

7 -وظيفة التعبئة: تعني التعبئة حشد الدعم وتأييد السياسات النظام السياسي، من قبل المواطنين، وتعتبر وظيفة التعبئة بطبيعتها وظيفة أحادية الاتجاه، بمعنى أنها تتم من قبل النظام السياسي للمواطنين ، وليس العكس، وتلعب الأحزاب دور الوسيط.

(1) المرجع نفسه، ص 120.

(2) نافعة، المرجع السابق، ص 380.

وتختلف طبيعة وظيفة التعبئة التي تقوم بها الأحزاب من نظام سياسي لآخر في النظم التعددية المقيدة، كما أنها تختلف داخل نفس النظام السياسي المقيد وفقا لطبيعة المرحلة التي يمر بها، متأثرا دون شك بالبيئة الداخلية والخارجية المحيطة به، والنظم السياسية تسعى دائما لتجديد سياساتها، نتيجة لطبائع الأمور التي تتسم بالتبدل المستمر للأفكار والايديولوجيات، وهذا التغيير بشكل عام، ، وأيا كان سببه، يحمل قيما ومبادئ، تسعى النظم السياسية القائمة إلى ترسيخها عبر تبادل الحوار الديمقراطي المفتوح بين الحكومة والمواطن، وتسعى لإيصالها [1] عبر وسائل غرس القيم السياسية، فيما يعرف بعملية التثقيف السياسي. [2]

8 -**التكامل القومي:** يعني التكامل القومي إدماج العناصر الاجتماعية والاقتصادية والدينية والعرقية والجغرافية في الدولة الواحدة، ويعمل الحزب على نمو أو زيادة الإحساس بالوحدة القومية، فقد اهتمت غالبية الأحزاب السياسية في كثير من الدول بتحقيق التكامل القومي من خلال إحكام السيطرة على كافة أنحاء إقليم الدولة، والحد من الولاءات الذاتية الضيقة، حتى يكون انتهاء الأفراد إلى الأحزاب السياسية على أساس البرامج والأفكار والمصالح، وليس على أساس العرقية أو غيرها من العوامل.

ويحاول الحزب كذلك التوفيق بين وجهات النظر المتعارضة و إضعاف روح التنافس الشخصي من أجل تحقيق مصالح جماعية أو مشتركة. [3]

9 -**التنشئة السياسية:** تشير التنشئة السياسية إلى تلك العملية التي يكسب بواسطتها المواطنين الاتجاهات والمشاعر تجاه النظام السياسي، وتحدد دورهم في هذا النظام،

(1) "الأحزاب السياسية(نشأتها- مهامها- تصنيفها-وظائفها) ". متحصل عليه من:

« http:// www.eaddla.obo/2002/0/02/pdf »

(2) المرجع نفسه.

(3) عبد الحميد، المرجع السابق، ص 120-121.

ويعرف " ألموند و باول" التنشئة السياسية بأنها تعني اكتساب المواطن للاتجاهات والقيم السياسية التي يحملها معه حينما يجند في مختلف الدوار الاجتماعية.

ويرى د. كمال الم نوفي:" أن التنشئة هي بمثابة تلقين واكتساب لثقافة سياسية معينة كما أنها عملية مستمرة، يتعرض لها الإنسان طيلة حياته بدرجات متفاوتة وتضطلع بها جملة من المؤسسات الاجتماعية والسياسية كالأسرة والمدرسة وجماعات الرفاق والحزب السياسي وأدوات الإعلام".

وفي كل حال تلعب التنشئة السياسية دورا هاما ومحوريا في تحديد وصياغة المدركات السياسية الفرد وتشكيل وعيه ومن ثم تحديد سلوكه السياسي وقبوله أو رفضه لأنماط معينة من النظم السياسية.

والتنشئة السياسية لا تعد وان تكون قدرة المجتمع على نقل ثقافته وقيمه السياسية من جيل إلى آخر عبر المؤسسات المختلفة الموجودة داخله، ويبدوا أن التنشئة لا تقتصر على عملية نقل الثقافة ولكنها تشتمل كذلك على عملية اكتساب الثقافة والقيم هذا فضلا على عملية تغيير الثقافة والقيم.

وتختلف طبيعة التنشئة السياسية من وقت لآخر تبعا لإتلاف البيئة والظروف الاجتماعية والسياسية للمجتمع ما.

وتمارس الأحزاب دورا مهما في عملية التنشئة، حيث تقوم بتلقين وغرس مجموعة القيم والمعايير السياسية والاتجاهات العامة بين المواطنين، وبشكل تدريجي من خلال عملها الحزبي والشعبي فالأحزاب السياسية تعمل على جذب المواطنين نحو الاهتمام بالمسائل العامة، بدلا من الاهتمام بالنواحي الفردية، كما تساهم في تزويد المواطنين بالمعلومات السياسية والقدرة على تشكيل الثقافة السياسية القادرة على التعامل مع المشاكل العامة التي تواجه المجتمع كما تعمل على غرس أنماط سلوكية معينة تتعلق بالعملية

السياسية، ومنها ممارسة الديمقراطية، بما فيها من خلال انتخابات ومحاورات ونقاشات وتقبل الرأي الآخر.

يعتبر الحزب مؤسسة للتنشئة السياسية في أثناء الفترات الأولى للتنمية السياسية حيث يعد من بين المؤسسات القليلة التي تهتم بالتأثير على الاتجاهات السياسية.[1]

(1) منصور، المرجع السابق، ص ص 66-70.

المبحث الثاني: ماهية السياسة العامة

المطلب الأول: مفهوم السياسة العامة.

الفرع الأول: تطور مفهوم السياسة العامة.

كانت الدراسات التقليدية هي السائدة إلى غاية النصف الثاني من القرن التاسع عشر، والتي تميزت بدراسة الحكم والسياسة في نطاق الفلسفة الاخلاقية، مما جعل الدراسات الوصفية ظاهرية بعيدة عن التحليل، خاصة السلوكيات والتصرفات المصاحبة لصنع السياسة العامة، كما بقي محتوى السياسة العامة بعيدا عن الدراسة والتحليل، وبعد استقلال علم السياسة عن الفلسفة ال

الاخلاقية، وتبلور وأصبح فرع من فروع العلوم الاجتماعية أصبح ينظر للسياسة العامة على أنها العلاقات المتفاعلة بين المؤسسات ضمن القواعد التي تحكم بينهما. [1] وكذلك التركيز الواضح على محتوى ومضمون السياسة العامة من خلال تحليل أثر القوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بالإضافة لتقويم نتائج وآثار السياسة العامة على المجتمع [2]

لقد عرف مفهوم السياسية العامة العديد من التطورات يمكن حصرها في مجموعة من العوامل.

1 – قام الكاتب لآرثر نبتلي Arther f. bently بإصدار مؤلفه the process of givermment والذي اكد فيه على أن الحكومة مجرد نشاط بعيد عن الواجهات القيمية، والحياة السياسية ليست مؤسسات الدولة فقط، بل نشاطات سياسية مرتبطة

(1) فهمي خليفة الفهداوي، **السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحليل**. عمان : دار الميسرة، 2001، ص 27.

(2) نصر عارف، **ابستمولوجيا السياسية المقارنة: النموذج المعرفي، النظرية، المنهج**. القاهرة: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002، ص 260.

بالمصلحة، بما فيها مؤسسات الدولة أو جماعات المصالح، وبهذا بدأ التوجه السلوكي في الدراسات السياسية قبل الحرب العالمية الأولى على يد بنتلي. [1]

2 -الأزمة الاقتصادية العالمية في 1929، والتي أدت إلى توسيع دور الحكومة، وتزايد مستوى الطلب والعرض على المعلومات الضرورية لوضع السياسة العامة وتحليلها هذه الأزمة ساهمت في تحويل الاهتمام في العلوم الاجتماعية من الاهتمامات التقليدية للعلوم السياسية والإدارة العامة، إلى الاهتمام بعمليات صنع السياسة العامة. [2]

3 -فترة ما بين الحربين العالميتين والتي عرفت انتشار كبيرا لنتائج المدرسة السلوكية، حث كان التركيز في البداية على القواعد النفسية والاجتماعية لسلوك الأفراد والجماعات ووظائف الجماعات المصلحة والأحزاب السياسية، وبعدها اتجه التركيز على مضمون السياسة العامة بشكل اكبر من خلال تحليل آثر القوى السياسية والاجتماعية... [3]

4 -زاد الاهتمام بموضوع السياسة العامة بعد الحرب العالمية الثانية، وتم التركيز على مفهومها وكيفية بلورتها، وأهدافها ومضامينها، وأساليب تنفيذها ضمن إطار تحليلي [4] هذا نتيجة تعاظم دور الدولة وضرورة تدخلها في النشاط الاقتصادي لإعادة بناء الاقتصاد القومين فأصبحت في بعض الأحيان هي السلطة المهيمنة والمنسقة لكافة الوظائف السياسية والاجتماعية والثقافية، الأمر قاد بعض المفكرين على القول ان هذا العصر هو عصر تدخل الدولة. [5]

---

(1) عادل ثابت فتحي عبد الحافظ، **النظرية السياسية المعاصرة**.الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 1997، ص 86.

(2) أحمد مصطفى الحسين، **تحليل السياسات : مدخل جديد للتخطيط في الأنظمة الحكومية**. دبي : مطابع البيان التجارية، 1994، ص 31.

(3) الفهداوي، المرجع السابق، ص 28.

(4) ابتسام قرقاح،" دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر 1989-2009" . **مذكرة ماجستر**،(كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ، تخصص السياسات العامة والحكومات المقارنة ،جامعة باتنة ، 2010-2011) ص 12.

(5) حسن أبشر الطيب، **الدولة العصرية دولة مؤسسات**. القاهرة : الدار الثقافية، 2000، ص 18.

5 -في الخمسينات من القرن 20م ، اكتسب علم السياسة العامة معناه الاصطلاحي علميا على يد عالم السياسية " هارولد لازويل" « HARLODS.LASSWELL » الذي تناول بالدراسة في كتابه"م ن ؟ يحصل على ماذا ؟ وكيف؟." جوهر العمليات المتبادلة والتوزيعية للقيم والمنافع المتضمنة في رسم السياسات العامة وتنفيذها.[1]

ويقول لازويل:" أن هناك إتجاه وجهان، ففي الوجه الأول هناك الاهتمام وتركيز على احتياجات عملية صنع السياسات من المعلومات ، أما الوجه الثاني يهتم بتطوير محتوى المعلومات وتفسيرها لصانعي السياسات، فإنه يقع خارج نطاق العلوم السياسية".[2]

الفرع الثاني: تعريف السياسة العامة.

لا يوجد اتفاق حول تعريف واحد ومحدد لمفهوم السياسة العامة، وهذا راجع إلى تباين وجهات النظر لدى المعينين من علماء السياسة والباحثين حول ماهيتها والموضوعات التي تتناولها، باعتبار هذا الحقل حديث النشأة من الناحية العلمية والعملية، وعدم تفاقمهم على تعريف عام، ورغم ذلك سوف يمكن عرض وتوضيح وتحديد مفهوم السياسة العامة فيمايلي:

مفهوم السياسة:

إن مفهوم السياسة مفهوم قديم، ويقابلها في اللغة الفرنسية politique وهي مشتقة من اللاتينية politicos أو باليونانيةpolis التي تعني المدينة وهي تتعلق بمايلي:

- حكومة الدولة.
- فن الحكومة وعلاقات الأفراد بالسلطة والهيئة العامة.

(1) قرقاح ، المرجع السابق ، ص 15.

(2) أحمد مصطفى الحسين، **مدخل إلى تحليل السياسة العامة**. الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002، ص59.

فن وعلم الحكم للدولة. [1]

كما عرفت السياسة policy بأنها :" برنامج معد للقيم المستهدفة والممارسات، وهي وضع وصياغة وتطبيق التحديات والمطالب والتوقعات فيما يخص مستقبل علاقات الذات مع الغير، وقد أكد البعض على عنصر الاكراه، فوضعت السياسة بأنها الإكراه المخطط عمدا" [2]

كما تعرف السياسة من قبل « presthus » أسلوب أو طريقة للتصرف الذي يتم اختباره بواسطة الحكومة والمنظمات الجماعية أو الأفراد من بين العديد من البدائل في ضوء ظروف معينة لكي ترشد وتحدد القدرات الحالية والمستقبلية". [3]

وهناك من عرف السياسة أو من زاوية محددة كعملية تحكم صنع القرار في تعريف يصنفها بأنها : " مرشد للتفكير في اتخاذ القرار، فهي تحكم وتصف إجراء عملية اتخاذ القرارات في ضوء أو من خلال إطار محدد، وهو مجموعة من القواعد التي تحكم وتوجه عملية اتخاذ القرارات". [4]

السياسة عرفت على لسان العرب:" القيام بالأمر بما يصلحه" ويقصر بها تدبير شؤون الراعي والرعية . [5]

هذا عن مفهوم السياسة لكن لا ينبغي أن نلصق مفهوم " السياسة policy لما قد يشير إليه مفهوم السياسات politics والتي تعرف على أنها: " تلك التوصيات العامة التي تشكل

---

(1) كمال المنوفي، **السياسة العامة وأداء النظام السياسي**. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998، ص 11.

(2) محمد محمود ربيع، عبد الله الغنيم و آخرون، **موسوعة العلوم السياسية**. الكويت:(د.د.ن)، 1993، ص451.

(3) أحمد الطيلب، " دور المعلومات في رسم السياسات العامة في الجزائر دراسة حالة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي".**مذكرة ماجستير**، (كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص التنظيم السياسي الإداري، الجزائر،2006-2007) ص2.

(4) أحمد رشيد، **نظرية الإدارة العامة**.القاهرة: دار المعارف ، 1987 ، ص 13.

(5) محمود ربيع ، المرجع السابق، ص102.

إطار للتفكير في المواقف، وتوجه القرارات نحو تنفيذ الغايات المنشودة، وتكون واضحة ومحددة، مفهومة تتسم بالثبات النسبي، واقعية، ومنطقية، وألا تكون متعارضة مع الأهداف". [1]

إن هدف لازويل وصف من أجل توحيد معطيات العلوم الاجتماعية كأساس لعلوم صنع السياسة، أي استخدام أدوات البحث الاجتماعي لدراسة وسائل صنع وتنفيذ السياسة العامة [2] كالاعتماد على الجوانب الكمية والإحصاء .....وتطور الدراسات المتعلقة بمفهوم المجال (المدخلات والم خرجات)، واتساع قضايا السياسة العامة، إضافة غلى عامل تزايد الفواعل المتدخلة في وضع وتنفيذ وتقييم السياسة العامة، مما أدى إلى تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية، في صياغة أولويات السياسات العامة وتحديد مساراتها.

كل هذا أدى إلى تنامي دور السياسة العامة وانتقالها من الوصف إلى التحليل بعدها إلى المقارنة بين مختلف الدول والنظم السياسة. [3]

أولا: السياسة العامة من منظور القوة « power »

إن السياسة في نظر هذا الاتجاه تعني القوة التي يحظى بها شخص ما للتأثير على الأفراد والجماعات والقرارات بشكل تميزه عن غيره ، نتيجة امتلاكه لواحد أو أكثر من مصادر القوة المعروفة مثل الإكراه، المال ، المنصب، الخبرة، الشخصية. [4]

(1) مصطفى أبو زيد فهمي، حسين عثمان، **الإدارة العامة**. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2003، ص 308.

(2) سلوى شعراوي جمعة وآخرون، **تحليل السياسات العامة في الوطن العربي**. القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة،2002، ص29.

(3) الفهداوي ، المرجع السابق، ص ص 30-31.

(4) المرجع نفسه، ص 32.

وحاول فريق من علماء السياسة توضيح معنى القوة من خلال التحكم والاحتكار لوسائلها، فعرفها " أوستن ريني" بأنها « علاقة التبعية والطاقة من جانب والسلطة والسيطرة من الجانب آخر».

أما "ماكس فيبر"، فعرفها من زاوية التأثر على الآخرين: " احتمال قيام شخص ما في علاقة اجتماعية بتنفيذ رغباته رغم مقاومة الآخرين بغض النظر عن الأساس الذي يقوم عليه هذا الاحتمال " [1]

وانطلاقا من مفهوم القوة، عرف " هارولد لازويل " السياسة العامة هي مايفعله النظام السياسي للإجابة عن السؤال الذي طرحه :من ؟ يحصل على ماذا ؟ متى؟ كيف؟ [2]

-السياسة العامة يجب أن تكون تبعية أي نتاج الإرادة السياسية ، والسلطة المختصة تعمل على احترام التزاماتها وقبول مجموع نتائجها. [3]

كما تعرف على أنها :" مجموعة المبادئ المرشدة أو التي ينبغي أن تكون مرشدة عند اتخاذ القرارت في شتى مجالات النشاط العمومي مثل الشؤون الخارجية، علاقات العمل ، أي هي تقطيع أو خلاصة عدة سياسات فرعية للعديد من المصالح، وفي اللحظة التي يتم عندها تراضي وتوافق هذه السياسة والمصالح الفرعية تنشأ سياسة عامة بصدد موضوع ما. [4]

كما عرفها كل من " مارك ليند بنيرك وبنيامين كروسبي" من منطق برغماتي عملي يخضع لعمليات الأخذ والجذب والمساومات من أنها" عملية نظامية تحظى بميزات

---

(1) نصر محمد مهنا، **علم السياسة**. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر، 1994، ص ص 120-121.

(2) الشعراوي جمعة ، المرجع السابق ، ص 30.

(3) Serge Arnaud,Nicolas Bouderville,**Evaluer de politiques et programmes publics**.paris: editionde la performance, 2004,p9.

(4) السيد عليوة وعبد الكريم درويش، **دراسات في السياسات العامة وصنع القرار**. القاهرة: مركز القرار للاستشارة ،2000، ص 35.

دينامكية متحركة، للمبادلة والمساومة و للتعبير عمن ي حوز على ماذا؟ ومتى؟ وكيف؟ كما تعبر عن ماذا أريد؟ ومن يملكه؟ وكيف يمكن الحصول عليه؟"[1]

يعكس هذا المنظور إمكانية الصفوة في حصولها على القيم الهامة عبر التأثير على قوة الآخرين في المجتمع.

رغم كل هذه التعاريف إلا انه لم يسلم من الانتقادات من قبل العلماء الذين لا يؤمنون بأن القوة لوحدها قادرة على تفسير كل النشاطات والعلاقات التي تتضمنها السياسة العامة.

ثانيا: السياسة العامة من منظور تحليل النظم" systm analysis "

لقد وصف العديد من علماء السياسة النظام بشكل عام بإعتباره مجموعة من الأجزاء تشكل فيما بينها نسقا من العلاقة المتبادلة في إطار تلك الوحدة الكلية، وعلى هذا اساس يولي أصحاب هذا الاتجاه أمثال " دافيد استون" اهتماما بالسياسة العامة، أي من وجهة تحليل النظم كنتيجة ومحصلة في حياة المجتمع من منطق تفاعلها الصحيح مع البيئة الشاملة التي تشكل فيها المؤسسات والمرتكزات والسلوكات أصولا للظاهرة السياسية التي يتعامل معها النظام السياسي فيعرفها بأنها :" توزيع القيم (الحاجات المادية والمعنوية) في المجتمع بطريقة سلطوية آمرة، من خلال القرارات والأنشطة الإلزامية الموزعة لتلك القيم في إطار عملية تفاعلية بين المدخلات والمخرجات والتغذية العكسية".[2]

ويرى " جا بريال ألموند" :" أن السياسة العامة تمثل« محصلة عملية منتظمة عن التفاعل المدخلات والمخرجات ، للتعبير عن أداء النظام السياسي في قدراته الاستخراجية

(1) الفهداوي، المرجع السابق، ص32.

(2) كمال المنوفي ، **مقدمة مناهج وطرق البحث في علم السياسة**. القاهرة: وكالة المطبوعات، 2006، ص 35.

والتنظيمية والتوزيعية، والرمزية، والاستجابة الدولية من خلال القرارات والسياسات المتخذة.» [1]

أما "بربارة مكلينات" تعرف السياسة العامة بأنها « النشاطات والتوجهات الناجمة عن العمليات الحكومية ، واستجابة للمطالب الموجهة من قبل النظام ا لاجتماعي إلى النظام السياسي.» [2]

من هذا يمكن أن نستخلص من تعاريف هذا المنظور أن السياسة العامة هي نتيجة من نتائج النظام السياسي، تتفاعل مع بيئته الشاملة، ذلك أنها لا تكون فعالة مالم ترعى الظروف البيئية المحيطة بها، رغم أهمية تفسير هذا المنظور لمفهوم السياسة العامة، إلا أن منظور تحليل النظم تعرض لبعض الانتقادات المتمثلة في : أنه أغفل الجوانب غير الرسمية في التأثير على قرارات السياسة ، الإغفال على مجريات العملية السياسية داخل النظام السياسي، فضلا على كون منظور المدخلات والمخرجات يتظاهر بكون الحكومة تستجيب لمطالب المواطنين، غير ان الواقع يؤكد في كثير من الأحيان أن النظام يفرض سياساته على المجتمع بعيدا عن فكرة المطالب.

ثالثا: السياسة العامة من منظور الحكومة« Government » :

تقوم الحكومة برسم السياسة العامة واتخاذ القرارات وتنفيذها، وتم وضع العديد من التعاريف للسياسة العامة فمن هذا المنظور : يعرفها جيمس أندرسون على أنها:

-" برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي او جماعي في التصدي لمشكلة ما لمواجهة قضية أو موضوع".

---

(1) جبر يال الموند، **السياسة المقارنة: اطار نظري**.(تر: محمد زاهي بشير المغيري). بنغازي : منشورات جامعة قاريونس، 1996، ص 272.

(2) Frank fischer,Gereadj meller, Maras sidney,**Hand book of public policy analysis théry,polites,and methods**.CRc: press,taylors francis group,2000,p35.

-كارل فردريك والذي يقول: إن السياسة هي برنامج عمل مقترح لشخص أو جماعة أو الحكومة في نطاق بيئة محددة لتوضيح الفرص المستهدفة والمحددات المراد تجاوزها سعيا للوصول إلى هدف أو لتحقيق غرض مقصود".[1]

جبر يال ألموند عرفها على أنها " تعبيرات عن النوايا التي يتم سنها وإقرارها من قبل السلطة التنفيذية والتشريعية التي تقوم أيضا بتخصيص الموارد وتحديد الجهات المسؤولة عن تطبيق وانجاز هذه الاهداف".

ولكن التطبيق والإنجاز يعتمد على الإدارة البيروقراطية وعلى استجابة الجماعات المتأثرة بهذه الهداف وهكذا فإن السياسة العامة قد تصنع في خصم عدم الفهم أو المعارضة الإدارية البيروقراطية التي تعترضها. [2]

-اتجاه العمل للحكومة لفترة زمنية مستقبلية وبحيث يكون لها مبرراتها، وهذا يعني أن السياسة العامة هي تعبير عن التوجيه السلطوي لموارد الدولة وأداة ذلك التوجيه هي الحكومة. [3]

-السياسة العامة تأخذ شكل برنامج عمل حكومي في قطاع من القطاعات أو في فضاء من الفضاءات الجغرافية.

-أي أنها تسجل دائما في إطار عام للعمل التي تشكل قرارات أو مخرجات النظام السياسي بصدد مجال معين. [4]

(1) جيمس أندرستون، **صنع السياسة العامة**.(تر: عامر الكبيسي). عمان: دار الميسرة، 1999، ص 15.

(2) ألموند ، المرجع السابق، ص ص 272-273.

(3) ابشر الطيب ، المرجع السابق ، ص 30.

(4)Sandrine cambon evaluation d'une politque publiqe sectorelle lecas de troisened iniserion « http://www.u - bourgogne.fr/ labo-ire de / 2001/01102. pdf ».

-أما " جاي بيترز" فيرى أن السياسة العامة هي" أسلوب محدد من الأفعال التي يتخذها المجتمع بشكل جماعي أو يتخذها ممثلوا ذلك، وتنصب على مشكلة معينة تهم المجتمع وتعكس مصلحة ذلك المجتمع أو جزء منه". (1)

-أما عن كتاب العرب فقد عرفوا السياسة العامة من هذا المنظور ونذكر منهم:

" خيري عبد القوي" يعرفها بأنها تلك العمليات والإجراءات السياسية وغير السياسة التي تتخذها الحكومة بقصد الوصول إلى اتفاق على تعريف المشكلة والتعرف على بدائل حلها وأسس المفاضلة بينها، تمهيدا لاختيار البديل الذي يقترح قراره في شكل سياسة عامة ملزمة تنطوي على حل مرضى للمشكلة. (2)

-تعريف "فهمي خليفة الفهداوي عن السياسة العامة «هي تلك المنظومة الفاعلة التي تتفاعل مع محيطها والمتغيرات ذات العلاقة من خلال استجابة الحيوية بالشكل الذي يعبر عن نشاط مؤسسات الحكومة الرسمية وسلطاتها المنعكسة في البيئة الاجتماعية المحيطة بها بمختلف مجالاتها في حل القضايا ومواجهة المشكلات القائمة المستقبلية، والتحسب لكل ما ينعكس عنها، وتحديد الوسائل والموارد البشرية والفنية والمعنوية اللازمة وتهيئتها، كمنطلقات نظامية هامة لأغراض التنفيذ والممارسة التطبيقية ، ومتابعتها ورقابتها وتطويرها وتقويمها، لما يجسم أو يجسد تحقيقا ملموسا للمصلحة العامة المشتركة المطلوبة في المجتمع». (3)

-تعريف الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية بأن السياسة العامة « مجموعة من الأهداف تصاحبها مجموعة من القرارات أو البرامج الأساسية تحدد كيف تصنع الأهداف وكيف يمكن تنفيذها». (4)

---

(1) Martin Potuck,Lancet Leloup,Gyorgy Jemei,**Public poliayincentral and easeral and easteneu rope:theories,methods,practices**.slavkia :nispoe,2003,p26.

(2) تامر كامل محمد الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسة العامة**. عمان: دار مجدلاوي، 2004، ص 28.

(3) الفهداوي، المرجع السابق، ص 38.

(4) نجوى ابراهيم، "مفهوم السياسات العامة". **مجلة الديمقراطية**، شتاء 2001، ص 258.

-توماس داي : « السياسة العامة هي ما تفعله وما لا تفعله الحكومة ».

-ريتشارد فيربرت يعرفها بانها :« مجموعة قرارات يتخذها فاعلون معروفون بهدف تحقيق غرض عام».[1]

-نظر لاختلاف الاتجاهات ووجهات النظر لدى علماء السياسة في تعريف السياسة العامة فإنه يصعب إعطاء تعريف إجرا ئي حول السياسة العامة وهذا راجع لارتباط المفهوم بأكثر من جماعة فاعلة في صنع السياسات العامة والتي تتغير بتغير مواضيع السياسات العامة من فترة لأخرى لتحقيق المصلحة العامة.

غير انه يمكن إعطاء تعريف إجرائي للسياسة العامة المتمثل في أنها برنامج عمل هادف أو سلسلة من القرارات تتخذها الحكومة أو هيئة معينة، تتعلق بمجال معين كالصحة، السكن ....إلخ لأجل معالجة القضايا والمشاكل المجتمعية الآتية والمستقبلية.

بعد التعرض لبعض التعاريف المتعلقة بالسياسة العامة، يمكن التطرق لأهم الخصائص التي تميزها والمتمثلة في التالي:

1 -السياسة العامة ذات سلطة شرعية بحيث بمجرد إقرار سياسة عامة معينة من قبل صانعيها، لابد من إصدار قانون بشأنها أو مرسوم.

2 -السياسة العامة تشمل البرامج والأفعال التي تقوم بها مؤسسات الحكومة، وتصدر بشأنها قرار يحدد أهدافها. [2]

3 -لابد للسياسة العامة أن تراعي البيئة (داخلية وخارجية) وأن تكون منسجمة معها

4 -هناك عدة فواعل رسمية تساهم في صنع وتنفيذ السياسة العامة.

(1) كمال المنوفي ، أصول النظم السياسية المقارنة.الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، 1987، ص283.

(2) أبشر الطيب، المرجع السابق، ص 37.

5 -تستهدف السياسة العامة معالجة المشاكل العامة لتحقيق المصلحة العامة لا مصالح فئات ضيقة. [1]

6 -السياسة العامة هي توازن بين الفئات والجماعات المصلحية لأنها خلاصة التفاعلات المختلفة داخل البيئة من أحزاب وجماعات ومصالح ونقابات، مما يجعلها محلا للصراع والمساومة والتفاوض بغية تحقيق اكبر المكاسب والمنافع لصالح فئة دون أخرى.[2]

7 -السياسة العامة تحتوى على أسلوب معين من الإجراءات الحكومية التي ينفذها أشخاص رسميون بدلا من قرارات لم تصل إلى مرحلة الانتهاء من تنفيذها، وبالتالي فهي تمثل ما تقوم الحكومات فعلا بتطبيقها مثل القضاء على مشكلة السكن... [3]

8 -للسياسة العامة علاقة وطيدة لكل من الخطة ، البرنامج والقانون إذ يتم كثير من استعمالها كمترادفات، مما يعني أن مجموع البرامج في الخطة وأهدافها تتغير عن أهداف السياسة العامة للدولة. [4]

9 -للسياسة العامة توقيعية تمس قطاعات اقتصادية و اجتماعية ، تمس الملايين من السكان، وتمس كذلك كل ثروات البلد، فالقدرة التوقعية ضرورية حتى لا تكون نتائج السياسة العامة عكسية، فتكون لها آثار سلبية. [5]

---

(1) نادية بونوة، " دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقييم السياسة العامة دراسة حالة الجزائر 1989- 2009". **مذكرة ماجستر**،(كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة وحكومات مقارنة ،جامعة باتنة 2009-2010) ص 43.

(2) محمد قاسم القربوتي، **رسم وتنفيذ وتقييم وتحليل السياسات العامة**. الكويت: ردمك، 2006، ص 30.

(3) محمد موفق حديد، **الإدارة العامة: هيكلة الأجهزة وصنع السياسات وتنفيذ البرامج الحكومية** . عمان: دار الشروق، 2007، ص 118.

(4) مصطفى الحسين، المرجع السابق، ص 22.

(5) حسن بلا، "مدخل لفهم السياسة العامة ". موقع العلوم القانونية

.« www.maroc drit.cm./2012/10/07».

الفرع الثالث: مراحل صنع السياسة العامة

تعتبر عملية صنع السياسة العامة هي عملية في غاية الأهمية، وتمتاز بالدقة والتعقيد، لذا فإنها تمر بعدة مراحل تتمثل فيمايلي:

أولا: تحديد المشكلة

تعاني المجتمعات خاصة المعاصرة من تزايد وتعقد المشاكل، مما يجعل هذه المرحلة من أهم المراحل التي يجب الاهتمام بها في عملية صنع السياسة العامة، ونجاحه وبأن الحكومة لا تهتم بحل المشاكل، و تحديد المشكلة يتضمن مجموعة من العناصر، كما تحتوي مشكلة السياسة العامة على عدد من المطالب والاحتياجات وتمثل حاجات غير مشبعة لفئات عريضة من المجتمع، وحل هذه المشكلة سوف يحقق نفعا عاما.

1 -تعريف مشاكل السياسة العامة:

يمكن تعريف المشكلة ترتبط بقضية أو بموقف معين، أو حاجات مطلوبة، وبالتالي هي ظاهرة محددة، لها أعراضها وآثارها المباشرة وغير مباشرة، وهي قابلة للحل في إطار المقومات البيئية. (1)

-المشكلة العامة هي التي تدفع صناع السياسة العامة للتحرك بسرعة لأنها تمثل مجموعة المطالب والحاجات والقيم التي يجب الاستجابة لها. (2)

2 -خطوات تحليل المشكلة:

تتم عملية تحليل المشاكل بخطوات عدة هي:

1 -تعريف المشكلة وتميزها.

2 -تحليل المشكلة من خلال معرفة أسبابها وأهدافها.

3 -إعداد قائمة بالحلول الممكن إتباعها لحل المشكلة.

(1) أبشر الطيب، المرجع السابق، ص 25.

(2) مصطفى الحسين، المرجع السابق، ص 250.

4 -تقييم الحلول حسب المعايير الملائمة، وتشمل (المهارات المطلوبة، الموارد مادية و بشرية ، التكلفة، المخاطر ومراعاة البيئة والقيم).

5 -تحديد الخيار الأفضل واتخاذ القرار.

6 -وضع خطة للتنفيذ.

7 -المتابعة والتقييم لمعرفة نجاح وفشل التنفيذ. [1]

3 -إعداد جدول الأعمال (الأجندة السياسية):

نسمع أو نقرأ بين الحين والآخر بالمطالب التي تطرح من قبل الأفراد والجماعات مناشدة الحكومة لمعالجة قضية أو مشكلة، فهي تنتقي القضايا الأكثر أهمية من بين المطالب العامة، لذا فإن أولويات السياسة تميز من المطالب السياسية، ولكل نظام سياسي أكثر من جدول أعمال واحد ويميز " كوب cobb" و "ايلدرelder" بين نوعين من جداول الأعمال هما: جدول أعمال نظامي وجدول أعمال مؤسسي أو حكومي، الأعمال النظامي يضم كل القضايا التي يتحسسها أعضاء السلطة على أنها تستحق الاهتمام وتستوجب تدخل أي من السلطات الثلاث تبعا لصلاحياتها، أما الثاني أي المؤسسي يمكن أن يقسم إلى موضوعات قديمة وأخرى جديدة، يتميز بغياب التفاصيل فيه وعدم الوضوح وموضوعاته محل جدال دائما، أحيانا قد تدرج مشكلة في الأجندة الحكومة، لكن هناك العديد من القضايا تدخل الأجندة وتبقى عالقة وقد تزول بسبب ظهور مشاكل أخرى أكثر أهمية. [2]

ثالثا: صياغة السياسة العامة

بعد تحديد المشكلة ووضعها في الأجندة السياسية لابد من بلورة الأفكار والسياسات من قبل الحكومة لإتباعها للتعامل مع المشاكل ذات الأولوية. [3]

(1) القربوتي، المرجع السابق، ص ص 216-217.

(2) أندرسون، المرجع السابق، ص 83.

(3) الفهداوي، المرجع السابق، ص 107.

فصياغة السياسة لا ينتج عنها قانون مقترح وأمر تنفيذها ،فصانعوا السياسة قد يصرون على عدم التحرك إزاء قضايا معينة ويتركونها وشأنها، فالأحداث هي التي تسير ذاتها، وبعبارة أخرى فإن وجود مكلة على جدول الأعمال لا يعني أن سياسة عامة تتخذ قرار.

1 -المساومة:

وهي النمط الغالب والشائع في صنع القرارات ويمكن تعريف المساومة بأنها عملية تفاوض بين شخصين أو أكثر ممن يتمتعون بالسلطة والصلاحية للإنفاق على حل مقبول ولو جزئيا لمصلحة أهدافهم ، وليس بالضرورة أن يكون حلا مثاليا.

2 -الإقناع والتعاون:

ويتحقق هذا الأسلوب عندما يحاول طرف ما أن يكسب طرف يقبل موقفه وعرضه إزاء مشكلة أو قضية ما بعد أن يقتنع بسلامة الرأي أو القيم المعروضة عليه.

3 -الفروض أو الأمر:

يكون التوجه الآمر داخل التنظيم الواحد، ويتم عبر السلم الهرمي ومن الرؤساء للمرؤوسين وبموجب هذه الطريقة الرؤساء إلى توجيه مرؤوسهم للموافقة على مواقفهم أو برامجهم مستخدمين بذلك الثواب والعقاب لمن يؤيد أو يخالف.[1]

4 -التنافس:

هو نشاط يسعى من وراءه طرفان أو أكثر إلى تحقيق نفس الهدف، مثل تنافس الأحزاب من أجل كسب الانتخابات،وتنافس الدول في سبيل تحقيق مكاسب اقتصادية

(1) أندرسون، المرجع السابق، ص ص 102- 105.

ويعتمد المتنافس إلى تحقيق مكاسبه فقط دون أدنى أي فائدة للخصم لكن قد يلجأ المتنافسان إلى المساومة حفاظا على وجودهما. [1]

5 -الصراع:

هو حالة من حالات التفاعل التي تحصل بين الطرفين يفوز احدهما بما يطمح عليه، ولا يوفق الآخر إلى ذلك ولكنه يتحمل كلفة فوز ينشأ الصراع عن موقف تنافسي، أي أن المنافسة قد تتطور لتصل إلى حالة من حالات الصراع عندما يحاول الآخر إبعاده عن الموقف. [2]

رابعا: تبنى و اقرار السياسات العامة

يتم في هذه المرحلة اتخاذ قرار أو إصدار تشريع أو قانون يجسد الأهداف المراد بلوغها، ويشمل هذا تبني مقترحات بعينها أو تعديلها أو رفض أو قبول بديل آخر، وهذا القرار يتعلق بالسياسة العامة، غن إقرار السياسة العامة يمر بمراحل عديدة حيث تقدم في البداية على شكل مشاريع قوانين للسلطة التشريعية، حيث تسلمها الأمانة العامة لمجلس النواب حسب الاختصاص ، لتحال فيما بعد على لجنة قانونية تعد تقريرا بشأن المشروع لوضع اللمسات النهائية عليه، لتقدم بعدها إلى مجتمعا للتصويت عليه وفي حالة قبوله يرفع إلى رئيس الدولة للمصادفة لنشر فيما بعد في الجريدة الرسمية ليصبح ساري المفعول بعد أجل محدد وفي حالة رفضه يرجع إلى المجلس ثانية للمراجعة وفي حالة الموافقة عليه مرة ثانية يصبح نافذ للمفعول. [3]

(1) قرقاح، المرجع السابق، ص 22.

(2) المرجع نفسه، ص 23.

(3) المرجع نفسه، ص 23.

خامسا: مرحلة تنفيذ السياسة العامة

حال انتهاء مرحلة تبنى السياسة تشريعيا تصبح المقترحات ومشروعات اللوائح التي تعبر عن مضمونها عما كانت عليه، تعتبر عملية تنفيذ السياسة العامة استمرار لمختلف العمليات السابقة والتي ينتقل العمل فيها إلى السلطة التنفيذية.[1]

إن عملية تنفيذ السياسة العامة هي العملية اللازمة لتحويل السياسة العامة من حالتها الإعلانية كقرار إلى حالتها الميدانية كعمل تنفيذي، والتعبير الفعلي عما يحصل في الحقيقة وعما يحصل من جهد وأداء وما ينجم عنه من رأي وتغذية راجعة في إطار المنظمات والأجهزة الإدارية التنفيذية المعينة بأعمالها ومهامها اللازمة.

وبهذا لابد تتبع الخطوات الملازمة لعملية تنفيذ السياسة العامة والمتمثلة في :

1 وضع الخطط التنفيذية:

لابد من الإدارات وأجهزة الحكومة المختلفة من وضع الخطط التنفيذية اللازمة لتنفيذ السياسات العامة وهي تحتوي على الأهداف العامة التي يسعى واضعو السياسات إلى تحقيقها وكذلك الأموال اللازمة لتحقيق تلك الأهداف.

2 تنظيم وتنسيق العمل:

لابد أن تنعكس الخطة التي يتم إقرارها بعد اختيار البدائل في آلية عمل تنظيمية ، إذ لابد من تقسيم الخطة إلى خطط وأهداف فرعية، يعهد بكل منها إلى وحدة من الوحدات التنظيمية الموجودة في الجهة المعنية، وهذا الضمان سير العمل وعدم التضارب فيه.

(1) القربوني، المرجع السابق، ص ص 255-260.

3 -توجيه الموظفين وقيادتهم:

تبقى عمليات التخطيط والتنظيم نوايا وأطر لا تظهر نتائجها إلا بعد مباشرة الموظفين العمل على تنفيذها، ومن هنا تأتي هذه الخطوة للتأكيد على أهمية المورد البشري وضرورة تحفيزه لتنفيذ السياسات العامة.

4 -الرقابة على التنفيذ:

تعتبر هذه المرحلة بالغة الأهمية بحيث يمكن استكشاف حالات الانحراف عن تحقيق الأهداف قبل حصولها أو حال حصولها، وذلك لتداركها وتصحيح مسارها.[1]

كل هذا يجعل الاعتقاد بأن الحكومات تحاول أن تكون سياستها مبنية على العقلانية وتسعى لضمان التنفيذ الجيد للسياسات، غير أن الواقع يؤكد أن تنفيذ السياسة العامة يتم في ظروف مختلفة يغلب عليها الطابع الجمود في القوانين وقلة الإمكانات اللازمة لتجسيد السياسات التي قررتها القيادة العليا.[2]

سادسا: عملية تقويم السياسة العامة

إن عملية التقويم تقوم على معرفة عملية وحقيقة وموضوعية بالانعكاسات السلبية والإيجابية المترتبة عن السياسة العامة وعن تنفيذها ومدى فعاليتها وكفاءتها في تحقيق الأهداف .[3]

تعريفها:

عرفها " وليام دان" بقوله أن: « التقويم يرتبط بتطبيق بعض المقاييس والقيم على نتائج السياسات العامة والبرامج المعبر عنها، فهو مصطلح مرادف لمعاني كلمات اخرى

(1) بونوة، المرجع السابق، ص58.

(2) القربوتي، المرجع السابق، ص 130.

(3) الفهداوي، المرجع السابق، ص 311.

مثل: التثمين والقياس والتقدير والتي تتضمن هي الأخرى جهودا في تحليل السياسة العامة، وبأكثر خصوصية فإن معنى التقويم يشير إلى استخلاص المعلومات حول نتائج السياسة العامة لتقويمها بشكل واقعي وحقيقي ». [1]

عرفها " هاتري" التقويم بأنه: « عملية منظمة تستهدف تقييم النشاطات الحكومية حتى تقدم معلومات متكاملة عن الآثار بعيدة وقريبة المدى للبرامج الحكومية ». [2]

من هنا فإن عملية التقويم عملية أساسية وذلك لقياس آثار السياسة العامة وتحليلها من أجل قبولها لدى جميع الأطراف المعنية.

أشكال التقويم:

1 -**التقويم المتقدم:** ويكون قبل إتخاذ أو تبني السياسة العامة، ويستند إلى معايير موضوعية تولد المعرفة حول الآثار التي قد تنجم في المراحل القادمة.

2 -**التقويم الاستراتيجي:** يساعد هذا النوع من التقويم على القيام بتعديلات وترتيبات ضرورية قبل البدء في عملية التنفيذ، ويمنح المنفذين معطيات عن البيئة الداخلية والخارجية التي تساعدهم في إعادة النظر في مواردهم وجدولهم الزمني المخصصة لغرض بدء التنفيذ.

3 -**تقويم البرامج:** وهو جوهر عملية التقويم في السياسة العامة، ويحضى باهتمام كبير يتعدى مهمة التنفيذ، والسبب المباشر هو الوقوف على مدى نجاح الممارسات العملية للعمليات التنفيذية على المستويات الفنية الإجرائية، ومعرفة مدى تحقيق البرامج الحكومية لأهداف. [3]

4 -**تقويم الفاعلية** :أي مدى قدرة السياسة او البرامج على تحقيق الأهداف.

5 -**تقويم الكفاءة:** أي الحصول على أقل نفقة ممكنة.

---

(1) المرجع نفسه، ص 311.

(2) القربوتي، المرجع السابق، ص130.

(3) محمد موفق حديد، **إدارة الأعمال الحكومية** . عمان: دار المناهج، 2002، ص ص 327-329.

6 -**تقويم النتائج والآثار:** من حيث السلبية أو الإيجابية. [1]

بالإضافة إلى أشكال التقويم والتي يمكن اعتبارها خطوات منهجية في عملية التقويم، تتضمن هذه العملية مراحل أخرى أهمها:

1 -تقويم عملية صنع السياسة العامة:

وهدف التقويم هنا حول مدى فاعلية وكفاءة عملية صنع السياسة العامة، يفيد ويساعد في عملية الاختيار وقد يقلل من تحيز السياسة.

2 -تقويم عملية تنفيذ السياسة العامة:

والهدف منه الحكم على مدى التزام الجهاز التنفيذي بإتباع الخطط والبرامج والإجراءات المرسومة.

3 -تقويم آثار السياسة العامة :

ويعني هذا النوع من التقويم بمعرفة فاعلية السياسة العامة ومدى تحقيق النتائج المسطرة. [2]

مشكلات وصعوبات تقويم السياسات العامة:

تواجه عملية التقويم عدة صعوبات قد تؤدي دون التقويم الفعال للسياسة العامة ومن أهمها مايلي:

1 -صعوبة تحديد الأولويات أو الصياغة غير الجيدة للسياسات العامة أو لتنفيذ غير الفعال .

2 -عدم توافر البيانات ومعلومات عن الوضع القائم.

3 -قد تواجه نتائج التقويم بالمعارضة من قبل المعنيين ببعض السياسات العامة.

4 -مشكلات خاصة باستقطاع جزء من الموارد المالية والبشرية المخصصة لسياسة ما لإجراء عملية التقويم وهذا قد يؤثر سلبا على أداء السياسة ونتائجها. [3]

(1) قرقاح، المرجع السابق، ص 52.

(2) بونوة، المرجع السابق، ص60.

(3) الفهداوي، المرجع السابق، ص327.

– معظم السياسات لها قيم رمزية بشكل أساسي ولا تؤدي إلى تغيرات ملموسة مما يجعل التقويم أمر غير مجدي ولا تأخذ بتوصياته .

–المحدودية في صدق نتائج التقويم و محدودية المعطيات والمنفعة مما يجعل منه عملا روتينيا.

– المتغيرات البيئية وعدم استقرارها.

– المشكلات المتعلقة بالجوانب الأخلاقية فالتقويم عرضة لها على صعيد عملياتها وعناصرها حيث تنوء المؤسسات السياسية والحكومية والمنظمات في كثير من الأحيان بغياب النزاهة والموضوعية.

وأخيرا لقد ذكرنا بعض المفاهيم المتعلقة بالتقويم كعملية وكأداة تفرضه عمليات صنع السياسة العامة. (1)

المطلب الثالث: مؤسسات صنع السياسة العامة

إن نجاح السياسة العامة وتحقيقها لأهدافها يتضمن من الناحية المبدئية مشاركة وتحريك مراكز الدعم الرسمي و غير الرسمي، المتمثلة في الأطراف الفاعلة في رسم السياسة العامة، ونقصد بهم الأفراد والجماعات ، الذين يشاركون في رسم السياسة العامة، وهناك تنوع كبير في المنظمات المشاركة في عملية رسم السياسة العامة نظرا التعدد السياسة وخصوصيتها من جهة، ودرجة الاهتمام المنظمات سياسات بعينها من جهة أخرى، وعليه فقد تم تناول هذا الموضوع من خلال عنصرين هما :

أولا: الفواعل الرسمية في رسم السياسة العامة.

ثانيا: الفواعل غير الرسمية في رسم السياسة العامة.

(1) طيلب، المرجع السابق، ص 43.

الفرع الأول: الفواعل الرسمية

قبل التطرق إلى توضيح دور الفواعل غير الرسمية، ينبغي التعرف على الفواعل الرسمية ، باعتبارها أطراف فاعلة في صنع السياسة العامة، كما أن لها صلة وثيقة بالفواعل غير الرسمية.

أولا: الهيئة التشريعية

تعد السلطة التشريعية من أهم الجهات الرسمية التي تضطلع أساسا بتشريع اللوائح ، والأنظمة والقوانين ، ووضع القواعد العامة التي تنظم مختلف أوجه الحياة السياسية ، الاقتصادية والاجتماعية في الدولة. (1)

وانطلاقا من الاختصاصات التي تمارسها هذه الهيئة يمكن أن تدخل في عملية صنع ورسم السياسة العامة ومن أهمها الاختصاص التشريعي، الاختصاص المالي المتضمن موافقتها على مشاريع الميزانية الاختصاص الرقابي والذي يمنحها حق الرقابة على الهيئة التنفيذية من خلال عدة آليات كبيان السياسة العامة والرقابة عن طريق اللجان الدائمة والمتخصصة والاستجواب . (2)

كما تقوم السلطة التشريعية على توافر مجموعة الوظائف السياسية في إطار النظام السياسي ومن أهم تلك الوظائف هي (سن ، تشريع، وضع الدستور وتعديله، الوظيفة الانتخابية الوظيفة القضائية ، وظيفة التحقيق...) (3)

وتبرز العلاقة بين السياسة العامة والسلطة التشريعية كون الأخيرة تقوم بوضع التشريعات والقوانين والخطط في رسم سياسة معينة أو مواجهة مشكلة معينة.

(1) وصال نجيب العزاوي، **السياسات العامة: حقل معرفي جديد** . بغداد : مركز الدراسات الدولية، 2001، ص 46.

(2) هشام عبد الله ، **السياسات العامة في وقتنا الحاضر**. عمان: الدار الأهلية للنشر، 1997، ص17.

(3) أوستن رني، **سياسة الحكم**. (تر: حسن علي الذنون).ج2. بغداد: الأهلية للنشر، 1996، ص 90.

فالسلطة التشريعية تقوم بالدور المركزي لتشريع القوانين وصنع السياسات في النظام السياسي، وهذه السمة تضفي على السلطة التشريعية ليس لكونها، ومخولة دستوريا فحسب، وإنما يستلزم الأمر الممارسة الفعلية لذلك. (1)

ويتباين دور السلطة التشريعية في السياسة العامة تبعا للتباين والاختلاف بين الأنظمة السياسية فمجلس العموم البريطاني ، لا أهمية تذكر له، عادة في مجال صنع السياسة ، لأن حزب الأغلبية الحاكم يسيطر عليه، لكن مجلس العموم ومناقشته هي مراكز التأهيل النخبة وتوظيفهم، ويلعب الكونغرس الأمريكي ولجانه دورا رئيسيا في تجميع المصالح وصنع السياسة. (2)

ولا يقتصر الاختلاف في أداء السلطة التشريعية لدورها في السياسة العامة على صعيد المقارنة بين نظامين أساسيين أو أكثر ، وإنما أيضا على الصعيد السياسي الواحد وذلك تبعا لنوعية القضايا القضايا المطروحة والتي تتطلب تشريعات وقوانين تكون ملزمة للسلطة التنفيذية أولا كجهة منفذة لتلك التشريعات. (3)

ويمكن التطرق إلى اختصاصات الهيئة التشريعية في عملية رسم وصنع السياسة العامة وذلك من خلال مايلي:

الاختصاص التشريعي:

تعتبر الهيئة التشريعية الممثل للإدارة الشعبية، فهي الهيئة الوحيدة التي يجب أن تمتلك سلطة سن التشريعات لتنظيم المجتمع، وكما تمثل السياسة العامة مجموع التشريعات فهذا يوضح الدور المحوري الذي تلعبه الهيئة التشريعية في رسم وضع السياسة العامة.

(1) أندرسون، المرجع السابق، ص 171.

(2) ألموند، المرجع السابق، ص 171.

(3) أندرسون، المرجع السابق، ص56.

-الاختصاص المالي:

كأي نظام سياسي لكي يستطيع تسيير شؤون المجتمع لابد له من الإنفاق في العديد من المجالات وهذا من خلال جمع الإيرادات، وتنظيم إيرادات ونفقات النظام السياسي ييتم في إطار ما يعرف بالميزانية، وموافقة هذه الهيئة على مشروع أمر ضروري، وكل الأنظمة السياسية تخول لها حق الموافقة والتعديل وحتى رفض مشروع الميزانية.

-الاختصاص الرقابي:

وتتمثل في الرقابة التي تمارسها الهيئة التشريعية على الهيئة التنفيذية من خلال آليات بيان السياسة ، والرقابة عن طريق اللجان الدائمة والمتخصصة والاستجواب. [1]

ثانيا: الهيئة التنفيذية

تذهب الفكرة التقليدية في تحديد الدور الصحيح للسلطة التنفيذية إلى أن المهمة الأولى لها هي ، أن تتولى تنفيذ القوانين والإشراف على الإدارة وليس من مهمتها أن تضع سياسة الدولة. [2]

وقد أشار " جيمس أندرسون" إلى أهمية السلطة التنفيذية بالقول (أننا تعيش مرحلة يطلق عليها مرحلة الهيمنة التنفيذية وفيها تكون فعالية الحكومة معتمدة كليا على القيادة التنفيذية في رسم وتنفيذ السياسات العامة. [3]

(1) محمد عبد المعز نصر، **في النظريات والنظم السياسية**. بيروت: دار النهضة العربية،(د.س.ن) ، ص 540.
(2) أوستن رني ، المرجع السابق، ص 163.
(3) أندرسون، المرجع السابق، ص 58.

ويبرز دور السلطة التنفيذية في السياسات العامة في عملية صنع السياسة العامة ، خصوصا في إطار الخارجية والعسكرية [1] ، من خلال رسم السياسة الخارجية، وعقد المواثيق والاتفاقيات الدولية، بهدف إدارة العلاقات مع الدول.

أما فيما يخص الشؤون العسكرية فإن رئيس الهيئة التنفيذية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، وعلى الهيئة التنفيذية ان تحصل على موافقة الهيئة التشريعية ، فيما يتعلق بتنظيم القوات المسلحة ونفقات الدفاع ، لكن تبقى الهيئة التنفيذية الوحيدة المهيمنة على سياسات الأمن والدفاع. [2]

كما تقوم السلطة التنفيذية بالنيابة عن البرلمان في تشريع القوانين، عن طريق الأوامر والمراسيم وتقوم بتعيين القضاة ، وقد يتدخل الرئيس في أعمال السلطة التنفيذية، ويصبح له الدور القيادي وهذا يظهر في الدول النامية خاصة العربية بها. [3]

ثالثا: الهيئة القضائية

يلعب القضاة دورا كبيرا في تفسير السياسات العامة من خلال مراجعة النصوص أو تعديلها اثناء تقديم المشورة سواء تعلق المر بمضمون السياسة أو تطبيقها، وعدم تدخل كل من السلطة التنفيذية والتشريعية في سير اعمالها، معظم الدساتير تتضمن نصوصا توضيحية تؤكد على انه لا يحق لي سلطة أو جهة أن تتدخل بشكل مباشر أو غير مباشر في العدالة أو أن تؤثر بالسلب في عمل القضاة، وتدخل هذه السلطة في عملية السياسة يرجع إلى عدة أسباب أهمها: [4]

(1) المرجع نفسه، ص 59.

(2) عبد المعز نصر، المرجع السابق، ص ص 529-530.

(3) قرقاح، المرجع السابق، ص29.

(4) الفهداوي، المرجع السابق، ص 217.

-هي السلطة الوحيدة المكلفة بالرقابة على دستورية القوانين والقرارات والسياسات العامة حيث يتم استشارتها حول بعض مشاريع السياسة العامة كالمجلس الدستوري في فرنسا.

هي بمثابة رقيب قضائي على السياسات العامة بسبب قيامها بالمراجعة الدائمة والمنتظمة للقوانين المعبر عنها لضمان شرعيتها، ويجدر الإشارة هنا إلى ان قيام السلطة القضائية بهذا الاختصاص والفصل في المنازعات القائمة بين الأفراد والجماعات وبين أجهزة الدولة. (1)

-تسهر السلطات القضائية بشكل دائم ومستمر على تنفيذ السياسة العامة الشرعية، والحرص على متابعة وتقييمها، ضمانا للمصالح العام، حيث عملت المحاكم الأمريكية على وضع وتنفيذ الكثير من السياسات الاقتصادية المرتبطة بمواضيع الملكية والعقود، وعلى هذا الأساس في حالة حدوث انحرافات في مقاصد وأهداف السياسة العامة فغن السلطات سوف تدخل لمنع ذلك. (2)

انطلاقا من العوامل السالفة الذكر نجد أن السلطة القضائية دورا في وضع السياسة العامة، سواء تم ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر، هذا الدور يكون بروزا في الولايات المتحدة الأمريكية، أما الدول النامية فإنما جد محدودة إن لم تكن منعدمة.

رابعا: الجهاز الإداري

يشارك الجهاز الإداري في وضع السياسة العامة لكون الجهاز الذي يملك المعلومات عن قضايا السياسات والجوانب الفنية المتعلقة بتنفيذ تلك السياسات ، ويختلف دوره من نظام سياسي لآخر،كما تختلف الأنظمة الإدارية من حيث الحجم ودرجة التعقيد والهرمية التنظيمية ودرجة الاستقلالية، وبالرغم مما هو شائع في العلوم السياسية كون الجهاز

(1) محمد علي العوني، **أصول العلوم السياسية : نظرية الدولة ، الفكر السياسي، الرأي العام والعلاقات الدولية** . القاهرة : عالم الكتاب، 1981، ص 115.

(2) ضمبري، المرجع السابق، ص ص 22-23.

الإداري يضطلع فقط بتنفيذ السياسة العامة التي تحددها المؤسسات السياسية بصورة أوتوماتيكية، فإن هذه الفكرة قد اختفت في الوقت الحاضر، وأصبح الجهاز الإداري يشارك في تطوير السياسات العامة، كما أنه يعتبر ذاكرة الحكومة فهو يمتلك المعلومات الضرورية لصنع السياسات وتراكم الخبرات نتيجة ذلك. (1)

كما يتجاوز دور الجهاز الإداري مهمة التنفيذ إلى التأثير في عملية صنع السياسة العامة ، ولعل ذلك يعود لارتباط الجهاز الاداري الوثيق بالسلطة التنفيذية مما جعله(جزءها ما من السلطة التنفيذية في الدولة، مما فسح لها المجال التأثير الغير مباشر في صنع القرارات وذلك من خلال الدور الذي تلعبه السلطة التنفيذية في صنع الساسة العامة للدولة مع السلطة التشريعية . (2)

آليات تدخل الجهاز الإداري في السياسة العامة:

يتدخل الجهاز الإداري في صنع السياسة العامة بطريقيتين إحداهما مباشرة والأخرى غير مباشرة وهما:

-الطريقة المباشرة:

يشارك الجهاز الإداري في صنع السياسة العامة بطريقة مباشرة عندما يقوم بـــ

1 -اقتراح سياسات معنية أو مشروعات قوانين على الهيئة التشريعية.

2 -المطالبة بتعديل أو تغيير الساسة العامة بناءا على استقباله ودراسته للمعلومات المعبرة عن ردود فعل المواطنين على توجهات هذه السياسة والتي تمثل فيما يعرف بالتغذية الرجعية . (3)

---

(1) دخان، المرجع السابق، ص ص 61-62.

(2) مها عبد الطيف الحديثي، العلاقة بين السياسة والإدارية في دول العالم الثالث.**مجلة قضايا سياسية** . عدد 1 ، جامعة صدام كلية العلوم السياسية، 2000، ص 142.

(3) ابشر الطيب، المرجع السابق، ص 149.

-الطريقة غير المباشرة:

يشارك الجهاز الإداري في صنع السياسة العامة بطريقة غير مباشرة من خلال :

1 -توجيه السياسة العامة أثناء عملية وضعها ورسمها بسبب حيازتها على المعلومات المتعلقة بالقضايا. (1)

2 -توجيه السياسة العامة اثناء عملية تنفيذها، فما هو متفق عليه وبشكل مطلق أن الجهاز اداري هو الجهاز المكلف بتنفيذ السياسة العامة وأثناء قيامه بهذه الوظيفة يعمل على توجيه السياسة العامة. (2)

خامسا: الدستور

يعرف الدستور بأنه « مجموعة القواعد الأساسية التي تحدد شكل الدولة وترسم قواعد الحكم فيها وتضع الضمانات الأساسية لحقوق الأفراد تنظيم سلطاتها العامة من بين اختصاصات هذه السلطات ».(3)

فهو يشير إلى مجموعة من القواعد والمبادئ والمتفق عليها تصف تنظيم حكومة بلد ما.

وتعتبر مجموعة القواعد تلك ، القواعد الأساسية التي تحكم طريقة اتخاذ القرار ، وتضع ادوار صنع السياسة وتقسيمها إقليميا ووظيفيا... (4)

ويعد وجود الدستور علامة بارزة على حداثة الأنظمة السياسية واستقرارية مؤسساتها، فالدستور له أهمية كبيرة كونه يحدد مجموعة من المسائل الرئيسة ، مثل

(1) المرجع نفسه، ص147.

(2) أحمد صقر عاشور ، إدارة المنظمات الحكومية.الإسكندرية : الدار الجامعية، 2002- 2003، ص 153.

(3) "الدستور" .متحصل عليه من :

« http// WWW.SHAMS – PAL.ORG/pages / arabic / .../ destur .pdf»

(4) ألموند، المرجع السابق، ص 160.

العلاقة بين السلطات ، وحقوق المواطنين ووجباتهم، وضوابط تعديل الدستور وإجراءاته..... [1]

ويعمل الدستور في اي نظام سياسي وفقا لايديولوجية سياسية تعكس المبادئ والقيم التي يتبناها النظام السياسي وانعكاس تلك الإيديولوجية في صنع السياسة العامة من خلال علاقتها بالمجتمع. [2]

وتبرز العلاقة بين الدستور والسياسة العامة من خلال طبيعة العلاقة بين مؤسسات النظام السياسي الرسمية (التشريعية والتنفيذية والقضائية) والاستقلالية كل منها وحدود صلاحيتها واختصاصاتها ، أي من خلال طبيعة العملية السياسية وأداء النظام السياسي وإمكانيات تطبيق المبادئ الدستورية والتي على ضوئها يتحدد نجاح أو فشل السياسة العامة للدولة.

فالسياسة العامة المستندة في صنعها على القواعد الدستورية ، وكل مؤسسة من مؤسسات النظام السياسي لا تتجاوز الأخرى أدت لنجاح السياسة العامة وتحقق متطلبات ومصالح المواطنين .

الفرع الثاني: الفواعل غير الرسمية

تؤدي المؤسسات غير الرسمية في النظام السياسي دور هام في عملية صنع السياسة العامة بصورة مباشرة أو غير مباشرة:

ويأتي البحث هنا في فاعلية تلك المؤسسات في كل الأنظمة السياسية للدول المتقدمة ، والنامية وهو استكمالا إلى دور المؤسسات الرسمية في عملية صنع السياسة العامة.

---

(1) علي الدين هلال ونيفين عبد المنعم سعد، **النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير** . بيروت : مركز الدراسات العربية، 2000، ص 132.

(2) محمد علي محمد، **أصول علم الاجتماع السياسي السياسة والمجتمع في العالم، الثالث** .ج 3. القاهرة : المعرفة الجامعية 1989، ص 175.

إن دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة ، يستدعي وجود منظمات فاعلة تربط بين الدولة والمجتمع ، وهذا لما يحتويه هذا الخير من فئات وقطاعات اجتماعية واقتصادية وسياسية ، تعمل نحو التأثير في صنع السياسة العامة للدولة ، من خلال متابعة جميع مراحل العملية السياسية ومراقبتها لذلك يكون دور تلك الفئات والقطاعات عامل ضغط ورقابة على مؤسسات النظام السياسي الرسمية ، فتكون المؤسسات غير الرسمية جهة الاتصال بين النظام السياسي ومؤسساته الرسمية وبين المجتمع من خلال نقل مطالب المواطنين إلى النظام السياسي والعمل على التأثير عليه.

رغم أهمية دور المؤسسات غير الرسمية في عملية صنع السياسة العامة، إلا أنه يبقى دور متباين حسب نوعية الأنظمة السياسية، ومدى حرية عمل المؤسسات ودعمها.

ومن هذه الفواعل يمكن دراستها من خلال مؤسسات المجتمع المدني المختلفة المتمثلة في الأحزاب السياسية وجماعات الضغط، الرأي العام وسائل الإعلام ، والقطاع الخاص.

أولا: المجتمع المدني

يعتبر المجتمع المدني من أهم وأبرز الفواعل غير الرسمية في النظام السياسي ، وله دورا هاما في توجيه، وصنع السياسة العامة.

1 -تعريفه:

أ- **لغة:** بالرجوع إلى القواميس نجد أن مصطلح " Civil socitey" لم يرد فيها بل وردت فقط كلمةCivil« " للتعبير عن مصطلحات أخرى.

في معجم تاريخ الأفكار يظهر المصطلح " Civil disobedieice" بمعنى العصيان المدني ،بمعنى عصيان القانون المدني فهو أنه عبارة عن مقاومة حضارية أو متميزة، وهو اشقاق من عصيان المواطنين الناجم عن انعدام الحقوق المدنية.[1]

كذلك يستعمل لفظ " Civil " للتعبير عن مجموعة دلالات ذات علاقة بالمواطن وتناقض كل ماهو عسكري ، رسمي ، ديني، وكذلك يعبر عن ضد متوحش أو همجي ، وعليه فإن تعبير مدني"Civil " يدل على كل ما هو خارج ومخالف للمجتمع الرسمي أي خارج المؤسسات الحكومية. [2]

ب اصطلاحا:

رغم الاجتماع حول الطابع الغربي للمفهوم إلا أ ن هناك اختلاف نوعا ما في تحديد العناصر المشكلة له مما جعلنا أمام تعاريف مختلفة ، ونعرض أهم التعريفات:

-يعرفها الاستاذ ريموند هينيوش على أنه: « شبكة الاتحاد الطوعية التكوين والتي تبدو مستقلة عن الدولة والجماعات الأولية ، ولكنها في الوقت الذي تعمل فيه على احتواء الانقسامات الاجتماعية وتشكيل منطقية عازلة بين الدولة والمجتمع فغنها تعمل على ربطها بالدولة وسلطتها ».[3] ويعرف " ستيفن ديلو" المجتمع المدني بأنه : « اشكال عديدة ومختلفة من الجمعيات ، غالبا ما يطلق عليها مجموعات طوعية أو مؤسسات ثانوية،هذه التنظيمات التي توجد خارج الهياكل الرسمية لسلطة الدولة».[4]

---

(1)الطاهر بلعيور ، " المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي" . **مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية** . عدد 15. 2006، ص 207.

(2) غنية ابرير، " دور المجتمع المدني في صياغة السياسات البيئية، دراسة حالة الجزائر". **مذكرة ماجستير**، (كلية الحقوق، قسم العلوم السياسة ، تخصص سياسات عامة وحكومات مقارنة، جامعة باتنة ، 2009-2010) ص 18.

(3) متروك الفالح، **المجتمع والديمقراطية في البلدان العربية**. بيروت : (د.د.ن)،2002، ص27.

(4) زهير بو عمامة، " محاولة لفهم طبيعة وحدود انفتاح السلطة على فعاليات المجتمع المدني وأثره في عملية التحول السياسي في الجزائر " ورقة بحث قدمت في كراسات **الملتقى الوطني الأول** حول : "التحول الديمقراطي في الجزائر". بسكرة، 10-16 ديسمبر2005، ص112.

ويرى عبد الحميد الأنصاري أن المجتمع المدني هو ذلك " المجتمع الذي تتعدد فيه التنظيمات الطوعية التي تشمل النقابات والاتحادات والروابط والأندية وجماعات المصالح....لإيجاد مؤسسات في المجتمع موازية لمؤسسة السلطة تحول دون تفردها باحتكارها مختلف ساحات العمل العام".[1]

2 -أركانه:

من خلال كل ما تقدم من تعاريف تخلص إلى مجموعة من العناصر المكونة للمجتمع المدني المتفق عليها من قبل أغلب الباحثين وهي تشمل.

- **الفعل الإرادي الحر (الطوعي) :**

المجتمع المدني يتكون بالإرادة الحرة، لذلك فهو يختلف عن الجماعات القرابة مثل الأسرة والعشيرة والقبيلة، والتي لا دخل للفرد في اختيار عضويتها، فهي مفروضة عليه بحكم المولد أو الإرث ، وتشير فكرة الطوعية هذه إلى مجموعة الظواهر المهمة في تكوين التشكيلات الاجتماعية المختلفة. [2]

- **الركن التنظيمي (المؤسسي):**

حيث يضم المجتمع المدني مجموعة من التنظيمات التي يشكلها الأفراد وفقا لنظام معين، وقانون محدد يتم الاتفاق حوله، كالنقابات ، المنتديات الاجتماعية والثقافية والفكرية والسياسية. [3]

- **الركن الأخلاقي والسلوكي:**

(1) عبد الحميد الأنصاري ، **الشورى وأثرها في الديمقراطية** .القاهرة : دار الفكر العربي، 1996، ص 50.

(2) أماني قنديل، " تطور المجتمع المدني في مصر" . **مجلة عالم الفكر**، العدد 3، 1999، ص 99-100.

(3) عبد الوهاب علوي ، **الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن 20**. القاهرة: دار سعاد الصبلح،1991، ص 167.

وينطوي هذا الركن على قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين، وعلى حق الآخرين في أن يكونوا منظمات مجتمع مدني تحمي وتدافع عن مصالحهم المادية والمعنوية والالتزام في إدارة الخلاف داخل وبين مؤسسات المجتمع المدني، وبينها وبين الدولة بالوسائل السلمية، وفي ضوء قيم الاحترام والتسامح والتعاون، والتنافس والصراع السلمي. (1)

خصائصه:

يعتبر عالم السياسة الأمريكية صامويل هنتجتون من أبرز الباحثين الذين ساهموا في إبراز المعايير التي تحدد درجة مؤسسة أي نسق يحدد خصائص واضحة لمؤسسات المجتمع المدني. (2)

- **القدرة على التكيف:** هي القدرة المؤسسة على التكيف مع التطورات في البيئة التي تعمل من خلالها ، وكلما كانت قادرة على التكيف كانت أكثر فاعلية ، وهناك أنواع للتكيف هي :

-التكيف الزمني : وهو القدرة على الاستمرار لفترة طويلة من الزمن وهذا يزيد من درجة مؤسستها.

-التكيف الجيلي: ويقصد به قدرة المؤسسة على الاستمرار مع تعاقب أجيال من الزعماء على قيادتها.

-التكيف الوظيفي: ويقصد به قدرة المؤسسة على إجراء تعديلات في أنشطتها للتكيف مع الظروف المستجدة.

- **الاستقلال:** ويقصد به ألا تكون المؤسسة خاضعة لغيرها من المؤسسات والجماعات أو الأفراد أو تابعة لها بحيث يسهل السيطرة عليها، وتوجيه نشاطها.

(1) قنديل، المرجع السابق، ص 100.

(2) علوي، المرجع السابق، ص 167.

- **التعقيد** :يقصد بذلك تعدد المستويات الرأسية والأفقية داخل المؤسسة بمعنى تعدد هيئاتها التنظيمية وانتشارها الجغرافي على أسع نطاق داخل المجتمع.
- **التجانس:** ويقصد به عدم وجود صراعات داخل المؤسسة تؤثر في ممارستها لنشاطها ، وكلما كانت طريقة على الصراع سليمة، كان ذلك دليل على تطور المؤسسة.[1]

مؤسساته:

بعد التطرق لتعريف المجتمع المدني وتحديد أركانه وخصائصه يمكن التعرف على مؤسساته ونذكر اهمها:

1 **الأحزاب السياسية :** يعرف الحزب السياسي على أنه « تنظيم سياسي له صفة العمومية والدوام وله برنامج، يسعى بمقتضاه للوصول إلى السلطة».[2]

كما يعرفه طارق الهاشمي في كتابه (الأحزاب السياسية) على انه :" مجموعة من الأفراد تربط بينهم روابط معينة ومصالح مشاركة ويهدفون إلى الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها".[3]

وتوجد في أغلب الأنظمة السياسية السائدة مجموعتان من الأحزاب:

- المجموعة الأولى: تقود السلطة السياسية في البلاد.
- المجموعة الثانية: تكون خارج السلطة السياسية (معارضة) .

(1) أحمد شكر الصبيحي، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**. بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية 2000، ص ص 33-37.

(2) العزاوي، المرجع السابق، ص 58.

(3) طارق الهاشمي ، **الأحزاب السياسية** . بغداد : مطابع التعليم العالي، 1990، ص 64.

فالأولى تقوم بشرح السياسة العامة للحكومة وإقناع الرأي العام بصحتها، وتعمل على توجيه عملية رسم السياسة العامة، أما الثانية تعمل على كسب التأييد الجماهيري تمهيدا لخوض الانتخابات للوصول إلى السلطة ومراقبة السلطة السياسية في البلاد.

كما يوجد في بعض الدول التي تعمل بتعدد الأحزاب حزب واحد يكون هو المسيطر على عملية صنع السياسة العامة وتنفيذها. (1)

كما تعرف الأحزاب السياسية حسب تعريف فرنسوا جوال بأنها " هي مجموعة منظمة للمشاركة في الحياة السياسية من خلال السيطرة الكاملة أو المشاركة في السلطة ".

ويقصد به أن للأحزاب السياسية أهداف التأثير على مجريات السياسة داخل الدولة ومنها خارج الدولة والمشاركة في تنفيذ أولويات وأهداف السياسة. (2)

- يعد دور الأحزاب السياسية في عملية صنع السياسة العامة من أهم الأدوار باعتبارها احد قنوات الاتصال السياسي ومن هذا يمكن درج بعض وظائف الحزب السياسي في عملية السياسة العامة على النحو الآتي :

-تعمل الأحزاب في النظم السياسية الحديثة إلى نقل مطالب وخيارات تركيبية إلى صناع القرار لتمكنهم من تشكيل نظرة شاملة حول البيئة الاجتماعية ، وتدفعهم إلى ترتيب أولويات ومتطلبات السياسة العامة المراد اتخاذها ، وهكذا يضاعف النظام السياسي من فعالياته وقدراته الاستخراجية والتوزيعية ، للاستجابة لجميع المتغيرات.

(1) بونوة، المرجع السابق، ص ص 67-68.

(2) منيرة بودرداين ،" دور الدبلوماسية غير الرسمية في تنفيذ السياسة الخارجية دراسة حالة الو- م- أ ". **مذكرة ماجستير**، (كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الديمقراطية والحكم الراشد، جامعة قسنطينة ، 2008 – 2009) ص 96 .

-ويمكن اعتبار الأحزاب السياسية بمثابة لجام للسلطة ، حيث تعمل كشف النقاب عن السياسات وعمقها ، وفضح التجاوزات. (1)

-كما تقوم الأحزاب السياسية بوظائف عديدة فهي تقوم بلورة المطالب والقضايا العامة وتثير الراي العام حولها، ومحاولة إقناع المواطنين ينبني المواقف التي تتخذها هذه الأحزاب للضغط على الحكومة ، كما تعد وسيلة من وسائل الرقابة السياسية على النشاط الحكومي وهذا إذا كانت خارج السلطة (المعارضة) ، أما إذا كانت داخلها فإنها تقوم بتشكيل السلطة أو تجديدها أو تغييرها، وتوجيه عملية رسم السياسة العامة وفقا لتوجيهاتها. (2)

-وتتوسع أدوار الأحزاب السياسية التي تعكس البنية التشكيلية للنظام الحزبي القائم في المجتمع.

ففي بريطانيا وأمريكا ، يهيمن حزبان سياسيان ويحاول كل منهما أن يستقطب أكبر عدد من الجماهير ، للحصول على دعم انتخابي كبير لذا فإن برامجهما تحرص على ان تتسع وتستجيب لمطالب القاعدة الجماهيرية. (3)

أما المجتمعات التي تأخذ بنظام التعددية مثل فرنسا والجزائر ، فإن الأحزاب السياسية تهتم بقضايا وسياسات تمتاز بالعمومية والشمولية، أما فيما يخص البلدان التي تمتاز بالحزب الواحد كالاتحاد السوفياتي السابق، فإن دور الحزب يمثل الهيمنة الكاملة على صنع السياسات العامة. (4)

---

(1) معو زين العابدين، " المعلومات كآلية لرسم السياسات العامة في الجزائر" . **مذكرة ماجستير** ، (كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص السياسات العامة والحكومات المقارنة، جامعة باتنة ، 2008-2009) ص 131.

(2) صادق الأسود، **الرأي العام: ظاهرة اجتماعية وقوة سياسية**. بغداد: دار الحرية للطباعة والنشر، 1993،ص 79.

(3) قرقاح، المرجع السابق، ص 27.

(4) الفهداوي، المرجع السابق، ص 217.

وعلى أي حال فإن الأحزاب السياسية تتميز عن الجماعات المصلحية بتبنيها ومناصرتها للمواقف والسياسات التي تتسم بالنفع العام أو الشمولي ، بينما تهتم الجماعات المصلحية بالقضايا الصغيرة المتعلقة بمصالح أعضائها الخاصة. [1]

2-الجماعات المصلحية:

تعتبر جماعات الضغط أو جماعات المصالح من الجماعات ذات الطابع غير الرسمي غير الحكومي، تعرف الجماعات المصلحية بأنها " مجموعة من الأفراد مجتمعين في تنظيم معين على أساس مجموعة من المبادئ قد تكون مشتركة لجل تحقيق أهداف مشتركة في إطار قانوني، بحيث تسعى للضغط على الدولة والحكومة وحملها على تلبية مطالبهم..." [2]

أي أن الجماعات الضاغطة تضم مجموعة أفراد يتحدون في عدة صفات ، تجمع بعضهم ببعض مصلحة معينة ولكنهم لا يهدفون إلى تحقيق أرباح تجارية بالمعنى المعروف، أي أن الجماعات الضاغطة تدافع أساسا عن مصالح معنوية، وقد ترتبط بها المصالح مادية أيضا... [3]

ويمكن تصنيف الجماعات المصلحية إلى عدة أنواع:

- جماعات الضغط الكلية: هي جماعات الضغط التي تنصرف إلى العمل السياسي والتدخل لدى السلطات العامة بصورة كلية، مثل الإتحاد البرلماني عن حرية التعليم.
- جماعات الضغط الجزئية: هي الجماعات التي يكون الضغط إلا جزءا من نشاطها ، بحيث تمارس مهام أخرى وجدت من أجلها مثل نقابة عمالية تتدخل لدى السلطة لكنها تعمل من أجل تحقيق أهداف أخرى في بعض الأحيان. [4]

---

(1) Lind blom, Charles **Policy-Makig process**. englewood clifs,N J printice-hall,1968,p44.

(2) كمال المنوفي ، المرجع السابق، ص 168.

(3) أحمد بدر ، الرأي العام، **طبيعة وتكوينه، وقياسه ودوره في السياسة العامة**. القاهرة: دار قباء للطباعة والتوزيع، 1998، ص 247.

(4) فاروق حميد شي، **الجماعات الضاغطة**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 1998، ص ص 61-62.

- جماعات الضغط التقليدية: قائمة على التقاليد الإجتماعية القديمة كالطوائف والعشائر .
- جماعات الضغط الحديثة: تتمثل في الشركات التجارية والمصارف وجمعيات التجار.
- جماعات الضغط جماهيرية : كالنقابات العمالية والمنظمات الفلاحية.
- جماعات الضغط الداخلية: جميع التنظيمات التي تعمل في إطار محدد لإقليم دولة ما.
- جماعات الضغط الدولية: وهي تعمل عبر أقاليم الدول ولها نفوذ قوي مثل: شركات البترول العالمية. (1)

ويبرز دور جماعات الضغط على الصعيد السياسي بقيامها بالدفاع عن مصالح أفرادها وعن الأفكار والمبادئ التي يؤمنون بها، وهي تعمل على توجيه سياسة الدولة في الإتجاه الذي يخدم مصالحهم وأفكارهم. (2)

يعود تأثير الجماعات المصلحية على السياسات العامة معتمدة على عوامل عديدة منها القدرة التنظيمية، الموارد المالية التي تحوز عليها...(3)

وتمارس جماعات الضغط دورها في السياسة العامة من خلال التأثير في عملية رسم السياسات العامة وعلى تنفيذ تلك السياسات والرقابة عليها، والتأثير على المؤسسات الرسمية في النظام السياسي مثل السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية والإدارية.(4)

إن الجماعات المصلحية تسعى في التأثير في السياسة العامة من خلال طرح رغباتها المختلفة ويعمل صانعي السياسة العامة على المساومة ، للخروج بحلول مقبولة.(5)

---

(1) سليمان صالح الغويل، **ديمقراطية الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة: دراسة تحليلية في ضوء القوانين الدستورية المقارنة**. بغازي: قاريونس، 2003، ص 205.

(2) الاسود، المرجع السابق، ص 269.

(3) الفهداوي، المرجع السابق، ص 223.

(4) نقلا عن فايز توهيل: **علم الاجتماع السياسي**. القاهرة: مكتبة الفلاح، 1999، ص 167.

(5) اندرسون، المرجع السابق، ص 61.

3: المواطنون (الرأي العام)

إن موضوع الرأي يخطى باهتمام كبير ومتزايد من الدول المختلفة نظرا لأهميته التي زادت مع التقدم، وهذا ما أدى إلى تزايد الاتصال الكبيرة بين الناس داخل الوطن وخارجه.

تعريفه:

اختلفت التعريفات للرأي العام باختلاف وجهات النظر الاجتماعية والسياسية إلى الجماهير ومنها:

-هو أي تعبير من موقف من قضية متنازع عليها قابلة للجدل ، ومن ثم فإن الرأي العام هو ذلك الرأي الذي ينتج عن المؤثرات وردود الأفعال المتبادلة بين أفراد أية جماعة كبيرة من الناس.

-كما عرفه ميرابو بأنه " سيد المشرعين وأقوى الجبابرة إطلاقا". [1]

العلاقة بين الرأي العام والسياسة العامة، علاقة دائرية ديناميكية، فالرأي العام يؤثر في السياسة العامة ، والعكس صحيح، لكن هذه العلاقة المتبادلة تختلف حسب النظام السياسي السائد وحسب عوامل كثيرة أخرى : كنوع القضية المطروحة ودرجة تماسك الجماهير ووجود المؤسسات الدستورية التي تتيح تدفق رأي عام حر، وتأثيره في السياسة العامة . [2]

(1) حميدشي، المرجع السابق، ص ص 118-119.

(2) بدر، المرجع السابق ، ص 301.

يرى جبر يال الموند أن الرأي العام يشارك في رسم السياسة العامة في المجتمعات الديمقراطية ، وذلك بوضع قيم ومعايير وتوقعات للسياسات العامة ، أما السياسات العامة ذاتها فهي من صنع جماعات متخصصة تتمثل في مراكز صنع القرار. (1)

يمكن القول أن الرأي العام يؤثر في رسم السياسة العامة ، من خلال دفعهم للاهتمام بالقضايا التي تخصهم، ومدى أهمية تلك القضايا من خلال تحديدها في الأجندة السياسة.

4: الإعلام

لوسائل الإعلام دورا مهما في عملية صنع السياسة العامة من خلال الاهتمامات والمطالب وإيصالها من المواطن إلى السلطة، من خلال تحديد المشكلة، وتغطيتها للإحداث مما يؤدي إلى إثارة الجماهير وصانعي السياسة العامة، حيث يكون لها تأثير قوي أثناء حدوثها. (2)

كما يمكن لوسائل الإعلام ان تضع البرامج وهذا كأقصى تأثير لديها، فالبرامج الحكومية، تشمل السياسات المقترحة حول القضايا التي تحول في المرتبة الأولى في الأجندة السياسية ولكل هذا لابد من توفر قدرة ثقافة الديمقراطية . (3)

كما يعد دور منظمات المجتمع المدني من الأساليب الجديدة لفرض بناء عملية صحيحة وجديدة لصنع السياسة العامة، ومدى تأثيرها في عملية السياسة العامة، عبر العديد من وسائل والآليات للضغط على صناع السياسة العامة. (4)

---

(1) حمادة بسيوني إبراهيم، **دور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي**. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1993، ص 109.

(2) جمال مجاهد ، **الرأي وطرق قياسه**. الإسكندرية : دار الجامعية، 2006، ص 180.

(3) قرقاح، المرجع السابق، ص 47.

(4)المرجع نفسه، ص 48.

ثانيا: القطاع الخاص

يعرف القطاع الخاص بأنه مفهوم واسع غير محدودة وهو مفهوم يقوم على المكونات الاقتصادية ، وهو ذلك الجزء من الاقتصاد الذي ينتمي إلى الأفراد إضافة إلى المؤسسات الخاصة والفردية والعديد من الشركات ذات التمويل الأجنبي .

فهي كل الشركات الخاصة التي لا تخضع لسيطرة الحكومة والتي أصبحت تنمو من خلال عمليات الاندماج وإعادة هيكلة الشركات المملوكة للدولة، من خلال المشاركة في القرارات السياسية الداخلية والخارجية. (1)

كما يقصد به الشركات والمؤسسات التجارية والصناعية والمصرفية وغيرها، أي المشاريع الخاصة بالتصنيع والتجارة والمصارف. (2)

كما تعرفه سلوى الشعراوي جمعة بأنه: " مجموعة المنظمات أو الجمعيات التي يؤسسها رجال الأعمال ، وتستعمل أساليب مختلفة ومتنوعة لحماية مصالحها الخاصة ، وتنوع مؤسسات هذا القطاع بحسب النشاط الذي تمارسه".(3)

للقطاع الخاص دور هام في التوجيه والتأثير على عملية السياسات العامة فالنقابات العمالية و رجال العمال يتصفون بصورة عالية بالفعالية وهذا راجع إلى الاستقلال المالي والإداري الذين يتمتعون به، وقدرة هذه المصالح على توفير قنوات اتصال تؤثر على صانع القرار لتحقيق مصالحها أو لتبني سياسة معينة. (4)

---

(2) Toshki ,kanamori, **The growing role of pivate seectr** .(S. P. D)asian development bank institute ,2004,pp14-15.

(2) الطيب بالوصيف،" الحكم الراشد : المفهوم والمكونات". ورقة بحثية قدمت في **الملتقى الدولي** حول: " الحكم الراشد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي". سطيف ، 8-9 افريل 2007، ص24.

(3) سلوى شعراوي جمعة، **إدارة شؤون الدولة والمجتمع** . القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، 2001، ص126.

(4) قرقاح ، المرجع السابق، ص 52.

خلاصة :

تم في الفصل التركيز على الجانب المفاهيمي للأحزاب السياسية والسياسة العامة من خلال توضيح مفهوم الأحزاب السياسية وتحديد تعريفها ، وتوضيح مختلف أنواعها ، إضافة الى وسائلها ووظائفها ، كما تم التطرق الى مفهوم السياسة العامة وتحديد مختلف عمليات صنعها من إعداد تنفيذ وتقويم وتوضيح مختلف المؤسسات التي تخول لها هذه العملية ، من خلال التركيز على الفواعل الرسمية وغير الرسمية في الجزائر ، لمعرفة دورها في صنع وتوجيه السياسة العامة والتركيز على الأحزاب السياسية كأحد أهم الفواعل غير الرسمية وما إذا كان لها دورا واضحا في هذه العملية ؟ وسيتم توضيح ذلك في الفصل الثاني .

الفصل الثاني:
واقع الأحزاب السياسية في الجزائر ودورها في رسم السياسة العامة

تمهيد:

ترجع عملية نشأة الأحزاب السياسية في الجزائر إلى العهد الاستعماري الفرنسي وبروز عدة تيارات تختلف من ناحية التوجه ،ساهمت في تحقيق استقلال الجزائر المتمثل في كل من : التيار الاستقلالي ، الديني الاصلاحي ، والليبرالي الاندماجي ، ومع انفتاح الجزائر على الديمقراطية وتبني التعددية الحزبية ، وتخلي عن التجربة الأحادية منذ بداية التسعينات في دستور 1989 أدى ألى الانفتاح وتوسيع مجال التدخل في العملية السياسية وبروز تيارات عملت على المشاركة في رسم وصنع السياسة العامة إلى جانب الفواعل الرسمية .

وعلى هذا النحو فان الهدف من الدراسة محاولة التعرف على أهم التيارات الحزبية في الجزائر ، ودور هذه الأحزاب في عملية صنع السياسة العامة من خلال التطرق في المبحث الأول إلى تصنيف الأحزاب السياسية في الجزائر ، المبحث الثاني : مساهمة تلك الأحزاب وكيفية إبراز تدخلها و تأثيرها في مسار العملية السياسية ورسم السياسات العامة.

وسوف أتطرق في الفصل الثاني الى:

المبحث الأول : تصنيف الأحزاب السياسية في الجزائر.

المبحث الثاني: مستويات مشاركة الأحزاب السياسية في رسم العامة في الجزائر.

المبحث الأول: تصنيف الأحزاب السياسية في الجزائر

المطلب الأول: أحزاب التيار الوطني

يشمل هذا التيار حزبين مهمين هما : حزب التجمع الوطني الديمقراطي (RND) وحزب جبهة التحرير الوطني (FLN)، حيث يتبنى هذا التيار، مواقف معتدلة في مجمل القضايا المطروحة ويمزج بين الخطاب الوطني والخطاب الحداثي، ويعتبر كل من الحزبين من أحزاب السلطة ، كانت تركيبة الحزبين مبنية على وجود مناضلين من الثورة وكذلك قادة إداريين في السلطة، ويمكن التطرق لكل منهما على النحو التالي:

الفرع الأول: التجمع الوطني الديمقراطي RND

نشأ هذا الحزب في مارس 1997 قبل الانتخابات التشريعية التي فاز بها، وينحدر مناضلوه من الجمعيات الوطنية المنتمية للعائلة الثورية كالمنضمات الوطنية للمجاهدين وأبنائه الشهداء ، والحركات الكشفية ، كما نشأ هذا الحزب أساسا لتأييد برنامج الرئيس الجزائري اليامين زروال.[1]

وهو من الأحزاب الحديثة كواجهة سياسية للسلطة الرسمية ، ترأسه في البداية " عبد القادر بن صالح" والذي تحول إلى رئاسة المجلس الوطني بعد الفوز الذي أحرزه في تشريعات 1997، تحت شعار " أمل – عمل – تضامن " ، راهن فيه على استقرار الجزائر . [2]

(1) لرقم رشيد، " النظم الحزبية وأثرها على الأحزاب السياسية في الجزائر " . **مذكرة ماجستير** ، (كلية الحقوق ،فرع القانون العام ،جامعة قسنطينة ، 2005–2006) ص 125.

(2) عبد الرحمن برقوق ،" المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر". ورقة بحث قدمت في كراسات **الملتقى الوطني** حول: " التحول الديمقراطي في الجزائر" . بسكرة، 10–16 ديسمبر 2005.

تحصل على نتائج هامة في انتخابات 1997 حيث فاز بـــ 155 مقعد وفي انتخابات 2002 لم يتحصل سوى على 47 مقعد. [1] وفي الانتخابات التشريعية 10 ماي 2012 فاز ب 70 مقعد من مقاعد المجلس الشعبي الوطني. [2]

ولقد ركز في برنامجه على:

-يأتي الاستقرار من خلال دعم مقومات الأمة.

-إدخال الإصلاحات على هياكل الدولة ودعم إصلاح المنظومة التربوية وإصلاح العدالة وهياكل الإدارة. [3]

الفرع الثاني: حزب جبهة التحرير الوطني (FLN)

حزب جبهة التحرير الوطني الحزب العتيد في النظام السياسي الجزائري ، ز اول النشاط السياسي منذ الاستقلال، وهو امتداد للجبهة التي خاضت الحرب التحريرية ، ولم يخضع الحزب لقانون الأحزاب السياسية في 1989 أو في 1997 ، ومرد ذلك هو الشرعية الثورية والتاريخية التي يتمتع بها في ممارسته لنشاطه السياسي.

انحصر الدور السياسي للحزب في ظل الحادية الحزبية في التعبئة ، مانعا ظهور أي قوة سياسية منافسة، بلعتباره القوة السياسية الوحيدة الضامة لجميع فئات المجتمع. [4]

---

(1) إدريس بوكرا،" الاقتراع النسبي وأثره على التعددية السياسية". **الفكر البرلماني** ، العدد 9، جويلية 2005، ص 57.

(2) إعلان رقم 01/ المؤرخ في 24 جمادى الثانية عام 1433 الموافق 15 ماي 2012 ، يتضمن نتائج انتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني .

(3) بوشعير، المرجع السابق، ص 130.

(4) خميس حزام والي، **إشكالية الشرعية في المنظمة السياسية العربية في إشارة لتجربة الجزائر ، سلسلة اطروحات دوكتراه.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2004، ص 190.

فقد كان حزب جبهة التحرير ، حزب النظام في الأحادية وحتى في التعددية سواء تواجد في الحكم أو المعارضة . [1] كما حصل على الحزب على 64 مقعد سنة 1997 من مقاعد البرلمان ، أما في انتخابات 2002 استرجعت جبهة التحرير الوطني مكانتها بحصولها على 199 مقعد من مقاعد البرلمان. [2] وفي تشريعات 2012 تحصلت على 221 مقعد من مقاعد البرلمان . [3]

ركز برنامجه في مختلف المواعد الانتخابية على :

-القيام بالإصلاح الشامل للنظام الاقتصادي يتمحور على التغيير الجذري .

-اعتبار الهوية الثقافية العربية الإسلامية هي أساس الانتماء الحضاري وإطار التنمية الثقافية .

-الإسراع بتطبيق كل ما يجسد التوجهات الديمقراطية في مجالات الحياة الوطنية المختلفة [4].

المطلب الثاني: أحزاب التيار الإسلامي

يتضمن هذا التيار كل من حركة المجتمع السلم ، حركة النهضة إلى جانب أحزاب أخرى حركة الإصلاح الجبهة ، الجبهة الإسلامية للإنقاذ (سابقا)...

الفرع الأول : حركة المجتمع السلم (HMS) :

أول إطار قانوني للحركة كان تحت راية " جمعية الإرشاد والإصلاح " تأسست الحركة كحزب في 1990/12/07، وبصدور التعديل الدستوري لسنة 1996 تغير إسم

(1) محمد مصدق يوسف ، "هزيمة شكلية للتجمع الوطني الديمقراطي الانتخابات البرلمانية في الجزائر ". **جريدة الزمان**، العدد 1229، 2002، ص7.

(2) بوكرا، المرجع السابق، ص 57.

(3)الإعلان رقم 01، المرجع السابق .

(4) حزب جبهة التحرير الوطني ،" وثائق المؤتمر السابع" . 3 مارس 1998،ص ص 16 - 17.

الحركة ليصبح " حركة مجتمع السلم" ، تعد من أهم أحزاب التيار الإسلامي المعتدل التي شاركت منذ نشأتها في كل الانتخابات الرئاسة والتشريعية والمحلية.

تحصلت على 69 مقعد في الانتخابات التشريعية لسنة 1997، وفي سنة 2002 حصلت الحركة على 38 مقعد من مقاعد البرلمان. [1]وفي سنة 2012 تحصلت الحركة على 33 مقعد.

ويتمثل برنامج الحركة في مايلي:

-برنامج اجتماعي على أساس توفير الماء ولكن يقصد تحقق العدالة الاجتماعية.

-دعم مسار السلم والمصلحة الوطنية.

-اعتماد الحوار في معالجة مسألة الإرهاب. [2]

الفرع الثاني: حركة النهضة

تم اعتمادها رسميا في ديسمبر 1990 برئاسة زعيمها " عبد الله جاب الله" تعد من الأحزاب المعارضة [3]وتعمل مع بقية الأحزاب في تعددية سياسية إسلامية وبناءا على ذلك دعت الحركة للحوار بين الأحزاب وبنها وبين السلطة، لك ن سرعان ما تغير خطابها.[4].

حصلت الحركة على 34 مقعد في انتخابات 1997 وفي الانتخابات تحصلت حركة الإصلاح الوطني المنشقة على 43 مقعد لتحل بذلك المرتبة الثالثة بينما لم تحصل حركة

(1) بوكرا ، المرجع السابق، ص 57.

(2) نيفين عبد المنعم مسعد، " جدلية الاستعباد والمشاركة :مقارنة بين الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، وحركة إخوان المسلمين في الأردن". **مجلة المستقبل العربي**. العدد 145، مارس 1991، ص 57.

(3) رابح كمال العروسي، **المشاركة السياسية والتجربة التعددية الحزبية في الجزائر**. الجزائر : دار قرطبة، 2007، ص56.

(4) منعم العمار، **الجزائر والتعددية المكلفة في الأزمة الجزائرية، الخلفيات السياسية- والإجتماعية- والإقتصادية والثقافية – سلسلة كتب المستقبل العربي**. ط2. بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 1999، ص ص 73-47.

النهضة سوى على مقعد واحد . [1] وفي تشريعات 2012 تحصلت على 17 مقعد من مقاعد البرلمان. [2]

ومن أهم نقاط برنامجها :

-دعم المصالحة الوطنية .

-إقامة نظام سياسي وفق مبادئ الشريعة الإسلامية أساسه (الشوري) . [3]

المطلب الثالث: أحزاب التيار العلماني

ويضم كل من جبهة القوة الاشتراكية وحزب التجمع من أجل الثقافة الديمقراطية إضافة إلى حزب العمال وأحزاب الصغرى مثل: الحركة من أجل الديمقراطية ، حركة الشبيبة الديمقراطية .

الفرع الأول: جبهة القوة الاشتراكية

تأسست سنة 1963 بزعامة " حسين آيت أحمد " كان يعيش في الخارج ونشاط حزبه محدود داخل الوطن، نشط الحزب كثيرا في إطار المعارضة، حيث شارك في انتخابات 1991 و 1997 يتميز بنفوذ كبير في منطقة القبائل ويضم دعاة المعارضة خارج الإطار الديني. [4]

(1) لرقم ، المرجع السابق، ص 125.

(2) أبوالفضل الاسناوي ،"الجزائر:الحركات الاسلامية بعد صدمة الانتخابات البرلمانية" . متحصل عليه من : «http://www.assakina .com /news/news 1 /23444 htmh.06 :56/04/2013.pdf»

(3) عمار معمر ،" إشكالية صنع السياسة العامة في الجزائر – دراسة تحليلية وصفية، " **مذكرة ماجستير**. (كلية العلوم السياسية والإعلام ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر ، 2008-2009) ص 2.

(4) برقوق، المرجع السابق، ص 110.

عملت الجبهة على اهتمام النظام السياسي ب استخدامه إستراتيجية الأصوليين الإسلاميين لضرب الأمن الوطني والتأكد على أن حزب جبهة التحرير الوطني هو الحل الوحيد لمواجهة هؤلاء الأصوليون. (1)

ويقوم برنامجها:

-تحديد دور العسكر وإبعادهم من الحياة السياسية.

-دعم القيم البربرية وترسيم اللغة الامازيغية.

-ضرورة حل الأزمة الأمنية والسياسية سياسيا مع اشتراك كل الأطراف. (2)

الفرع الثاني: حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية

يرجع تأسيسه الحركة الثقافية البربرية عام 1989، تم اعتماده قانونيا في 1989/09/06، يترأسه " سعيد سعدي" ، وهو تيار يرفض الاتجاه الإسلامي على مستوى الوطن ولهذا تنحصر نفوذه في ولاية " تيزي وزو"، يقوم خطابه على القيم الشعبية والديمقراطية ، ويدعوا كذلك لإقامة تيار عصري متفتح على الثقافة الغربية لكنه يتميز بشعبية محدودة لذلك نجد مشاركته في الانتخابات متذبذبة.

يقوم برنامجه على:

-عدم فتح الباب دستوريا أمام التشكيلات ذات الخطاب الديني.

-ضرورة احترام الأقليات وحقوق الإنسان.

-يدعوا إلى التمسك بقيم المجتمع البربري ، ويرفض القيم الإسلامية ومع أهمية التفتح على الغرب.

-يرفض قانون الأسرة المستمدة من الشريعة الإسلامية ، ويطالب بتغير العطل الأسبوعية.

---

(1) هدى ميتيكس، " توازنات القوى في الجزائر: إشكالية الصراع على السلطة في إطار تعددي " . **المستقبل العربي** ، العدد 173، 1993، ص ص 40-41.

(2) برقوق، المرجع السابق، ص 111.

-يدعم تعبئة المنظومة التربوية للغرب وضرورة إصلاحها. [1]

الفرع الثالث: حزب العمال

يعرف حزب العمال من خلال زعيمته السيدة " لويزة حنون" التي اشتهرت من خلال تدخلاتها النارية، وقد بلورت خطابا سياسيا يعارض كل ما من شأنه تعزيز ودعم سياسات الإصلاح من منظور ليبرالي تم اعتماده في 21 مارس 1990، حصل في الانتخابات التشريعية لعام 1997 على 04 مقاعد ، وارتفعت حصيلته سنة 2002، إلى 21 مقعد[2]وتحصلت على 17 مقعد من مقاعد المجلس الشعبي الوطني في تشريعات 2012.[3]

ركز الحزب في نضاله السياسي وبرنامجه الحزبي على:

-حلول السياسة من خلال إجراء حوار سياسي شامل وتحقيق مصالحة وطنية ،ورفع حالة الطوارئ ، والمطالبة بالانسحاب الكلي للجيش من الحياة السياسية والموازنة بين السلطات عن طريق التعديل الدستوري.

-المطالبة والإلحاح على الحقوق السياسية والأساسية الفردية والجماعية المعترف بها دوليا.

-المطالبة بالحفاظ على الملكية العمومية الكبرى والمؤسسات الوطنية مثل سونطراك، البنوك...الخ أو على الأقل التنازل عن بعض الشركات للعمال، رافضا بشكل قطعي تسريح العمال. [4]

---

(1) إسماعيل قيرة، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**. بيروت : مركز الدراسات الوحدة العربية، 2004، ص ص 171-172.

(2) محمد بوضياف، **الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الجزائر**. سطيف: دار المجد للنشر والتوزيع ، 2010، ص 65.

(3)الإعلان رقم 01، المرجع السابق.

(4) ضمبري ، المرجع السابق، ص 117.

المبحث الثاني:

مستويات مشاركة الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة في الجزائر.

المطلب الأول: اليات وأساليب الأحزاب السياسية في صنع السياسة العامة

الفرع الأول: أحزاب وناخبين الفاعلية المرجوة .

حتى تتمكن الأحزاب السياسية من التعبير عن المصالح وتجمعها، وتعزيز مواقفها اتجاه سياسة ما، فإنها تعمل على تحديد برامجها وسياساتها، وأيضا اختيار بعض الشخصيات وتقديمهم كمرشحين لها، وممثلين لسياساتها، وعلى هذا المثال:

-تعيين عبد العزيز بلخادم أمينا عاما لحزب جبهة التحرير الوطني ، لتوجيه الحزب ودعم العديد من السياسات منها:

-سياسة التعديل الدستوري الرامية إلى تكسير الحكم الرئاسي.

_ سياسة الأجور ، رفع الجور كسياسة لامتصاص غضب الشعب، حيث يرى بلخادم أنها سياسة تؤدي للاستقرار الاجتماعي ، أكثر أهمية من النمو الاقتصادي. [1]

_ الاهتمام بالتعليم ليس فقط لتخريج الموظفين ، بل تعداه إلى ضرورة دراسة المناهج التعليمية (تأسيس الأجيال الجديدة وفقا لمبادئ النظام القائم). [2]

أما أحمد اويحي الأمين العام لحزب التجمع الوطني ، كانت له توجهات معاكسة لتوجهات حزب جبهة التحرير، فهو لا يؤيد سياسة التعديل الدستوري، إضافة إلى سياسة الجور ، حيث أكد اويحي على صعوبة تحقيق مثل هذه السياسات متحججا في ذلك بالعوامل الاقتصادية، إلى جانب دعوته لتعزيز دعائم النظام البرلماني. [3]

الفرع الثاني: الأحزاب السياسية والتعبئة الجماهيرية

---

(1) ضمبري ، المرجع السابق، ص ص 118-119.

(2) سامح قارح ، " التغير الاجتماعي والتنشئة السياسية" . **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية** ، العدد 02-03 ،جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2008، ص 04.

(3) ضمبري ، المرجع السابق، ص 119.

تعمل الأحزاب السياسية على محاولة كسب تأييد قاعدة شعبية أكبر اتساعا وتماسكا ، من خلال الدعايات والحملات الإعلامية وعبر وسائل الإعلام المختلفة من صحف وبرامج تلفزيونية وإذاعة ، إضافة إلى تأييد الزيارات الميدانية ، للتقرب من الناخبين لاستيعاب الجماهير لبرامج الأحزاب ، وتقديم وإعداد الحلول في صورة بدائل لسياسات العامة لتجاوز المشاكل المختلفة إلا أن معظم الأحزاب في الجزائر لا تبرز ولا تنشط في الساحة السياسية إلا في المواعيد الانتخابية والحملات الانتخابية ، فهي تسمح بالتعبير عن مصالح الجماهير وطرق انشغالاتهم المتمثلة في : البطالة ، الجرائم...الخ و مالهم من انعكاسات سلبية على أمن المواطنين، وما يزيد من أهمية المواعيد الانتخابية هو تعبير عن المصالح وتجميعها لدى الأحزاب السياسية وما تعنيه من تضيق لنشاطاتها ، لاحتكار الدولة لوسائل الإعلام التي تمثل الوسيلة والأداة الفاعلة في توجيه الرأي العام.

إن تقييد النشاط الإعلامي للأحزاب السياسية يمنعها من تعبئة تأييد ودعم فئة كبيرة من أفراد المجتمع لسياساتها ، فإن الأمر يختلف بالنسبة للأحزاب الإسلامية من خلال المساجد التي أصبحت فضاءات اجتماعية تنشر فيها احتجاج اجتماعي وسياسي ومراكز معارضة وبهذا فقد نجحت الأحزاب الإسلامية بلستغلال الأماكن الدينية العامة ، وجعلها أماكن للدعاية وتعبئة الجماهيرية. (1)

أن الدعاية الحزبية تلعب دورا كبيرا في حشد الدعم والتأييد ، للأحزاب السياسية ، وتراجع قوة الإسلاميين وفشلهم في الانتخابات الأخيرة، وهذا راجع لمنعهم من استعمال المساجد لأغراض السياسية. (2)

---

(1) رياض الصداوي ، **الانتخابات والديمقراطية والعنف في الجزائر في الأزمة الجزائرية ، الخلفيات السياسية والاجتماعية ، والاقتصاد والثقافية، سلسلة كتب المستقبل العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص 536.

(2) هيثم رباني، " مسلمات السياسة ... وتوازناتها". الموقع الشخصي للباحث :

« **http://www2.swissinfo.org/sara/swissinfo.htm? Sit sect:143§sid=6272405§ckey =113317640 - 2000** ».

ومقارنة بين الأحزاب السياسية في الجزائر من حيث التجمع الحزبي ، فنجد أن معظم الناخبين لهم تأييد كبير لدى أحزاب معينة منذ تشريعات 1997، إضافة إلى تأييد الذي يحظى حزب التجمع الوطني الديمقراطي ، وحزب جبهة التحرير الوطني، وحزب حركة مجتمع السلم نجد في المقابل أحزابا هي الأخرى تحضى بدعم وتأييد انتخابي لا بأس به مثل : حزب العمال وحزب من أجل الثقافة الديمقراطية ، وحزب الإصلاح وحزب النهضة ...الخ . أما باقي الأحزاب الموجودة في الساحة السياسية فلا تملك سوى تأييد محدودا.

ووصولا مثل هذه الأحزاب إلى البرلمان والحصول على مقاعد داخله يعني إمكانية وصول العديد من المطالب والمصالح والانشغالات المختلفة والتي سيتم تمثيلها داخل المجلس الشعبي الوطني وتحويلها غلى سياسات عامة لصالح المواطنين. [1]

المطلب الثاني: تأثير أحزاب السلطة في صنع السياسة العامة

الفرع الأول: الائتلافات الحزبية

تعتبر الائتلافات الحزبية من الأساليب التي تعتمد على الأحزاب السياسية في التعبير عن مصالحها وتجمعها وتحقيق فوز أكبر في الانتخابات ، وتقف هذه الأحزاب على أنها إذا فازت معا بأغلبية المقاعد التشريعية ، فإنها ستحكم بصورة مشتركة.

في الجزائر خاصة في عهد " الرئيس عبد العزيز بوتفليقة" ، تم تشكيل تحالفات جديدة حول مؤسسة الرئاسة في شكل انفتاح على الأحزاب السياسية....[2]

تم تشكيل ائتلاف حزبي ضم ثلاثة أحزاب سياسية وهي " حزب التجمع الوطني الديمقراطي " " حزب جبهة التحرير الوطني"، حزب حركة مجتمع السلم"، ورغم تحصل " حزب جبهة التحرير الوطني" على 199 مقعد في تشريعات 2002،فإنها فضلت التحالف

(1) ألموند ، المرجع السابق، ص 209.

(2) عمراني كربوسة ونور الصباح عنكوش، " مظاهر التحول الديمقراطي خلال حكم الرئيس بوتفليقة " ورقة بحيث قدمت في كراسات **الملتقى الوطني الأول** حول: " التحول الديمقراطي في الجزائر". نوفمبر2005 ، ص 140.

مع الحزبين المذكورين سابقا ، وذلك لتشكيل قوة حزبية داخل البرلمان قادرة على صنع السياسات العامة وتنفيذها ، واستمرار هذا التحالف حتى في تشريعات 2007 . [1]

كما تسيطر الائتلافات على البرلمان في الجزائر ، وأصبح لها دور كبير في التأثير عليه، والضغط على النواب التي يعتمد عليها في المناقشات البرلمانية وتوجيه الأسئلة والاستجوابات، كما يشكل مع النواب حزبه تكتلا برلمانيا، حتى يكون أكثر تأثيرا وفعالية في صنع السياسة العامة. [2]

والهدف من وراء تكوين هذا الائتلاف الحزبي هو ضمان الحزب لإقرار وتنفيذ سياسة العامة التي هي بالأساس سياسة رئيس الجمهورية، في ظل الرهانات التي أقدمت الجزائر على مواجهتها. [3]ويقول عبد العالي رزاقي المحلل السياسي الجزائري : " إن الحزب الذي يتخلى عن برنامجه ليتبنى برنامجا آخر لم يعد محسوبا على أحزاب المعارضة التي يجب ان تدافع عن برنامجها لتصل به إلى السلطة ، فقد أصبحت هذه الأحزاب جزاءا من السلطة إذا لم نقل تابعا لها".[4]

الفرع الثاني: الائتلافات الحكومية.

تمثل الأحزاب المعارضة ، نسبة قليلة في البرلمان فإننا سنكتفي بذكر الأحزاب الفاعلة وهي حزب جبهة القوة الاشتراكية ، حزب العمال، وحركة النهضة، وأكد " جون بيردو" أن " المعارضة ليست قوة مستقلة من الناحية الدستورية ، إنما هي جزء من آلية معقدة ناتجة عن التبادلات والمساومات والتسويات التي يهدف عملها على تدعيم سلطة

(1) جمال العلامي ، " المجلس الدستوري يفتي بقانونية التشريعات وشرحة البرلمان " . **جريدة الشروق** ،جريدة جزائرية يومية_العدد 31، ماي 2007، ص4.

(2) عبد النور ناجي،" التمثيل السياسي في البرلمان التعددي الجزائري" . **مجلة التواصل** ،20 ديسمبر 2007، ص 305.

(3) بوكرا ، المرجع السابق، ص 58.

(4) " تصنيف الأحزاب السياسية في الجزائر". متحصل عليه من : www.islemonline.net/sewlet/satellit,p1.

القرارات المتخذة..." [1] بمعنى أن المعارضة لا تحدد إلا من خلال السلطة وعلى هذا الأساس مازالت المعارضة في الجزائر لعب دور محدودا في صنع السياسة العامة، وهامش الحرية لديها ضيق جدا مما يزيد من إمكانية احتواء السلطة لها.رغم هذا فقد قامت أحزاب المعارضة ببلورة عدة خطابات سياسية واجتماعية تتمثل في : شاركت جبهة القوة الاشتراكية في اجتماع " روما" الذي جمع المعارضة من أجل البحث لإيجاد حل سلمي للأزمة كما عملت زعيمة حزب العمال على إلقاء خطاب يعارض كل ما من شأنه تعزيز ودعم سياسات الإصلاح من منظور ليبرالي ، وتقترح استمرار الدولة في القطاع العمومي، بينما حاولت النهضة مد جسور الحوار بين أحزاب المعارضة والسلطة من خلال مبادرات لم تنجح في غالبيتها بسبب تعنف جبهة الإسلامية للإنقاذ، ومن جهة عدم إلتزالم السلطة بتعهداتها، لكن يظل رئيس الحركة ينادي بضرورة الحوار كوسيلة المثلى.[2]

(1) طيلب، المرجع، ص197.

(2) بوضياف ، المرجع السابق، ص ص 65-66.

خلاصة :

نستنتج مما سبق ان الاحزاب السياسية تسعى للتأثير على رسم السياسة العامة في الجزائر ، من خلال المشاركة والتعاون مع الحكومة من جهة وكذا تشكيل تحالفات مع بعضها كتكتل معارض للحكومة من جهة آخرى .

تبقى جل الأحزاب السياسية الموجودة على الساحة السياسية بعد إقرار مبدأ التعددية الحزبية في الجزائر ، على إثر دستور 1989 دور أقل فعالية وتأثيرا وهذا ببروز سياسة الحكومة أو سياسة الحزب المهيمن ، من خلال تأييدها ومساندتها لتلك السياسات ، أما باقي الأحزاب المعارضة رغم استخدامها جل أساليب الضغط إلا أنها لم تعد لها تأثير قوي وفعال على السياسة العامة في الجزائر .

الفصل الثالث:

تقييم دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة في الجزائر التحديات والآفاق المستقبلية

تمهيد:

يتم في هذا الفصل توضيح مختلف التحديات التي تواجه الأحزاب السياسية في صنع السياسة العامة ، إضافة إلى الأفاق المستقبلية لتدعيم وتعزيز دورها من خلال إدماج الاحزاب السياسية في عملية صنع ورسم السياسة العامة وفي الحياة السياسية ، حيث سيتم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين الأول يتناول مختلف التحديات المؤثرة في دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة .

اما المبحث الثاني سيوضح الأفاق المستقبلية من خلال طرح مفهوم المشاركة السياسية وتعزيز الديمقراطية كآلية لتحقيق الصنع الجيد للسياسة العامة من قبل الأحزاب السياسية في الجزائر .

تناول هذا الفصل مايلي :

المبحث الأول: التحديات التي تواجه الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة .

المبحث الثاني:الافاق المستقبلية للأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة في الجزائر.

المبحث الأول : التحديات التي تواجه الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة

يترافق الحديث عن الأحزاب السياسية مع تصاعد الاهتمام بالديمقراطية ، والملفت في التجربة الحزبية أن الأحزاب السياسية في الجزائر ظهرت قبل وجود قانون لتنظيم وجودها ، ومع إقرار التعددية السياسية لجأت السلطة نحو وضع نص قانوني يلائم وجوده السياسي ويعززه بانتشار واندفاع أحزاب من جهة ويحد من اندفاع أحزاب من جهة أخرى إضافة إلى هيمنة السلطة التنفيذية عليها وتنوع التشريعات بين تشريعات تحد من العمل الحزبي وتقيده و أخرى تشجعه وكل هذا يؤدي إلى ضعف مساهمتها في عملية رسم السياسة العامة .

المطلب الأول : هيمنة السلطة التنفيذية على الأحزاب السياسية

الفرع الأول : قانون الأحزاب السياسية ودورها في تكريس هيمنة السلطة التنفيذية

حسب قانون الأحزاب السياسية المعتمد في القانون العضوي 1989 والمعدل في عام 1997 والذي سمح بظهور أكثر من 60 تشكيلا سياسيا على الساحة السياسية في الجزائر [1].كما جاء التعديل الدستوري نوفمبر 2008 حسب المادة 42 من القانون العضوي رقم 19/08 حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون [2]،فإن القانون العضوي الجديد رقم 04/12 المنظم والمتعلق بالأحزاب السياسية يتضمن كل من مرحلة التصريح بالتأسيس ومرحلة الاعتماد لدى الحزب السياسي ومرحلة تعديله ، إن ما جاء في أحكام القانون هو إصدار المشرع الجزائري ، إلزام الأحزاب السياسية بإحترام القواعد الدستورية ، وإعتبار أن المشرع اعتمد في ترتيب تأشيرات القانون العضوي نظام

([1]) المعهد الدولي بالحقوق المدنية والسياسية ، اللجنة المعنية بحقوق الانسان الخاص . **التقرير الدولي الثالث** ، الجمهورية الديمقراطية الشعبية .

([2]) الجمهورية الديمقراطية الشعبية ، **الجريدة الرسمية** . العدد 63 ، رقم 19/08 المؤرخ في 16 نوفمبر 2008.

الإخطار[*] ، وحسب القانون العضوي لا يجوز طبقا لأحكام الدستور، تأسيس أي حزب سياسي دون إعلام السلطة التنفيذية ، مما يمنح هذا النظام صلاحيات للوزير المكلف بالداخلية ، وهذا ما يؤدي لتنفيذ عمل الأحزاب السياسية من خلال شل حركته والتقليص من مدى فعاليته [1] ، لا يعدو المجلس الدستوري ان يكون مجرد مرفق من المرافق التابعة للسلطة التنفيذية فضلا عن امتلاكها لامتياز عددي وكذا صلاحية تعيين رئيس المجلس الدستوري [2].

هذا ما يحولها إلى الهيمنة على الأحزاب السياسية والتحكم بها من خلال الصلاحيات الممنوحة للوزير المكلف بالداخلية ، فيما يخص كيفية تأسيس الأحزاب السياسية وطريقة عملها والتدخل في الشؤون الداخلية للحزب السياسي .

-صلاحيات الوزير المكلف بالداخلية :

منح قانون الاحزاب السياسية رقم 12 – 04 سلطات واسعة للوزير المكلف بالداخلية من خلال تدخله في عملية تأسيس الأحزاب السياسية والتدخل في الشؤون الداخلية لدى الحزب من خلال : شروط وكيفيات تأسيس الحزب ، الترخيص بالتأسيس ، قبول طلب الاعتماد ، القانون الأساسي للحزب السياسي وتعديله ، نشاط الحزب السياسي وحله .

(*) الأخطار: وسع حق الاخطار الى رئيس مجلس الامة بعد صدور دستور 1996 الذي أحدث الغرفة البرلمانية الثانية " مجلس الأمة" بعدما كان يقتصر في دستور 1989 على كل من رئيس الجمهورية ورئيس المجلس الشعبي الوطني .فريد علواس ، "المجلس الدستوري الجزائري :التنظيم والاختصاصات ". **مجلة المنتدى القانوني** ،العدد 5 ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،2000.

([1]) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، **الجريدة الرسمية** .العدد 02 ،اعلان رقم 12–04 ، مؤرخ في 21 صفر 1433 الموافق 15 يناير 2012 ، يتعلق بالأحزاب السياسية .

([2]) عزيز جمام ، " عدم فعالية الرقابة على دستورية القوانين في الجزائر " . **مذكرة ماجستير** ،(كلية الحقوق والعلوم السياسية ، فرع القانون العام ، تخصص تحولات الدولة ، جامعة تيزي وزو ، 2011 –2012) ص ص 12–13.

اولا : شروط وكيفيات تأسيس حزب سياسي :

يهدف قانون الأحزاب السياسية الى تحديد كيفيات تأسيس حزب سياسي من خلال الصلاحيات المخولة للوزير المكلف بالداخلية ، من خلال توفر شروط في ملف طلب التصريح بالتأسيس حسب المادة 16 من قانون الأحزاب السياسية رقم 12-04 المتضمن احترام أحكام الدستور بإيداع ملف التأسيس لدى الوزير المكلف بالداخلية ، عقد المؤتمر التأسيسي للحزب في الأجل المنصوص عليه ، تقديم مشروع القانون الأساسي للحزب ، وبهذا يقوم الوزير المكلف بالداخلية بدراسة الملف خلال ستون يوما حسب المادة 20 للتأكد من صحة ومطابقة الوثائق للتصريح بتأسيس الحزب السياسي ، ويقوم خلال هذا الأجل بالتحقق من محتوى التصريح ، ويمكنه طلب تقديم أي وثيقة ناقصة ، أما في حالة الترخيص يكون قرار الرفض معلل تعليلا قانونيا ، ويكون قابلا للطعن أمام مجلس الدولة في أجل أقصاه ثلاثون يوما من تاريخ التبليغ وهذا حسب المادة 21 من القانون العضوي

ثانيا : الترخيص بالتأسيس

يعمل الوزير المكلف بالداخلية بقبول أو رفض طلب الترخيص التأسيس وهذا وفقا للصلاحيات المخولة لديه .

- **قبول الترخيص :**

يعمل الوزير المكلف بالداخلية بعد دراسة وثائق الواجب توفرها في ملف طلب التصريح بالتأسيس وبعد التأكد من مطابقة واحترام أحكام الدستور يتم نشر وصل التصريح في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، ومنح الأعضاء المؤسسين حق المباشرة في ممارسة النشاط الحزبي ، وحسب المادة 21 لا يعتمد هذا القرار إلا بعد إشهاره من الأعضاء المؤسسين مع ذكر اسم ومقر الحزب وألقاب وأسماء ووظائف أعضاءه ، وبهذا يعتبر الحزب السياسي مقبولا ضمنيا ، وله الحق بممارسة نشاطاته الحزبية وفقا للنصوص القانونية المعمول بها .

- **رفض الترخيص** : في حالة عدم توفر الشروط الترخيص حسب المادة 16-17 من القانون العضوي ، يقوم الوزير المكلف بالداخلية بتبيلغ قرار رفض التصريح بالتأسيس حسب المادة 22 من هذا القانون ولكن قرار الرفض قابلا للطعن امام مجلس الدولة .

ثالث : قبول طلب الاعتماد

يعتبر قبول طلب الاعتماد الحزب السياسي ، أمر مهم وهذا لما يمنحه للحزب من الأهلية القانونية ، حيث بعد مرور 30 يوما من عقد المؤتمر التأسيس بإيداع ملف طلب الاعتماد لدى الوزير المكلف بالداخلية ، ويقوم هذا الاخير بمطابقة طلب الاعتماد مع أحكام القانون العضوي حسب المادة 29 من هذا القانون ، ويمكن التوصل إلى قرار الرفض أو القبول .

- **قبول الاعتماد** : يعتمد الحزب السياسي بقرار صادر عن الوزير المكلف بالداخلية ويبلغه إلى الهيئات القيادية للحزب السياسي وحسب المادة 32 يخول الاعتماد الحزب السياسي الشخصية المعنوية والأهلية القانونية ابتداء من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .
- **رفض الاعتماد** : في حالة رفض الاعتماد يقوم الوزير المكلف بالداخلية بتقديم تعليل واضح بقرار الرفض وكما يمكن للأعضاء المؤسسين بتقديم الطعن أمام مجلس الدولة وهذا حسب المادة 33.

رابعا : القانون الأساسي للحزب السياسي وتعديله :

- **القانون الأساسي** : يصادق المؤتمر التأسيسي للحزب السياسي على القانون الأساسي من خلال احترام الدستور وأحكام القانون العضوي ، كما يفوض المؤتمر التأسيسي من يوكله بإيداع القانون الأساسي بوزارة الداخلية ، ويكون تحت تصرفها وهذا حسب المادة 35 من هذا القانون .

- تعديله : يتم تبليغ الوزير الملكف بالداخلية بكل التغييرات التي تطرأ على تنظيم طبقا للقانون الأساسي والنظام الداخلي للحزب من أجل اعتمادها وهذا حسب ما جاء في المادة 36 من القانون العضوي .

خامسا : نشاط الحزب السياسي وحله

عند ما تكون المخالفات المنصوص عليها في إطار هذا القانون العضوي ، بفعل حزب معتمد ، فإن توقيف نشاط الحزب أو حله أو غلق مقراته لا يمكن أن يتم إلا بقرار يصدر من مجلس الدولة الذي يخطره الوزير المكلف بالداخلية قانونا .

- **توقيف نشاط الحزب** : ينجر عن مخالفة الحزب السياسي لإحكام هذا القانون التوقيف لنشاطاته الذي يصدر عن مجلس الدولة ، ويترتب عن التوقيف المؤقت توقيف نشاطاته وغلق مقراته وهذا بعدما يقوم الوزير المكلف بالداخلية بتقديم إنذار للحزب السياسي المعني بضرورة مطابقة القانون العضوي في أجل محدد المادتين 66-67.
- **حل الحزب السياسي** : يقدر الوزير المكلف بالداخلية بتقديم دعوى لدى الجهة القضائية الإدارية بطلب حل الحزب السياسي المخالف للقانون ، وهذا من خلال تعليق نشاطه ومنه يترتب على الحل القضائي للحزب حسب المادة 72 من القانون العضوي ما يلي :

-توقف نشاطات كل هيئاته

-غلق مقراته .

- توقف نشرياته .

-تجميد حساباته [1].

([1]) المادة 72 من القانون العضوي ، رقم 04/12.

الفرع الثاني : سياسات السلطة التنفيذية للضغط على الأحزاب السياسية

يساهم رئيس الجمهورية باعتباره رئيسا للسلطة التنفيذية وحامي البلاد والدستور في عملية صنع السياسة العامة ، وباعتبار أن السلطة التنفيذية أحد الفواعل الرسمية ، فهي تلعب دورا مهما في تكوين الأحزاب السياسية ، وفق ما يخدم مصالحها ومساندة سياساتها فهي تلجأ الى قمع الأحزاب السياسية المعارضة [*] للحكومة وسياساتها وهذا من خلال:

-محاولة تضييق مجال ونفوذ التعددية لينحصر دورها في المعارضة دون المشاركة الفعالة والمؤثرة في النظام .

- عدم قبول بروز ووجود أحزاب لها القدرة على الدخول في التنافس السياسي مع السلطة الحاكمة [1]، كما يمكن أن تلجأ الى كل من سياسة الاحتواء وسياسة التفجير في الداخل .

اولا : سياسة الاحتواء

لجأت السلطة التنفيذية إلى سياسة الاحتواء مع العديد من الأحزاب السياسية المعارضة لسياسة الدولة ، فقد عمدت إلى احتواء حزب حركة مجتمع السلم (حمس) بجعله وسيطا بين السلطة والجبهة الاسلامية للإنقاذ ، بزعامة الراحل محفوظ نحناح والذي حقق انتصارا ساحقا في الانتخابات التشريعية 1991 ، مما أدى بالدولة لاحتواء الجبهة من أجل تعزيز مكانتها و تقليل المعارضة [2]، نجح الحكم في الجزائر في احتواء تيار حركة مجتمع السلم ، هذا الاحتواء فرضته مقتضيات السياسة في الجزائر ، كما عبر أبو جرة

(*) المعرضة : هي السياسة في الاستعمال الاكثر عمومية أن اية جماعة يختلفون مع الحكومة ويمكن وصف المعارضة في إطار التشريع أو اقتراح سياسة ، ويطبق هذا المصطلح على نحو أكثر تحديدا على الأحزاب السياسية في المجالس النيابية التي تختلف مع الحكومة .

([1]) عمر صدوق ، **آراء سياسية وقانونية في بعض قضايا الازمة** .الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 1995 ، ص15.

([2]) نورا حملاجي ، **تغيير النخبة في نظام سلطوي احتواء الحكة الاسلامية في الجزائر**.القدس : الجمعية الفلسطينية للشؤون الدولية ، 2003، متحصل عليه من :

«http://www.passia .org / puplictions / veseareh – studies / algerie – book1 –htm pdf»

سلطاني أكثر من مرة أنه لم يعد في موقع المعارضة لان ليس هناك ما يعارضه [1]، نفس الشيء حدث بالنسبة لأحزاب تكتل الجزائر الخضراء حاليا والذي بدوره يشكل بالنسبة إلى السلطة مؤشر خطر سارعت إلى احتوائه بسرعة [2].

ثانيا : سياسة التفجير من الداخل

تعرضت العديد من الأحزاب السياسية التي لم ترغب السلطة في استمرارها إلى التفجير من الداخل من أبرز هذه الأحزاب حركة الإصلاح بزعامة جاب الله ، فمنذ عام 2004، والحزب يعاني من الضعف بسبب النزاع بين رئيس الحزب وكوادر الحزب ومؤسسيه فقرر بعض أطر الحركة للانشقاق عنها ، والتوجه نحو تأسيس حزب جديد أطلق عليه اسم جبهة التغيير الوطني، وحزب جبهة العدالة والتنمية الذي أعلن عنه القيادي الإسلامي عبد الله جاب الله ، بعد مكان يترأس كل من حزب النهضة 1998 ، والإصلاح 2002 ، كما يمكن الإشارة إلى الفوضى التي يعيش حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية على وقعها في الوقت الراهن [3]،فقد تتعهد السلطة في عرقلة مثل هذه الأحزاب المعارضة للسلطة الحاكمة لشل حركتها وتوقيف مسارها .

([1]) جلال ورغي ، " الحركة السلامية في المغرب العربي بين استراتيجية التغيير وتكتيك التعايش " . متحصل عليه من :

«http://www.mahhrebcentre .com / ar/index – php ? option =com content sview= article = 06=45=2010/09/12pdf.»

([2]) جريدة البلاد ، السلطة المتحفزة . متحصل عليه من :

«http : // www. Elbilad – net / archivres / 87198/2013.pdf»

([3]) عبد الله الدامون ، " هل يكتسح الاسلاميون الانتخابات التشريعية الجزائرية المقبلة ". جريدة المساء ، العدد 2031 ، جريدة جزائرية ،29 مارس 2013 ، متحصل عليه من :

«http:// www .almassar . press –ma / mode / 39354. Pdf».

المطلب الثاني: معوقات مشاركة الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة في الجزائر

الفرع الاول :الأحزاب السياسية وعجزها من ممارسة حقوقها الدستورية داخل الهيئة التشريعية

عند تطرقنا إلى عجز الأحزاب السياسية عن ممارسة حقوقها الدستورية التشريعية والرقابية داخل الهيئة التشريعية ، وتعتبر مهمة التشريع إحدى المهام الرئيسية للبرلمان ولعضو البرلمان وبالنسبة لأحزاب المجلس الشعبي الوطني [*] باعتبارها الأكثر عددا – الغرفة الأولى للبرلمان – بعد استحداث الثنائية البرلمانية بموجب دستور 1996 – مجلس الامة [**]– ونظرا إلى أعضاء المجلس الشعبي الوطني المنبثقة عن تشريعات 2012 ، نجد أنه يضم مختلف التيارات الحزبية ، بمعنى وجود تعددية حزبية تتمتع على حرية الرأي ووجود أحزاب المعارضة لمراقبة والضغط على الحكومة والتي تسمح لها بالتدخل في عملية رسم وضع السياسة العامة ومن هذا المنطلق يمكن تحديد أهم الحقوق الدستورية للأحزاب السياسية وفقا للأسس القانونية :

- **التشريع :**

يقوم النواب بحق المبادرة باقتراحات القوانين قابلة للمناقشة من قبل عشرين نائبا ويشكل نص (مواد) ، ويتم إبداعه لدى مكتب المجلس خلال الدورتين [1] ،وعليه تشريع القوانين من قبل الأحزاب السياسية على ألا يخالف الميثاق الوطني [2]،وتتمثل الأحزاب

---

[*] عدد نواب المجلس الشعبي الوطني 462 نائبا بعد أن كان يضم 389 نائبا .

[**] مجلس الامة : عدد نواب المجلس 231 عضوا بعدما كانوا 144 عضوا وهذا استنادا إلى المادة 101 من القانون العضوي 12 /04.

[1] فاتح قرد ، "العملية التشريعية في المجلس الشعبي الوطني ". متحصل عليه من :
«http:// sciences juridiques . ahlamontada –net / profile form ? mode = sendpassuord =
« 58: 7اكتوبر – نوفمبر 2007 ،

[2] عمر فرحاتي ،" العلاقة بين السلطة التنفيذية والسلطة الترشيعية في الجزائر بين فترتين الاحادية والتعددية ". **مجلة الاجتهاد القضائي**، العدد 04 ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، ص 57.

المعنية بممارسة هذا الحق هي : جبهة التحرير الوطني ، التجمع الوطني الديمقراطي ، حركة مجتمع السلم حزب العمال الى جانب الأحرار ، من أصل 44 حزبا ، أي 4 أحزاب فقط لها الحق في عملية التشريع عن طريق المبادرة إلى جانب قائمة الأحرار ، أما باقي الأحزاب فهي محرومة من ممارسة أهم وظيفة لها داخل المجلس ، التي تمكنها من المشاركة في العملية السياسية .

- **التصويت والمصادقة على القوانين :**

يكون التصويت عامة برفع اليد ، كما يمكن أن يتم بالاقتراع العام أو الاقتراع السري ، يتم التصويت على القوانين العامة بأغلبية الأصوات المعبر عنها ، أما فيما يخص التصويت على القوانين العضوية فيكون بالأغلبية المطلقة لاعضاء المجلس الشعبي الوطني [1]،اكتفى النظام الداخلي للمجلس بالنص على أن التصويت لن يكون صحيحا إلا بحضور الاغلبية وفي حالة تعذر ذلك تعقد جلسة ثانية يكون التصويت فيها صحيحا مهما كان عدد النواب الحاضرين ، وهذا ما يدفعنا إلى القول أنه لا يمكن لأي حزب سياسي من أداء هذا الحق بشكل إنفرادي [2].

- **تشكيل المجموعات البرلمانية :**

حق تشكيل المجموعات البرلمانية من الحقوق الممنوحة إلى الأحزاب السياسية من طرف المشرع الجزائري ، بغرض المساهمة الفعالة والمنظمة في ممارسة حقوقها الدستورية والقانونية هذه الآلية والاستشارية ظهرت دستور 1996 [3]،تكون المجموعة البرلمانية من عشر نواب او اعضاء على الاقل ، ولا يمكن للنائب أو العضو أن يضم

([1]) نافذة على برلمان الجزائر (مجلس الشعبي الوطني – مجلس الامة) . متحصل عليه من :
«Lmslaedijem.ahlamontada . net :2009 /08/05 : 9 :23 am»

([2]) لرقم ، المرجع السابق ، ص98 .

([3]) سعيد بوشعير ، **النظام السياسي الجزائري** .الجزائر : دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ، 1999، ص 337.

لاكثر من مجموعة برلمانية واحدة ، فمن ضمن 44 حزبا سياسيا هناك 6 احزاب لها حق إنشاء مجموعات برلمانية إلى جانب الأحرار ، أما باقي الأحزاب فهي محرومة من ذلك .

- **طرح الأسئلة الكتابية والشفاهية :**

وهي أسئلة تتعلق بالسياسة العامة للحكومة ، يوجهها أي عضو من أعضاء البرلمان إلى الحكومة وتنحصر مناقشة السؤال سواء كان كتابيا أو شفاهيا ، وهي تعتبر من وسائل الرقابة غير الحاسمة ، مما يمكن للأحزاب السياسية ممارسة هذا الحق إلى جانب الأحرار[1].

- **تشكيل لجان التحقيق :**

يستطيع المجلس إنشاء لجان تحقيق في أي قضية ذات مصلحة عامة وفي أي وقت ويكون الهدف من التحقيق التوصل إلى الحقيقة وتوضيح الأمور المتعلقة بموضوع معين من قبل عشرين نائبا على الأقل ، أما الموافقة على تقارير اللجان تكون بأغلبية الأعضاء الحاضرين ، فيما يخص إيداع اللائحة هناك 4 أحزاب سياسية معينة بممارسة هذا الحق إلى جانب قائمة الاحرار، أما الموافقة على تقرير اللجنة فلا وجود لأي حزب له القدرة على ممارسة ذلك بمفرده [2].

- **الاستجواب:**

يعتبر الاستجواب من أخطر حقوق السلطة التشريعية في علاقاتها بالوزارة ويقصد بالاستجواب الإنذار الموجه من أعضاء البرلمان للحكومة لشرح أعمالها والسياسة العامة ، وعادة ما يطرح الاستجواب من المعارضة لإحراج الحكومة[3].

([1]) محمد شفيق صرصار ، "القانون : القانون الدستوري والمؤسسات السياسية ". **الشهادة الوطنية لمهندس** ،(المدرسة الوطنية للإدارة ، تونس ، 2007) ص 41 . متحصل عليه من: الموقع الشخصي للباحث : <chéfiksar @ licos .com>

([2]) ضمبري ، المرجع السابق ، ص 169.

([3]) شامي رابح ، "مكان مجلس الامة في البرلمان الجزائري ". **مذكرة ماجستير** ،(كلية الحقوق والعلوم السياسية ، تخصص قانون الادارة المحلية ، جامعة تلمسان ، 2011–2012) ص 111.

- **ملتمس الرقابة : (لائحة اللوم)**

هي وسيلة للضغط على الحكومة من قبل أعضاء البرلمان تتمثل في تقديم مشروع لائحة يعبر فيها أعضاء البرلمان عن سحبهم لثقتهم في الحكومة وبالتالي معارضتهم لمواصلتها لمهامها ، ويؤدي التصويت عليها بالأغلبية المطلوبة عادة إلى استقالة الحكومة[1].

- **التصويت بالثقة :**

إذا كان الدستور قد خول للمجلس الشعبي الوطني حق مراقبة الحكومة بموجب ملتمس الرقابة فإنه في مقابل ذلك أقر للحكومة إجراء قد تدعم به مواقفها أمام القوى المعارضة وحتى أمام رئيس الجمهورية ، يتمثل في طرح مسألة الثقة أمام المجلس الشعبي الوطني [2]،ترتبط مسألة الثقة بيان السياسة العامة ، خلافا لما هو معمول به في بعض الأنظمة كفرنسا [3]، يسجل التصويت بالثقة وجوبا في جدول أعمال المجلس بناء على طلب رئيس الحكومة يكون التصويت بالثقة بالأغلبية البسيطة وفي حالة رفض التصويت تقدم الحكومى استقالتها لرئيس الجمهورية ، إن اشتراط الاغلبية البسيطة يمنع كل الأحزاب السياسية الإنفراد بممارسة هذا الحق [4].

ان التعديل هو كل اقتراح يهدف إلى التغيير أو تبديل أو إلغاء ، حكم أو عدة أحكام في مشروع أو اقتراح قانون أو يهدف إلى إضافة أحكام أخرى في مكان محدد [5]،اشترط المشرع الجزائري لممارسة نواب المجلس الشعبي الوطني حق التعديل نصابا قانونيا

([1]) صرصار ، المرجع السابق ، ص 41.

([2]) بوكرا ، المرجع السابق ،ص 69.

([3]) بوشعير ، **النظام السياسي الجزائري** .المرجع السابق ، ص 393.

([4]) ضمبري ، المرجع السابق ، ص 170.

([5]) لمين شريط ، حق التعديل في النظام البرلماني الجزائري : دراسة مقارنة . **الفكر البرلماني** ، مجلة متخصصة يصدرها مجلس الامة ، العدد 10 ، اكتوبر 2005 ، ص 61.

محددا بعشرة نواب ، مقتصر على الأحزاب السياسية المؤهلة لذلك ، نجد ان 06 أحزاب سياسية تمكنت من الحصول على النصاب المطلوب ، إضافة إلى الأحرار التي لها حق ممارسة التعديل ، إن التعديل البرلماني ينصب على النص التشريعي حسب ما يرغب فيه المجلس [1].

بيان السياسة العامة :

بعد اعتماد خطة عمل الحكومة من قبل أعضاء البرلمان وشروعها فإن ذلك يجعلها مجبرة على تقديم بيان سنوي توضح فيه السياسة العامة للحكومة ، وما توصلت إليه من خلال تنفيذ ، ويعقب هذا البيان مناقشة من قبل نواب البرلمان ، حيث يتم الإطلاع بدقة على مضمون البيان وتحديد المواقف المختلفة اتجاهه[2].

الفرع الثاني : خصائص الاحزاب السياسة وانعكاسها السلبي على دورها في العملية السياسية

تميزت الأحزاب السياسة في الجزائر خاصة بعد قرار التعددية ، بخصائص سلبية ، وهذا ما ما أدى إلى التقليل من دورها كفاعل غير رسمي في العملية السياسية ومساهمتها في رسم وصنع السياسة العامة ومنها إلى محدودية أداء دورها في التعبير عن المصالح وتجميعها

أولا : القيادة الكاريزمية لزعماء الأحزاب السياسية

رغم كون أن الشخصية الكاريزمية[*] مصدر قوة للحزب إلا أنه من العيوب التي يتسم بها من خلال الخضوع الأعمى والسيطرة المادية والروحية لقيادتها ، باعتباره الزعيم الأول

([1]) لرقم ، المرجع السابق ، ص 102.

([2]) ليلى بن بغيلة ، "آليات الرقابة التشريعية في النظام السياسي الجزائري ". **مذكرة ماجستير** ،(كلية الحقوق والعلوم اسياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة باتنة ، 2004) ص 56.

[*] الكاريزما :كلمة اغريقية قديمة تعني :" موهبة ربانية أو منحة إلهية " تشير الى الجاذبية الكبيرة والحضور الطاغي الذي يتمتع به بعض الأشخاص ،وإكتساب شعبية خاصة . مصطلحات سياسية . متحصل عليه من :
«www.cinu – du.com / term – show .php ? idterm = 4 »

للحزب فهو يسيطر بطريقة أو بأخرى على رسم برنامج الحزب وتحديد خططه وأهدافه [1]،ونمط القيادة هنا يكون أوحدا، ولذلك يمكن قياسه على أساس الشيخوخة العمرية والسياسية ، ويظهر هذا النمط بشكل عام في بعض الأحزاب الجزائرية المعاصرة [2]،إن مبدأ الزعامة السياسية طالما ميز مسيرة الأحزاب السياسية منذ بداية القرن إلى غاية اليوم، فلم يحدث وإن شهد حزب سياسي جزائري ، تداولا سلميا للسلطة في الحزب إلا إذا توفي (الزعيم) أو دبر له انقلابا ليخرج الزعيم من النافذة الضيقة بعد رفضه ، يعد حزب جبهة القوى الاشتراكية من أقدم الأحزاب السياسية ويتعين هذا الحزب على مبدأ الزعامة المستمدة من التاريخ الثوري لقائد الحزب حسين آيت أحمد الذي برز كرمز من رموز الثورة التحريرية ، وبطلا من أبطالها ، فهو يقود الحزب من تأسيسه سنة 1963 أي أكثر من 46 سنة وهو يعرف بأكبر الأحزاب المعارضة ، رغم غياب الزعيم عن أرض الوطن إلا أن " آيت احمد " ظل متمسكا بزمام الحزب .

أما حزب " حركة مجتمع السلم " فقد عرف النمط القيادي ، حيث لم يتغير "نحناح " منذ تأسيس الحزب 30 ماي 1991 وبقي إلى أخر يوم من حياته على رأس الحزب ، وخلفه " أبو جرة سلطاني " بعد رحيله لكن الحزب عرف عدة صراعات ، وبعد فقدان " عبد الله جاب الله " لحزب النهضة ن بعد جولات طويلة في المحاكم بينه وبين المنشقين ، كما واجه جاب الله نفس المصير مع حزبه الجديد " حركة الاصلاح الوطني " بخروج " جهيد يونسي " عن صفه ليخرج " جاب الله " عن المعركة مهزوما ، ليعلن عن اعتزاله السياسة [3]،يعد " مبدأ الزعامة " في الحركة أحد الأشكال السلبية في نمط القيادة لدى أحزاب التيار الإسلامي في الجزائر ، حيث تقترب من مفهوم " الديكتاتورية السياسية " وهو شكل يميز

([1]) منتديات طلبة الجزائر ، "الاحزاب السياسية" ، متحصل عليه من موقع :
«Etudiant . dz .net / vb / show thread . php ? = 8141 = 25 nov2008 : 20 :30».

([2]) ابو عبد الرحمان ، "زعماء سياسيين خالدون في مناصبهم لا تزحزهم منها إلا الموت ...".**أخبار الاسبوع** ، عدد 209 ، جريدة جزائرية أسبوعية ، 02 – 09 ديسمبر 2005 ، ص 10.

([3]) سامي يوسف ، "رؤساء الاحزاب في الجزائر : اهنا يموت قاسي " ، **جريدة النهار** ، عدد 2739 ، جريدة جزائرية يومية 2009/02/19 ، ص 12.

بعض الأحزاب الجزائرية الأخرى[1]،ويعد حزب جبهة التحرير الوطني ، الأكثر الأحزاب السياسية الجزائرية التي عرفت تدولا على قيادته ، حيث شهد مكتب الأمانة العامة للحزب تداول تسعة أمناء عامون منذ الاستقلال .

أما حزب " التجمع الديمقراطي " فهو استطاع أيضا في مدة قصيرة أن يغير الوجوه في هرم القيادة ، حيث عرف منذ تأسيسه سنة 1996 ثلاثة أمناء عامين ، ويعتبر من الأحزاب التي لم تعرف صراعات داخلية حول القيادة [2].

ثانيا : بروز ظاهرة الحزب المهيمن

يتصف هذا النظام بوجود عدد كبير من الأحزاب السياسية مع وجود حزب مسيطر على الساحة السياسية أو كما يسميه البعض بالحزب الأساسي ، وفي النظام تكون التعددية شكلية ، لان سيطرت الحزب السياسي الأساسي على الساحة السياسية تجعله يسيطر على باقي الأحزاب السياسية الأخرى ، وتهيمن [*] على السلطة وتنفرد بها ، مما يمنع أي تداول للسلطة إلى درجة أن الحياة السياسية في الممارسة شبيهة بنظام الحزب الواحد [3].

يعبر حزب جبهة التحرير الوطني " حزب الأغلبية " اليوم والعتيد والحزب المخضرم الذي جمع رصيدا متراكما من التجارب و الخبرات ، في فترتي الأحادية والتعددية الحزبية وهو اليوم يتبنى برنامج الرئيس عبد العزيز بوتفليقة رغم الانعكاسات السلبية لهذه السياسات على الديمقراطية في الجزائر[4].

([1]) عمراني كربوسة ، "الحركة الاسلامية في الجزائر : دراسة حالة حركة مجتمع السلم والصلاح الوطني". **مذكرة ماجستير** ، (كلية العلوم السياسية والإعلام ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، فرع التنظيمات السياسية والإدارية ، الجزائر ، 2004–2005) ص 102.

([2]) سامي يوسف ، المرجع السابق ، ص 12.

([*]) الهيمنة :مصطلح سياسي يعبر عن النفوذ السياسي الذي تمارسه دولة قوية على دولة اخرى بقصدها تحجيمها عن الساحة الدولية والسيطرة الفعلية على شؤونها وقراراتها .

([3]) لمين شريط ، **الوجيز في القانون الدستوري المقارنة** .المرجع السابق ، ص 269.

([4]) عصام بن الشيخ ، "حزب الاغلبية في التجربة الجزائرية ". جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، متحصل عليه من : «b.chaib.net / mas / index . php ? option =com – content dview = articlesid = 87 :f-dcatid = 12 :2010 -12-09 -22 56 -15 ditemid = 10 pdf ».

ثالثا : احتكار الساحة الحزبية

حيث احتكرت الأحزاب الكبرى القائمة الساحة الحزبية ، وجعلت هذه الأحزاب القائمة أكثر ارتباطا بالمؤسسات الحكومية والسياسية في تمويلها وتعيين قيادتها في المناصب الحكومية كما امتدت هذه الظاهرة للأحزاب الجيدة ، فالعديد منها ولدت على اساس منطق الاحتكاك والاقتراب،على حساب المجتمع وانتشارها السريع لتشكيل قواتها الانتخابية على مستوى الدوائر الانتخابية عبر الوطن وهذا بفعل التسهيلات الادارية امام تشكيل القوائم الانتخابية الحزبية واعتماد القوائم الحرة .

رابعا : برنامج انتخابية حزبية غير واضحة ولا مقنعة

لم تنجح خطابات القيادات الحزبية في جلب اهتمام الجمهور كما ان اهتمام الرأي العام لم يعد ينصب على البرامج لأنها لا تثير قضايا جادة ولم تعد تصدر من القوى الموثوقة وقادرة على الفعل وتعمل الأحزاب على تأييد برنامج رئيس الجمهورية وهو السابقة في ابتذال العمل الحزبي القائم على البرنامج الحزبي والأحزاب السياسية في الجزائر تصاغ عادة بسلسلة من الوعود ومجموعة من العبارات الانشائية ، وليست رؤية عملية وموقفا واضحا من القضايا الرئيسية [1].

([1]) عبد القادر عبد العالي ،**الاصلاحات السياسية ونتائجها المحتملة بعد الانتخابات التشريعية في الجزائر**. قطر : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2012 ، ص 08.متحصل عليه من :
«http:// www.dohainstitute .org / file /get/ 108126559 = 5 a 5c – 40/30/ 9 c 90- fbef 5 b 99 e 3cd . pdf ».

المبحث الثاني : الأفاق المستقبلية لممارسة الأحزاب دورها في رسم السياسة العامة

المطلب الاول :التحديات التي تواجه الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة في الجزائر

شهدت الساحة السياسية الجزائرية تعددا وتنوعا كبيرا الأحزاب السياسية بشكل ساعد على التعاون فيما بينها سواء التي كانت في السلطة أو أحزاب المعارضة ، والعمل على تطوير مواقفها اتجاه دورها في السياسة من خلال تأثيرها على النواب والقيام بوظائفها الرقابية والتشريعية وتكوين البرلمان .

الفرع الأول : تأثير الأحزاب السياسية في النواب

تؤثر الأحزاب السياسية في النظام السياسي ، وتشارك في صنع القرارات ورسم السياسات العامة من خلال تواجدها فلي مؤسسات النظام السياسي ومن بينها البرلمان بغرفتيه أصبحت الأحزاب السياسية تؤدي دورا كبيرا في التأثير على البرلمان وبالتالي على النواب بحيث لا يعدوا البرلمان ليكون ممثلا للأحزاب وقد أثبتت التجربة حاجة كل من الناخب والنائب لوجود الأحزاب السياسية تقوده ، ويقدم له برنامجها ولا يكون تصويته داخل المجلس إلا بالشكل الذي يتماشى مع توجهات وسياسات الحزب[1]،وباعتبار حيازة أحزاب الائتلاف الحكومي للأغلبية المطلقة من المقاعد بمنحها القدرة على إقرار السياسيات العامة إلى ترغب فيها ، وكمثال على ذلك مصادقة نواب المجلس الشعبي الوطني بالأغلبية على مشروع قانون المالية لسنة 2013 في جلسة علنية ترأسها رئيس المجلس "العربي ولد خليفة" بحضور وزير المالية" كريم جودي" ، ورفض كل من نواب جبهة القوى الاشتراكية وحزب العمال إلى اضافة إلى جبهة العدالة والتنمية لصالح

(1) ناجي عبد النور ، "التمثيل السياسي في البرلمان التعددي الجزائري ". المرجع السابق ، ص 305.

مشروع القانون [1]إلى جانب ذلك نجد مواقف متباينة بين أحزاب المعارضة وأحزاب المؤيدة ، حيث أن المعارضة تهاجم برنامج الوزير الأول "عبد المالك سلال" (برنامج عمل الحكومة) بينما نواب الأغلبية يعلنون دعمه حيث تراوحت ردود أفعال الكتل البرلمانية بين مهاجم ومتحفظ وأغلبية سلطوية مؤيدة وداعمة له ، حيث ندد حزب القوى الاشتراكية ببرنامج عمل حكومة "سلال" واعتبره تحضيرا سلفا للانتخابات الرئاسية المقبلة 2014 ، كما قال رئيس كتلة " الافافاس " في البرلمان أحمد بيطاطش " ان البرنامج الحكومي لم يأت بأي شيء جديد".

بينما كان موقف حزب التجمع الديمقراطي غير مفاجئا ، فقد اعتبر برنامج حكومة"سلال" امتداد لبرنامج أحمد أويحي ، لذلك يجب دعمه وتعزيزه وقال النائب والقائد للحزب" صديق شهاب " برنامج الحكومي إيجابي وهو امتداد لبرنامج رئيس الجمهورية لذلك فإننا في الأرندي نعتز بدعمه وتطبيقه " [2].

الفرع الثاني : دور الأحزاب السياسية من خلال وظائفها في السلطة التشريعية

من أساسيات العمل الديمقراطي أن تسعى الأحزاب السياسية الحصول على تأييد الأفراد لبرنامجها التي تعد بتنفيذها إذا ما وصلت إلى السلطة ، كما تعمل على تطوير مواقفها اتجاه بعض السياسات بهدف تسيير العملية السياسية حسب ما تراه مناسبا بالنسبة لجميع الأحزاب في مختلف التيارات لغرض المساهمة اكبر في صنع السياسة العامة للبلاد وبهذا يمكنها تحديد اهم الأساليب المعتمدة من طرفها وذلك على النحو التالي :

أولا : تكوين البرلمان

([1]) جريدة الأحداث الجزائرية ،"نواب المجلس الشعبي يصادقون بالأغلبية على مشروع قانون المالية لسنة 2003 ". متحصل عليه من:

«http://www.efahdath.net /indesc.php/guneral13827.html :14 :10/11/11/2012 pdf»

([2])–عيسى .ب ، عبد الله .ن " مواقف متباينة بين الاحزاب السياسية في البرلمان : المعارضة تهاجم برنامج سلال ونواب الاغلبية يعلنون دعمه " ، **جريدة البلاد** ، جريدة جزائرية ، 2013 . متحصل عليها من :

«http://www.elbilad .net/achives/69253 :pdf »

عرفت الجزائر في 10 ماي 2012 انتخابات تشريعية تنافس فيها 44 حزبا سياسيا اضافة الى 211 قائمة حرة بمجموع اكثر من 25000 مرشح على 462 مقعد في المجلس الشعبي الوطني ، حيث بلغت نسبة المشاركة الى 42.4% اضافة الى الغاء 18 % من الأصوات حيث تحصلت أحزاب السلطة على حصة الأسد من مجمل المقاعد ، فتحصل حزب جبهة التحرير الوطني على 226 مقعد من أصل 462 مقعد (حزب الأغلبية) هذا ما يعطيه تشكيل الحكومة ، ماما التجمع الديمقراطي فتحصل على 70 مقعد أما حركة مجتمع السلم فتحصلت على 33 مقعد اضافة إلى تحصل حزب جبهة القوى الإشتراكية على 21 مقعد وحصول حزب العمال على 17 مقعد أما القوائم الحرة تحصلت على 19 مقعد من مجموع المقاعد البرلمان ، أما باقي احزاب الصغيرة فقد تقاسمت 67 مقعد من مقاعد المجلس الشعبي الوطني .

ثانيا : الوظيفة الرقابية

تتمثل الرقابة في رقابة البرلمان على أعمال السلطة التنفيذية وذلك عن طريق الشكاوي المقدمة من الأفراد والمتضمنة طلباتهم مما ستدعى البرلمان لمواجهة الوزراء بحق السؤال أو الاستجواب أو سحب الثقة من الحكومة [1]،فهو يحاسبها ويراقب تصرفاتها وأعمالها وقراراتها ويستطيع البرلمان من خلال هذه الرقابة التحقق من مشروعية تصرفات السلطة التنفيذية ، ومدى استهدافها الصالح العام [2] ، فقد كرس المشرع الجزائري العمل بالرقابة البرلمانية على اعمال الحكومة من خلال مختلف الوسائل التي نص عليها الدستور في مواده المختلفة ، حيث تعد الرقابة البرلمانية من اهم الوسائل التي

([1]) "الرقابة على أعمال الأدارة ". متحصل عليه من :
«http://www.ao-academy.org/docs/index-php ?fl=2 doc.pdf»

([2]) علي كفسي ،حسيبة غارو ،" دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة ،دراسة حالة الجزائر 1989– 2007 " .**مذكرة ليسانس** ، (كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،تخصص تنظيمات سياسية وإدارية ،جامعة تيزي وزو ،2008– 2009) ص 79 .

يستخدمها النواب في البرلمان لمسألة الحكومة إبتداءا من مناقشة خطة عمل الحكومة وبيان السياسة العامة ، وطرح مواضيع للنقاش العام [1].يعد العمل الرقابي من هذا المنظور أحد اهم الوسائل في تفاعل مؤسسات الدولة من أجل تحقيق الصالح العام [2].

ثالثا : الوظيفة التشريعية

تعد العملية التشريعية من الوظائف الاساسية التي أوكلها المؤسس الدستوري إلى البرلمان من أجل تنظيم الحياة العامة في جميع الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها ، لاشك أن المهمة التشريعية مهمة حساسة يتحصل النائب من خلالها مسؤولية كبيرة ، فهي لا تسمح بالتخاذل أو التقصير لما لها تأثير كبير على حاضر الأمة[3].فقد أدى التعديل الدستوري نحو تعزيز مكانة البرلمان وتحرير المبادرة التشريعية ، لتمكين النواب من الاهتمام الفعال في العمل التشريعي بدل ان يقتصر دورهم على مناقشة وإثراء النصوص التي تتقدم بها الحكومة [4]، فإلى جانب الصلاحيات المختلفة التي يتمتع الأحزاب السياسية من خلال النواب ، فإن لها اختصاص أساسي هو التشريع باعتبار أن النواب داخل البرلمان ممثل السيادة الشعبية ، إضافة إلى أن زيادة عدد الأحزاب التي باستطاعتها المبدارة باقتراع القوانين يساهم في تقوية دورها [5].

---

[1] بوحنية قوي ، "الديمقراطية التشاركية كبراديغم لتطوير الأداء البرلماني " . متحصل عليه من :
«http:// WWW. a0 ACADENY . ORG / docs / index . php ? fl = ngand denacracy . doc = pdf»

[2] محمد بوضياف ، " مستقبل النظام السياسي الجزائري " . **شهادة الدكتوره** ، (كلية العلوم السياسية والإعلام ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، 2008) ص 255.

[3] عبد الكريم القريشي ، " مجلس الامة التشريع والرقابة (1998 – 2011) ". متحصل عليه من :
«http:// WWW. a0 ACADENY . ORG / docs / index . php ? fl = ngand denacracy . doc = pdf»

[4] مسلم بابا عربي ، "أفاق تعزيز مكانة السلطة التشريعية في سياق مشاريع الاصلاح السياسي والمؤسساتي التي يخول للبرلمان التشريع فيها ". متحصل عليه من :
«http:// www. Aoacdemy . org / dcas / index .php ? fl = ngand demacracy – dec = pdf»

[5] مسعود شيهوب ، "المبادرة بالقانون بين المجلس الشعبي الوطني والحكومة" . **مجلة النائب** ، مجلة فضيلية يصدرها المجلس الشعبي الوطني ، العدد 2، الجزائر ، 2003، ص9.

يلاحظ في دستور 2012 قدرة البرلمان على التشريع في مجلات محددة وتتعلق بـــ :

-تنظيم السلطات العمومية .

-نظام الانتخابات

-القانون المتعلق بالأحزاب السياسية

-القانون المتعلق بالإعلام

-القانون الاساسي المتعلق بالقضاء والتنظيم القضائي

-القانون المتعلق بالقوانين المالية .

-القانون المتعلق بالأمن الوطني .

رغم تغلب الهيئة التنفيذية على التشريعية إلا أن ذلك لا يمنع من الإشارة ببعض المساهمات التي قام بها البرلمان في إطار سياسة الاصلاحات الوطنية الشاملة ، وذلك من خلال مكانة البرلمان في تجسيد أسس ومحاور وأهداف هذه السياسات .

وعلى غرار الانتقادات الشديدة التي واجهتها المؤسسة التشريعية بسبب قصورها ، إما على مستوى التشريع أو الرقابة ، فإن البرلمان الجزائري في ظل التعددية كسب حلفاء وموالين لأهدافها من مختلف الأحزاب بكل توجهاتهم لإضفاء الشرعي على قراراتها[1] .

المطلب الثاني : سبل تفعيل دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة

تعتبر الأحزاب السياسية الجزائرية على غرار غيرها من الأحزاب ، قناة إتصال ووسيط بين المواطنين والسلطة الحاكمة ، بهدف تسيير العملية السياسية والمساهمة فيها ، من خلال المشاركة السياسية في رسم وصنع السياسة العامة بكل ديمقراطية والعمل على تكريس الديمقراطية باعتبارها من أهم الفواعل غير الرسمية .

([1]) يوسف زواني ، " التشريع الصلاحية الغائية من اجندة البرلمان " . متحصل عليه من :
«www.algeria MEDIA . org = 2008 /01/28».

المطلب الثاني: سبل تفعيل دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة

الفرع الاول : الأحزاب السياسية وتفعيل المشاركة السياسية

تعد المشاركة السياسية حجر الزاوية وركيزة أساسية للديمقراطية ولا يمكن أن تتم إلا تحت راية النظام الديمقراطي ، قصد المساهمة والتأثير في عملية صنع السياسة العامة من خلال وجود أحزاب سواء كانت أحزاب مؤيدة أو أحزاب المعارضة هدفها إنتقاد السياسة العامة وإدارة الشؤون العامة .

أولا : تعريف المشاركة السياسية

المعنى الأكثر شيوعا لمفهوم المشاركة السياسية هو : " قدرة المواطنين على التعبير العلني والتأثير في اتخاذ القرارات سواء بشكل مباشر أو عن طريق ممثلين يفعلون ذلك ". حيث تقتضي المشاركة السياسية وجود مجموعة من المواطنين يتوفر لديهم الشعور بالانتماء ، وضرورة التعبير عن إرادتها ، بتوفر الامكانيات المادية والمعنوية ووسائل وآليات التعبير ، من أجل المشاركة في عملية صنع القرارات السياسية ، وتتخذ جهات معنية في صنع القرار السياسي كالسلطة التشريعية والتنفيذية والأحزاب السياسية [1].

ثانيا : الأحزاب والمشاركة السياسية

تساهم الأحزاب السياسية ، في تشجيع وتدريب المواطن على المشاركة في العمل السياسي والمشاركة في شؤون بلادهم ، وذلك من خلال الانتماء إلى حزب سياسي من الأحزاب ، مما يمكنهم التعبير عن مصالحهم وإبداء الرأي في المسائل العامة ، ويكفل تعدد الأحزاب عنصر الاختيار للأفراد بحرية الانضمام لحزب ما أو رفض الانخراط في عضويته ، لما له من أهمية كبرى في تحقيق الديمقراطية [2].

([1]) سارة اللثبي ، "مفهوم المشاركة السياسية ": متحصل عليه من :
«Maidai . elaphblog .com /posts . aspx ? u = 3801 da = 67118 , pm 10 :04 = 25 /10/2010 pdf .»

([2]) أحمد سعيد تاج الدين ،" الشباب والمشاركة السياسية" . متحصل عليه من :
«http://you thob.org / ar / images / storirs / youth /16.pdf ».

كما أن التعددية السياسية تطرح أمام المواطنين مجالا أكبر للخيارات السياسية سواء تعلق الأمر بالبرامج التنموية أو باختيار الحكام والقادة السياسيين من خلال ترشيح الاعضاء الاكثر كفاءة لاعتلاء المناصب السياسية والإدارية السامية ، بحيث يسمح هذا بالممارسة الديمقراطية بأكثر حرية [1]،كما يمكن لمواطنين عن طريق الأحزاب السياسية المشاركة في اعمال الحكومة والتأثير في صنع السياسة العامة عن طريق الانتخابات أو عن طريق الائتلافات [2].

وفي هذا الاطار يمكن القول اجمالا أن الأحزاب السياسية تقدم الاطار الأكثر أهمية وملائمة لتحقيق المشاركة السياسية وعدم قصرها على فئة أو طبقة اجتماعية معنية خاصة مع اتساع وسائل الاتصال الجماهيري وإنتشار التعليم ، ذلك أن ظهور الأحزاب السياسية نفسها ، يمكن أن يزكي لدى الأفراد الرغبة في الممارسة السياسية .

الفرع الثاني : الاحزاب السياسية وتعزيز الديمقراطية

يبدو التعددية الحزبية ضرورة أساسية لتطبيق الديمقراطية بشكل أسلم ، فالتعددية مبدأ عام يتيح إمكانية تداول السلطة بين الأحزاب عن طريق الانتخابات عامة ونزيهة وتمثيل المواطنين في المجالس المنتخبة من أجل اتخاذ قرارات سياسية تمس المصالح العامة .

أولا : تعريف الديمقراطية

تعني الديمقراطية بشكل عام نظام سياسي واجتماعي حيث الشعب هو مصدر السيادة والسلطة ، فهو يحكم نفسه عن طريق ممثلين عنه [3].

([1]) إسماعيل علي سعد ، **علم الاجتماع السياسي بين السلطة والاجتماع** . الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 1999، ص 384.

([2])– شريفة ماشطي ، المشاركة السياسية أساس الفعل الديمقراطي " . **مجلة الباحث الاجتماعي** ، عدد20 ، جامعة قسنطينة ، سبتمبر 2011 ، ص 146.

([3]) سليم الحص ، "أسس وركائز وتطبيق الديمقراطية : البداية تكون بتسليم الشعوب العربية زمام امورها أي تنمية الحياة الديمقراطية " . متحصل عليه من :

Mmhfarraj .blagspot .com / p/blog – page – 3314 . html = 2009 .pdf

يمكن ممارسة الديمقراطية وهذا يتوقف على مدى جدية القوى الفاعلة في الساحة السياسية واقتناع الهيئات بالتعدد السياسي ، وبالمشاركة وبالتداول السلمي على السلطة .

ثانيا : الأحزاب السياسية وترسيخ الديمقراطية

تشير الدلائل في كل الديمقراطيات الراسخة على المدى البعيد أي المدى الذي يعزل فيه النظام الديمقراطي عن التحديات التي تواجه النظام السياسي ، إلى ضرورة وجود أحزاب سياسية فعالة وقوية ، ويجب تطوير دور الأحزاب كوسيلة لدعم القادة السياسيين ، كما يعتبر وجود المعارضة قابلة للحياة السياسية التنافسية ، تستطيع تقييم العملية التشريعية والقدرة على الرقابة ،ولها قاعدة شعبية بالقدر الذي يجعلها فعالة ، وقادرة على تقديم بديل واقعي للحكومة وهذا ، مرتبط بالديمقراطية [1].

لا شك ان البناء السياسي لحزب ودرجة الديمقراطية الداخلية عاملان حاسمان في تحديد أداء الحزب وكفاءته السياسية [2].

كما يمثل وجود الأحزاب السياسية وتعددها ، وفعليتها أهمية رئيسية في الحياة السياسية الديمقراطية ، حيث تعمل الأحزاب على بلورة تفضيلات الشعب والتعبير عنها بشكل أكثر شفافية ووضوحا .

كما تعتبر الأحزاب السياسية هي أهم عناصر المؤسسات السياسية ورغم ما يقال بشان تذبذب أهميتها أو تداعياتها في عدد من النظم الديمقراطية المستقرة ، فهي مازالت تشكل أحد المؤشرات الرئيسة لتحديد درجة ديمقراطية النظام السياسي ، وخصوصا درجة المنافسة بين هذه الأحزاب ، ومن آليات تعزيز الديمقراطية نذكر ما يلي :

([1]) بوحنية قوي وآخرون ، **الانتخابات وعملية التحول الديمقرطي في الخبرة العربية المعاصرة** . عمان : دار الراية للنشر ولتوزيع ، 2011، ص 85.

([2]) بوجنية قوي ،" الإنتخابات البرلمانية الجزائري عام 2008 مقارنة من خلال بعض ميكانيزمات التنمية السياسية" . في علي خليفة الكوادري وآخرون ، **الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الاقطار العربية** . لبنان : مركز الدراسات الوحدة العربية ، 2009 ، ص 367.

-الإصلاح الحزبي وإعادة النظر في الأحزاب السياسية القائمة .

-على الأحزاب أن تتبنى معايير لممارسة الديمقراطية والشفافية بداخلها .

-يجب أن تكون الولاء الحزبي حول برنامج الحزب .

-التحقق من رأي الاغلبية و إرادتها مع احترام رأي الأقلية وتوفير الضمانات لحقوقها [1].

-تجديد القادة دوريا .

-انتخاب القادة على كل المستويات .

-اتصاف الجماعية مع تحديد سلطاتها [2].

-قبول الحزب وجود غيره من الأحزاب ، وضبط فكرة ومنهجية وبرنامجه : بما في ذلك حق التنافس على السلطة وتداولها سليما بين الأحزاب .

-واجب الدفاع عن حق الأحزاب الأخرى في الوجود والتعبير [3].

([1]) عبد الغفار رشاد القصبي ، **الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات** . القاهرة : الناشر مكتبة الآداب ، 2004 ، ص ص 224 -228.

([2]) علي خليفة الكوادري وآخرون ، **الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية**. بيروت : مركز الدراسات الوحدة العربية ، 2004، ص 240.

([3]) بوحنية ، **الانتخابات وعملية التحول الديمقرطي في الخبرة العربية المعاصرة** .المرجع السابق ، ص289.

خلاصة :

ان تزايد دور الأحزاب السياسية في المشاركة في رسم السياسة العامة في الجزائر الى جانب مؤسسات السلطة من خلال تجسيد المبادئ الاساسية التي ترتكز عليها الديمقراطية من خلال المشاركة السياسية وتحمل المسؤولية في صنع القرارات السياسية مع المؤسسات الرسمية وتحديد الاطر ورسم الأدوار الأحزاب السياسية يؤدي إلى تحقيق الا ستقرار والاستمرارية للنظام السياسي القائم .

تمثل السياسة العامة نتاج مختلف التفاعلات الحاصلة بين مختلف الفواعل الرسمية وغير الرسمية ، وهذا في ظل نظام ديمقراطي ، ومن خلال تغيير مبدأ وحدة السلطة والحزب الواحد والمنهج الاشتراكي بإقرار التعددية الحزبية .

وان كان اصدار دستور جديد في الجزائر يقربمبدأ التعددية السياسية ويفتح المجال أمام الفواعل غير رسمية الى جانب الفواعل الرسمية لا سيما الأحزاب السياسية من خلال التعددية والمشاركة السياسية وتحقيق أهم أهدافها ، وان كانت التعددية بالجزائر تعددية تكرس ديمقراطية صورية ، لان مراجعة القانون المنظم لهذه التعددية ترمي في الاساس الى تقليص دور الأحزاب السياسية ، فهي تعاني من ضعف التمثيل داخل البرلمان اضافة الى صرامة القيود المفروضة ، مما ادى بدروه انعكاسا سلبيا على النشاط التشريعي والرقابي للبرلمان ، لكون الأحزاب السياسية جزء لا يتجزأ وهو النظام السياسي الذي يعتبر البرلمان أهم مؤسساته والتي تشكل فضاء رحبا للنشاط الحزبي كما من الصعب الإجماع على اصدار النصوص القانونية التي تقر بدور هذه المؤسسة في صنع السياسة العامة نتيجة انعدام الثقة بين الدولة والفواعل غير الرسمية وبالتالي تبقى النصوص القانونية حبر على ورق .

حيث تبرز في علاقة النظام السياسي والمؤسسات غير الرسمية وتأثيرها في عملية صنع السياسة العامة يبرز حالة التباين في التأثير، كما تبرز حالة الهشاشة البنيان الفكري والتنظيمي للأحزاب السياسية وهامشية دورها العملية السياسية فالأحزاب السياسية عاجزة عن القيام بوظائفها في توصيل وتمرير مطالب القوى التي تمثلها كما انها تعتبر معزولة تماما عن العملية السياسية ، فعلى الرغم من انها تبدوا من الناحية الرسمية ممثلة لمصالح معينة لكنها من الناحية الواقعية ليست سوى ادوات الحكومة او الحزب الحاكم ولا تتمتع إلا بدور هامشي في رفع وتوصيل المطالب الشعبية ، لأنها مكرسة اصلا لكسب التأييد

للنخب الحاكمة وممارسة عملية التعبئة لصالحا ، مما يدل على كونها عديمة الفاعلية وضعيفة التأثير كقنوات الاتصال مع جهاز صنع واتخاذ القرارات السياسية .

وبناء ا على ما تم نورد مجموعة من الاستنتاجات المتمثلة في :

- غياب مشاركة الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة واحتكارها من قبل السلطات الحكومية لا يشمل مرحلة دون اخرى بل يتعداه الى كل مراحل اعدادها من خلال عمليات الصنع و التنفيذ والتقويم .
- اعتماد نظام الترخيص بدلا من نظام الاخطار والذي تم بموجبه منح صلاحيات واسعة للوزير المكلف بالداخلية في عملية تشكيل الأحزاب السياسية ادى الى هشاشتها وضعفها .
- رغم قدرة الأحزاب السياسية على طرح مطالبها وأهدافها وسعيها للضغط على الحكومة والتأثير على السلطة ومحاولة توجيهها بما يخدم مصالحها ، إلا ان دورها في العملية السياسية والتأثير على السلطة ومحاولة توجيهها بما يخدم مصالحها ، في العملية السياسية يظل محدودا وهذا راجع الى الاساليب التي تتخذها الحكومة لتقليل والتقليص من دورها .
- كما ساهمت كل من سياسة الاحتواء والتفجير المعتمدة من قبل السلطة التنفيذية الى تقليص دور الأحزاب السياسية في تنشيط العملية السياسية ، مما ادى الى تحول الأحزاب في الساحة السياسية الجزائرية الى كيانات سياسية تابعة للسلطة التنفيذية .
- ان الأحزاب السياسية خاصة المؤيدة لسياسة الحكومية و بالضبط لبرنامج رئيس الجمهورية ، هي التي لديها القدرة على اقناع الحكومة والتأثير في بعض السياسات العامة للدولة .

-ضعف وتقليص دور الاحزاب السياسية المعارضة للنظام السياسي والتي بمقدورها تأثير في منحنى القرارات السياسية بسبب سعي الحكومة لتهميشها والتقليل من تأثيرها في صنع السياسة العامة للدولة .

-ان التفاعل بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في الجزائر القائم على الصراع ادى الى هيمنة وسيطرة النخبة الحاكمة على العملية السياسية وإبعاد الفواعل الرسمية على الحياة السياسية .

-لايمكن القول أن السياسة العامة في الجزائر هي محصلة للتفاعل القائم بين مختلف الفواعل الرسمية وغير الرسمية لان ذلك لن يتحقق إلا في ظل نظام قائم على الديمقراطية التشاركية تفسح المجال أمام الفواعل غير الرسمية للتعبير عن ارائها بكل حرية .

- لايقف الحد عند الاحزاب السياسية فحسب ودورها الضعيف في التأثير على سير عمل الحكومة وتحقيق مصالح وأهداف الجهات التي تمثلها بل يتعداه ، قياسا مع ما هو حاصل بالنسبة الى دور جميع الفواعل غير الرسمية كالقطاع الخاص ، جماعات الضغط ... في العملية السياسية .

حتى نتمكن من تجاوز كل هذه السلبيات لا بد من تفعيل دور الأحزاب السياسية بتجسيد ديمقراطية حقيقية وليست شكلية ، فتجسيد ذلك على ارض الواقع وبهذا نقدم بعض الاقتراحات المتعلقة بتفعيل دور الاحزاب السياسية في رسم السياسة العامة على النحو التالي :

-التقليص من النصوص القانونية والدستورية المفروضة على تأسيس وتنظيم الأحزاب السياسية والذي يعزز من صلاحياتها ، الى جانب تقليص تدخل الحكومة في مهامها .

-تطوير التشريعات التي تتيح للأحزاب السياسية في المشاركة في السياسات العامة مم يدعم دورها خاصة في عملية رسم السياسة العامة .

-توفير نظام سياسي يقوم على ديمقراطية لتمكنها من أداء وظائفها ومهامها بالاستقلالية.

-تكريس الديمقراطية داخل الاحزاب السياسية .

-حيازة الاحزاب السياسية على امكانيات البشرية والمادية والتنظيمية لتمنكها بالقيام بوظائفها .

-التخلص من اهتماماتها بالمصالح والمنافع الخاصة الى الاهتمام بالمشاكل السياسية والقضايا العامة .

-بذل مزيد من الجهود من أجل إصلاح أوضاع الأحزاب السياسية حتى تكون أكبر شفافية والتزاما بضوابط وقواعد العمل الحزبي .

-تفعيل العمل التشريعي للنواب بفرض نوع من القيود على مشاريع القوانين المقدمة من قبل الحكومة .

-تفعيل العمل الرقابي للنواب بإعادة النظر في القيود المفروضة على استخدام آليات الرقابة خاصة تلك المفروضة على السياسات الحكومية .

-ترشيد السياسة العامة والحد من هيمنة وسيطرة السلطة التنفيذية على الأحزاب السياسية .

وفي الاخير يمكن القول من أجل أن تكون السياسة العامة قائمة على ديمقراطية التشريع والتنفيذ لا بد من إشراك المؤسسات في عملية رسم السياسة العامة وبما تكون أكثر قدرة على الثبات والاستمرارية ، مما يعكس بدوره على استقرار العلاقة بين النظام السياسي والمجتمع .

الملحق رقم

الجدول رقم : ... المتعلق بقائمة أغلب الأحزاب السياسية في الجزائر خلال التجربة التعددية المعاصرة :

أسماء الأحزاب السياسية	تاريخ التأسيس	الخط الفكري	الحجم السياسي
جبهة التحرير الوطني	1954/11/1	وطني	حزب كبير
الحزب الاجتماعي الديمقراطي	1989/08/14	علماني	حزب صغير
حزب الطليعة الاشتراكية	1989/09/10	علماني	حزب صغير
الجبهة الاسلامية للإنقاذ	1989/09/12	اسلامي	حزب كبير
التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية	1989/09/12	علماني	حزب صغير
الحزب الوطني للتضامن والتنمية	1989/09/12	وطني	حزب صغير
حزب التجديد الجزائري	1989/10/28	وطني	حزب صغير
الحزب الوطني الجزائري	1989/11/07	وطني	حزب صغير
الحزب الاجتماعي الحر	1989/11/11	علماني	حزب صغير
جبهة القوى الاشتراكية	1989/11/208	علماني	حزب كبير
اتحاد قوى الديمقراطيين	1989/11/26	وطني	حزب صغير
الحزب الجمهوري	1989/11/26	وطني	حزب صغير
حزب الوحدة الشعبية	1989/11/27	اسلامي	حزب صغير
الجبهة الوطنية للإنقاذ	1989/12/02	وطني	حزب كبير
الحزب الجزائري للإنسان رأس المال	1989/12/06	علماني	حزب صغير
اتحاد القوى من أجل التقدم	1989/12/31	وطني	حزب صغير
الحركة الديمقراطية للتجديد الجزائري	1990/01/04	علماني	حزب صغير
حزب الوحدة الجزائرية الاسلامية الديمقراطية	1990/01/17	وطني	حزب صغير
الحزب الاشتراكي للعمال	1990/01/27	علماني	حزب صغير
الجبهة الشعبية للوحدة والعمل	1990/01/27	إسلامي	حزب صغير
الاتحاد من أجل الديمقراطية والحرية	1990/02/03	علماني	حزب صغير
حزب العمال	1990/02/26	علماني	حزب صغير

الحركة من اجل الديمقراطية في الجزائر	1990/03/20	وطني	حزب صغير
الحزب التقدمي الديمقراطي	1990/06/27	وطني	حزب صغير
حزب الامة	1990/07/18	وطني	حزب صغير
الحكة من أجل الشباب الديمقراطي	1990/07/25	وطني	حزب صغير
حركة القوى العربية الاسلامية	1990/08/04	إسلامي	حزب صغير
التجمع العربي الاسلامي	1990/08/29	إسلامي	حزب صغير
التحالف الوطني للديمقراطيين المستقلين	1990/10/20	وطني	حزب صغير
جبهة الجهاد من أجل الوحدة	1990/11/12	وطني	حزب صغير
حركة النهضة الاسلامية	1990/11/28	اسلامي	حزب صغير
جبهة أجيال الاستقلال	1990/12/28	وطني	حزب صغير
الحزب من اجل العدالة والحرية	1990/12/11	علماني	حزب صغير
الحركة الجزائرية للعدالة والتنمية	1991/01/02	وطني	حزب صغير
الجيل الديمقراطي	1991/01/12	وطني	حزب صغير
التجمع الجزائري البومدين	1991/01/27	وطني	حزب صغير
الحركة الجزائرية من اجل الاصالة	1991/02/16	وطني	حزب صغير
حزب العلم والعدالة والعمل	1991/03/10	وطني	حزب صغير
الحزب الجزائري للعدالة والتقدم	1991/03/10	وطني	حزب صغير
جبهة الاصالة الجزائرية الديمقراطية	1991/03/13	وطني	حزب صغير
الحزب الحر الجزائري	1991/03/25	علماني	حزب صغير
حزب العدالة الاجتماعية	1991/04/04	وطني	حزب صغير
حركة مجتمع السلم	1991/04/29	إسلامي	حزب كبير
حزب البيئة والحريات	1991/04/29	إسلامي	حزب صغير
الجزائر الاسلامية المعاصرة	1991/05/26	إسلامي	حزب صغير
عهد 54	1991/05/29	وطني	حزب صغير
جبهة القوى الشعبية	1991/07/17	وطني	حزب صغير
التجمع الوطني الجزائري	1991/07/17	وطني	حزب صغير
التجمع من أجل الوحدة الوطنية	1991/07/24	وطني	حزب صغير
منظمة قوى الجزائر الثورية الاسلامية	1991/09/08	وطني	حزب صغير
تجمع شباب الامة	1991/10/28	وطني	حزب صغير

حزب الحق	1991/10/18	وطني	حزب صغير
حزب الرسالة الاسلامية	1991/11/09	إسلامي	حزب صغير
جبهة القوى الاسلامية	1991/11/24	علماني	حزب صغير
حزب الحركة من أجل المستقبل الوطني والديمقراطي	1992/01/19	وطني	حزب صغير
الحزب الوطني الديمقراطي الاشتراكي	1992/01/22	علماني	حزب صغير
حزب الامان الاسلامي	1992/01/22	إسلامي	حزب صغير
حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية	1992/02/19	وطني	حزب صغير
الحركة الوطنية للشباب الجزائري	1995/02/19	وطني	حزب صغير
التحالف الوطني الجمهوري	1997/05/08	وطني	حزب صغير
التجمع الوطني الديمقراطي	1997/04/03	وطني	حزب صغير
الحركة الوطنية للأمل	1998/06/25	وطني	حزب صغير
حركة الإصلاح الوطني	1999/01/29	إسلامي	حزب صغير
الجبهة الوطنية الجزائرية	199/06/17	وطني	حزب صغير

السنوات	الأسئلة الشفوية	العدد	الاسئلة الكتابية	العدد
2007	الأسئلة المودعة	129	الاسئلة المودعة	88

	الأسئلة المحسوبة	05	الاسئلة المحسوبة	02
	الرد بعدم الاختصاص	01	الرد بعدم الاختصاص	02
	اسئلة حولت الى كتابة	08	/	
	الاسئلة التي تم الرد عليها	125	الاسئلة التي تم الرد عليها	88
2008	الأسئلة المودعة	249	الأسئلة المودعة	249
	الأسئلة المحسوبة	07	الاسئلة المحسوبة	01
	الرد بعدم الاختصاص	15	الرد بعدم الاختصاص	03
	اسئلة حولت الى كتابة	08	/	
	الاسئلة التي تم الرد عليها	209	الاسئلة الت تم الرد عليها	246
2009	الأسئلة المودعة	176	الاسئلة المودعة	167
	الأسئلة المحسوبة	06	الاسئلة المحسوبة	00
	الرد بعدم الاختصاص	06	الرد بعدم الاختصاص	02
	اسئلة حولت الى كتابة	06	/	
	الاسئلة التي تم الرد عليها	156	الاسئلة الت تم الرد عليها	165
2010	الأسئلة المودعة	264	الاسئلة المودعة	112
	الأسئلة المحسوبة	04	الاسئلة المحسوبة	00
	الرد بعدم الاختصاص	14	الرد بعدم الاختصاص	00
	اسئلة حولت الى كتابة	07	/	
	الاسئلة التي تم الرد عليها	237	الاسئلة الت تم الرد عليها	112

الجدول أ : الاسئلة المطروحة خلال الفترة التشريعية (2007-2012)

المصدر : موقع وزارة العلاقات مع البرلمان الرقابة البرلمانية2012/01/17 ، 19:22.

WWW.MCRO.GOV .DZ MANTRE ARAB

الجدول رقم : المتعلق بنتائج الانتخابات التشريعية الجزائرية لسنة 2007.

قوائم الاحزاب	عدد الاصوات	عدد المقاعد
حزب جبهة التحرير	1.315.686	136
التجمع الوطني	591.318	61
حركة مجتمع السلم	552.104	52
القوائم الحرة	562.986	33
حزب العمال	291.312	26
التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية	192.490	19
الجبهة الوطني الجزائرية	239.563	13
الحركة الوطنية من اجل الطبيعة والنمو	114.767	7
حركة النهضة	194.067	5

التحالف الوطني الجمهورية	126.444	4
حركة الوفاق الوطني	122.501	4
حركة التجديد الجزائري	103.328	4
حركة الاصلاح الوطني	144.880	3
حركة الانفتاح	143.936	3
الجبهة الوطنية للأحرار من اجل الوئام	112.321	3
عهد 54	129.300	2
الحزب الوطني للتضامن والتنمية	119.353	2
الحركة الوطنية للأمل	99.179	2
التجمع الوطني الجمهوري	84.348	2
التجمع الجزائري	100.079	1
الجبهة الوطنية الديمقراطية	78.865	1
الحركة الديمقراطية الاجتماعية	51.219	1
الحزب الجمهوري التقدمي	81.046	0
حزب العمال الاشتراكي	42.735	0
المجموع	5.726.087	.389

الجدو ل : نتائج الانتخابات التشريعية 10 ماي 2012

قوائم الاحزاب	عدد الاصوات	عدد المقاعد
جبهة التحرير الوطني	1.324.363	221
التجمع الوطني الديمقراطي	524.057	70
تكتل الجزائر الخضراء	475.049	47
جبهة القوى الاشتراكية	188.275	21
قوائم الاحرار	671.190	19
حزب العمال	283.585	17
الجبهة الوطنية الجزائرية	198.544	09
جبهة العدالة والتنمية	232.676	07
الحركة الشعبية الجزائرية	165.600	06
حزب الفجر الجديد	132.492	05
الحزب الوطني للتضامن والتنمية	144.372	04
جبهة التغيير	173.981	04
حزب عهد 54	120.201	03
حزب التحالف الوطني الجمهوري	109.331	03

الجبهة الوطنية للعدالة الاجتماعية	140.223	03
اتحاد القوى الديمقراطية والاجتماعية	114.481	03
التجمع الجزائري	117.549	02
التجمع الوطني الجمهوري	114.651	02
الحركة الوطنية للأمل	119.253	02
جبهة المستقبل	174.708	02
حزب الكرامة	129.427	02
حركة المواطنين الاحرار	115.631	02
حزب الشباب	102.663	02
حزب النور الجزائري	148.943	02
حزب التجديد الجزائري	111.218	01
الجبهة الوطنية الديمقراطية	101.643	01
الجبهة الوطنية للأحرار من أجل الوئام	107.833	01
حركة الانفتاح	116.384	01

الملحق رقم 06

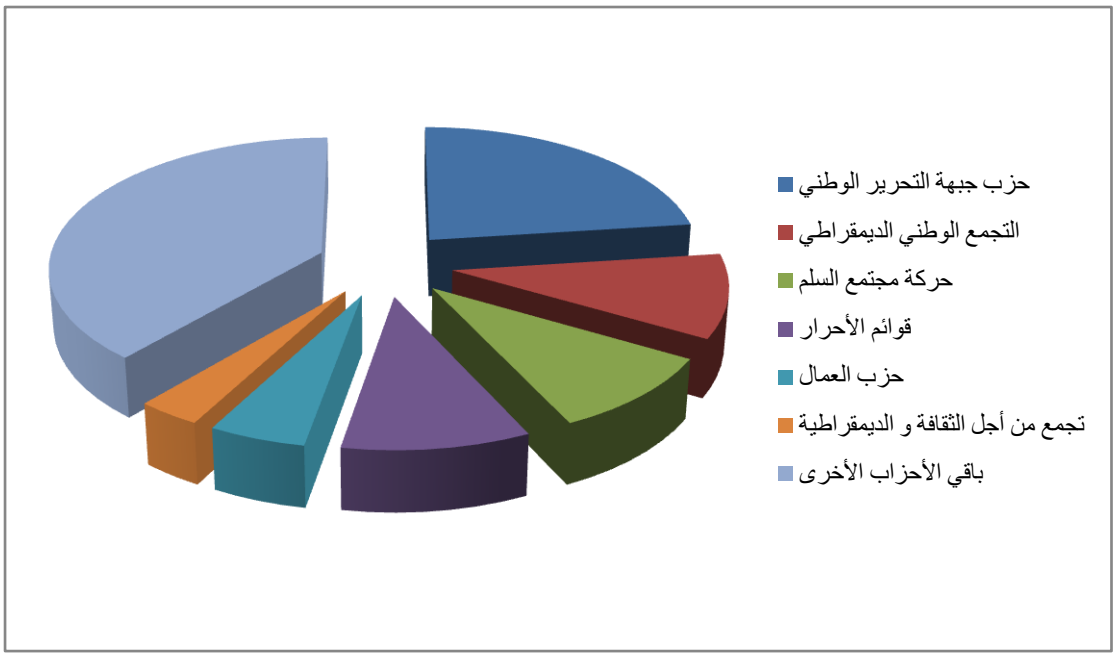

الشكل رقم 01 الدائرة النسبية التي تمثل نتائج الإنتخابات التشريعية في الجزائر 2007م

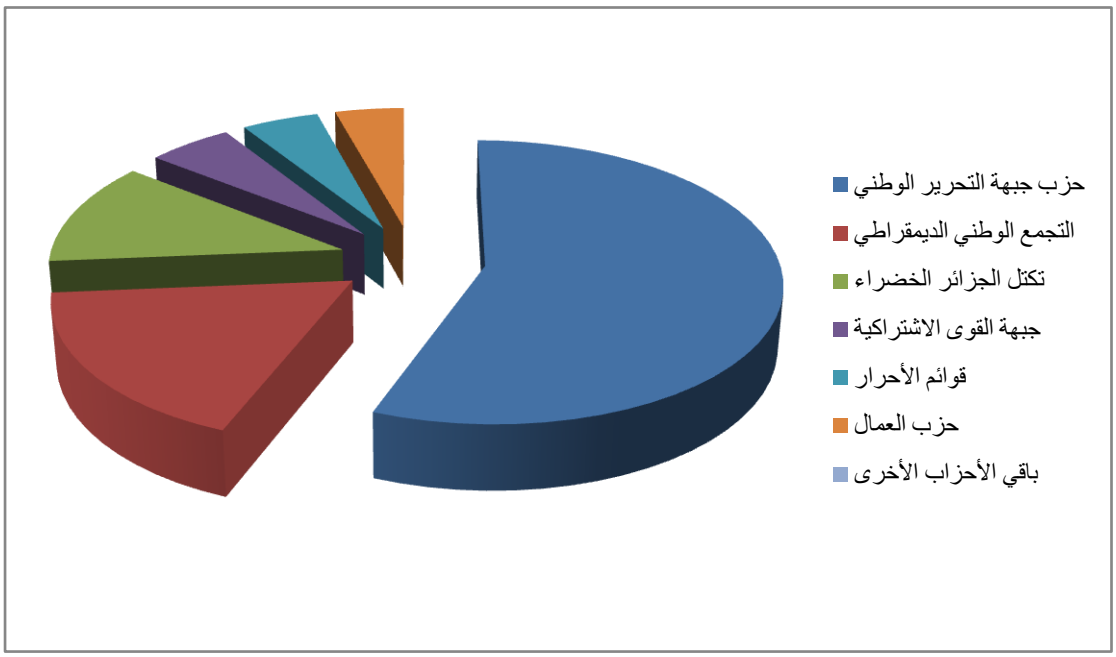

الشكل رقم 02 الدائرة النسبية التي تمثل نتائج الإنتخابات التشريعية في الجزائر 2012م

المصدر :من اعداد الطالبة بالاعتماد على النتائج .

الملحق رقم 07

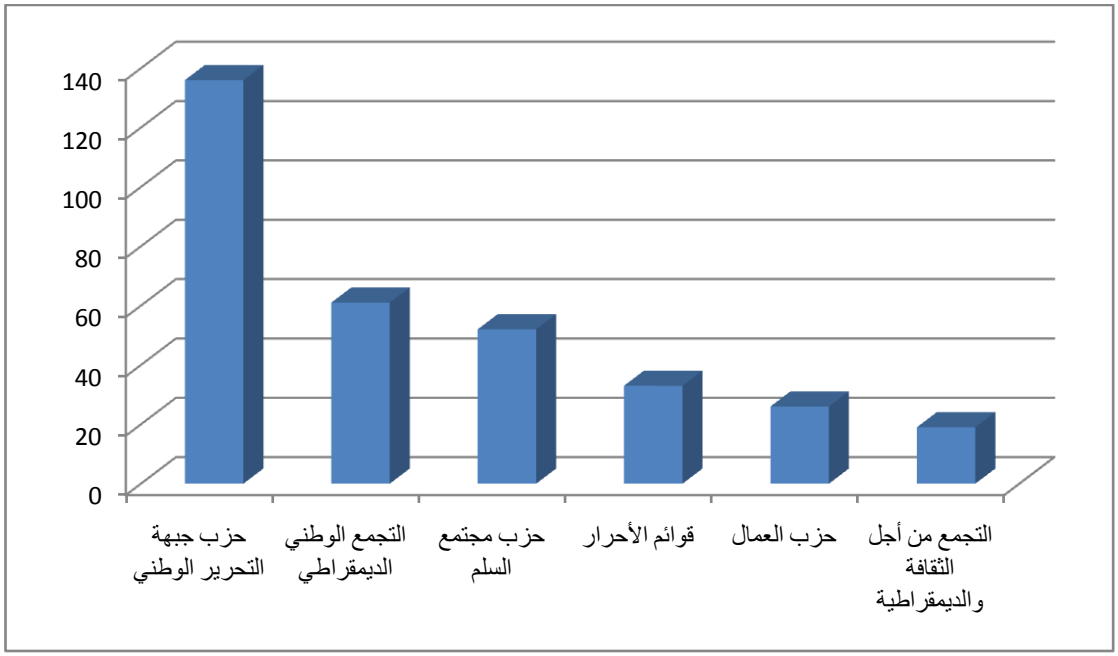

الشكل رقم: 01 أعمدة بيانية تمثل عدد المقاعد لنتائج الانتخابات التشريعية 2007

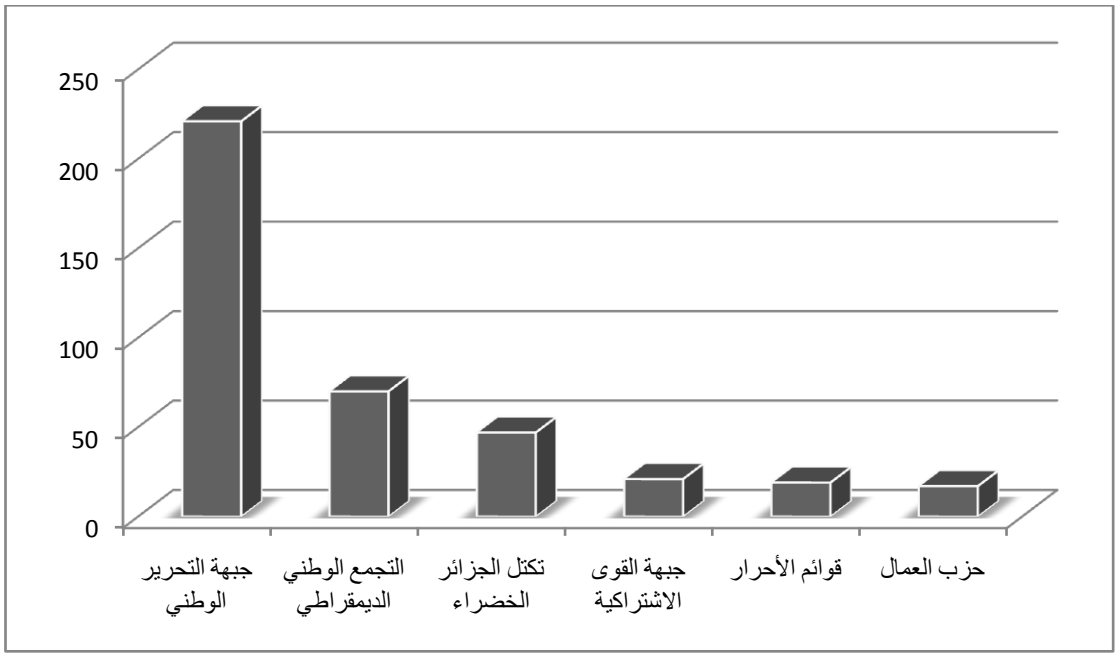

الشكل رقم: 02 أعمدة بيانية تمثل عدد المقاعد لنتائج الانتخابات التشريعية 2012

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على النتائج

قائمة المصادر والمراجع

اولا : باللغة العربية :

أ -المصادر:

1 -الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، **الجريدة الرسمية** .العدد 2، إعلان رقم 12-04 ، مؤرخ في 21 صفر 1433 الموافق 15 يناير 2012 ، يتعلق بالأحزاب السياسية.

2 -الجمهورية الديمقراطية الشعبية ، **الجريدة الرسمية** . العدد 63 ، رقم 19/08 المؤرخ في 16 نوفمبر 2008.

3 -حزب جبهة التحرير الوطني ،" وثائق المؤتمر السابع" . 3 مارس 1998 .

4- إعلان رقم 01/ المؤرخ في 24 جمادى الثانية عام 1433 الموافق 15 ماي 2012 ، يتضمن نتائج انتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني

ب - الكتب :

1 -إبراهيم (حمادة بسيوني) ، دور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1993.

2 -احمد منصور (بلقيس) ، **الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي : دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد آخرى** . القاهرة : مكتبة مدبولي ، 2004.

3 - الأسود (صادق) ، **الرأي العام: ظاهرة اجتماعية وقوة سياسية** . بغداد: دار الحرية للطباعة والنشر، 1993.

4 -أندرستون (جيمس) ، **صنع السياسة العامة** .(تر: عامر الكبيبسي). عمان: دار الميسرة، 1999.

5 -الأنصاري (عبد الحميد) ، **الشورى وأثرها في الديمقراطية** .القاهرة : دار الفكر العربي، 1996.

6 -بدر (أحمد) ، الرأي العام، **طبيعة وتكوينه، وقياسه ودوره في السياسة العامة** . القاهرة: دار قباء للطباعة والتوزيع، 1998.

7 -بدران (ودودة) وآخرون، **العلوم السياسية والإقتصادية والإستراتيجية** .القاهرة : المكتب العربي للمعارف،2003.

8 -بركات (نظام) وأخرون، **مبادئ علم السياسة**. الرياض: مكتبة العبيكات،1999.

9 -برو (فليب) ، **علم الإجتماع السياسي**.(تر: محمود عرب صاصيلا). لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998.

10 - بو الشعير (سعيد) ، **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة**. ط9. الجزائر: ديوان المطبوعات ، 2008.

11 - / (ـــــــ)، **النظام السياسي الجزائري** .الجزائر : دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ، 1999

12 - بوضياف (محمد) ، **الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الجزائر** . سطيف: دار المجد للنشر والتوزيع ، 2010

13 - توهيل(فايز): **علم الاجتماع السياسي**. القاهرة: مكتبة الفلاح، 1999

14 - حديد (محمد موفق) ، **إدارة الأعمال الحكومية** . عمان: دار المناهج، 2002.

15 - / (ــ)، **الإدارة العامة: هيكلة الأجهزة وصنع السياسات وتنفيذ البرامج الحكومية**. عمان: دار الشروق، 2007.

16 - حزام والي (خميس) ، **إشكالية الشرعية في المنظمة السياسية العربية في إشارة لتجربة الجزائر، سلسلة اطروحات دوكتراه .** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2004.

17 - الحسين (أحمد مصطفى) ، **تحليل السياسات : مدخل جديد للتخطيط في الأنظمة الحكومية**. دبي : مطابع البيان التجارية، 1994.

18 - الحسين (أحمد مصطفى) ، **مدخل إلى تحليل السياسة العامة** . الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية،2002.

19 - حميد شي (فاروق) ، **الجماعات الضاغطة**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 1998.

20 - الخزرجي (ثامر كامل محمد) ، **النظم السياسية الحديثة والسياسة العامة**. عمان: دار مجدلاوي، 2004.

21 - دوفرجيه (موريس) ، **المؤسسات السياسية والقانون الدستوري: الأنظمة الساسية الكبرى**. (تر: جورج سعد). لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1992.

22 - رشيد (أحمد) ، **نظرية الإدارة العامة**.القاهرة: دار المعارف ، 1987.

23 - رني (أوستن) ، **سياسة الحكم**. (تر: حسن علي الذنون).ج 2. بغداد: الأهلية للنشر، 1996.

24 - زغدود (علي) ، **نظام الأحزاب السياسية في الجزائر**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.

25 -سعد (إسماعيل علي) ، **علم الاجتماع السياسي بين السلطة والاجتماع** .
الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 1999.

26 - السويدي (محمد) ، **علم الإجتماع السياسي: ميدانه وقضاياه .الجزائر**: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990.

27 - الشريط (الأمين) ، **الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات المقارنة**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1998.

28 - جمعة شعراوي(سلوى) وآخرون، **تحليل السياسات العامة في الوطن العربي** . القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة،2002.

29 - / (ـــــ)، **إدارة شؤون الدولة والمجتمع** . القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، 2001.

30 - شكر الصبيحي (أحمد) ، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي. بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية 2000.

31 - الصداوي (رياض) ، **الانتخابات والديمقراطية والعنف في الجزائر في الأزمة الجزائرية ، الخلفيات السياسية والاجتماعية ، والاقتصاد والثقافية، سلسلة كتب المستقبل العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.

32 - صدوق (عمر) ، **آراء سياسية وقانونية في بعض قضايا الازمة** .الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 1995.

33 - صقر (عاشور أحمد) ، إدارة المنظمات الحكومية .الإسكندرية : الدار الجامعية، 2002- 2003.

34 - الطيب (حسن أبشر) ، **الدولة العصرية دولة مؤسسات** . القاهرة : الدار الثقافية، 2000.

35 - عادل (أحمد) ، **الأحزاب السياسية والنظم الحزبية**. مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1992.

36 - عارف (نصر)، **ابستمولوجيا السياسية المقارنة: النموذج المعرفي، النظرية، المنهج**. القاهرة: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002.

37 - عبد الحافظ (عادل ثابت فتحي) ، **النظرية السياسية المعاصرة** .الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 1997.

38 - عبد الحليم كامل (نبيلة) ، **الأحزاب السياسية في العالم المعاصر** . القاهرة : دار الفكر العربي، 1982.

39 - عبد الحميد (حسين) ، **الأحزاب السياسية وجماعات المصلحة والضغط: دراسة في علم الإجتماع السياسي**. الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2008.

40 - عبد الله (هشام) ، **السياسات العامة في وقتنا الحاضر**. عمان: الدار الأهلية للنشر،1997 .

41 - عبد النور (ناجي) ، **المدخل إلى علم السياسة** .عنابة: دار العلوم للنشر وتوزيع، 2007.

42 - / (ـــــ)، **النظام السياسي الجزائري من الحادية إلى تعددية** . قالمة: مديرية النشر الجامعية قالمة ، 2006 .

43 - العروسي (رابح كمال) ، **المشاركة السياسية والتجربة التعددية الحزبية في الجزائر**. الجزائر : دار قرطبة، 2007.

44 - علوي (عبد الوهاب) ، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن 20. القاهرة: دار سعاد الصبلح،1991.

45 - عليوة (السيد) و درويش (عبد الكريم) ، **دراسات في السياسات العامة وصنع القرار**. القاهرة: مركز القرار للإستشارة ،2000.

46 - العمار (منعم) ، **الجزائر والتعددية المكلفة في الأزمة الجزائرية، الخلفيات السياسية- والإجتماعية- والإقتصادية والثقافية – سلسلة كتب المستقبل العربي** . ط2. بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 1999،

47 - العوني (محمد علي) ، أصول العلوم السياسية : نظرية الدولة ، الفكر السياسي، الرأي العام والعلاقات الدولية. القاهرة : عالم الكتاب، 1981.

48 - الغزال (إسماعيل) ، **القانون الدستوري والنظم السياسية** . لبنان : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع(د.س.ن).

49 - الغويل (سليمان صالح) ، **ديمقراطية الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة: دراسة تحليلية في ضوء القوانين الدستورية المقارنة**. بغازي: قاريونس، 2003

50 - الفالح (متروك) ، **المجتمع والديمقراطية في البلدان العربية** . بيروت: (د.م.ن)،2002.

51 - الفهداوي (فهمي خليفة) ، **السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحليل** . عمان: دار الميسرة، 2001.

52 - فهمي (مصطفى أبو زيد) ، عثمان (حسين) ، **الإدارة العامة**. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2003.

53 - القربوتي (محمد قاسم)، **رسم وتنفيذ وتقييم وتحليل السياسات العامة** . الكويت: ردمك، 2006.

54 - القصبي (عبد الغفار رشاد) ، **الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات** . القاهرة : الناشر مكتبة الآداب ، 2004.

55 - قوي (بوجنية) ،" الإنتخابات البرلمانية الجزائري عام 2008 مقارنة من خلال بعض ميكانيزمات التنمية السياسية" . في علي خليفة الكوادري وآخرون ، **الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الاقطار العربية** . لبنان : مركز الدراسات الوحدة العربية ، 2009 .

56 - قوي (بوحنية) وآخرون ، **الانتخابات وعملية التحول الديمقرطي في الخبرة العربية المعاصرة** . عمان : دار الراية للنشر ولتوزيع ، 2011.

57 - قيرة (إسماعيل) ، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**. بيروت : مركز الدراسات الوحدة العربية، 2004.

58 - الكوادري (علي خليفة) وآخرون ، **الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية**. بيروت : مركز الدراسات الوحدة العربية ، 2004.

59 - مجاهد (جمال) ، الرأي وطرق قياسه. الإسكندرية : دار الجامعية، 2006.

60 - محمد (محمد علي) ، **أصول علم الاجتماع السياسي السياسة والمجتمع في العالم، الثالث** .ج 3. القاهرة : المعرفة الجامعية 1989.

61 - محمود (ربيع محمد) ، الغنيم (عبد الله) و آخرون، **موسوعة العلوم السياسية** . الكويت:(د.د.ن)، 1993.

62 - المنوفي (كمال) ، **أصول النظم السياسية المقارنة** .الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، 1987.

63 - / (ـــــــ)، **السياسة العامة وأداء النظام السياسي** . ا لقاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998.

64 - / (ـــــــ)، **مقدمة مناهج وطرق البحث في علم السياسة** . القاهرة: وكالة المطبوعات، 2006.

65 - مهنا (محمد نصر) ، **العلوم السياسية بين الحداثة والمعاصرة** .الإسكندرية: منشأ المعارف، 2002.

66 - / (ـــــــ)، **علم السياسة**. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر، 1994.

67 - الموند (جبر يال) ، **السياسة المقارنة: اطار نظري** .(تر: محمد زاهي بشير المغيري). بنغازي : منشورات جامعة قاريونس،1999.

68 - نافعة (حسن) ، **مبادئ علم السياسة**.القاهرة: مكتب الشروق الدولية،2002.

69 - نجيب العزاوي (وصال) ، **السياسات العامة: حقل معرفي جديد** . بغداد : مركز الدراسات الدولية، 2001

70 - نصر محمد (عبد المعز) ، **في النظريات والنظم السياسية** . بيروت: دار النهضة العربية،(د.س . ن).

71 - الهاشمي (طارق) ، **الأحزاب السياسية** . بغداد : مطابع التعليم العالي، 1990.

72 - هلال (علي الدين) و عبد المنعم سعد (نيفين)، **النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير** . بيروت : مركز الدراسات العربية، 2000.

73 -

ج- الدوريات (المجالات والملتقيات)

1 المجالات :

1 - ابراهيم (نجوى) ، "مفهوم السياسات العامة". **مجلة الديمقراطية**، شتاء 2001.

بلعيور (الطاهر) ، " المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي" . **مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية** . عدد 15،2006 .

2- بوكرا (إدريس) ،" الاقتراع النسبي وأثره على التعددية السياسية". **الفكر البرلماني** ، العدد 9، جويلية 2005.

3- شريط (لمين) ، حق التعديل في النظام البرلماني الجزائري : دراسة مقارنة . **الفكر البرلماني** ، مجلة متخصصة يصدرها مجلس الامة ، العدد 10 ، اكتوبر2005.

4- شيهوب (مسعود) ، "المبادرة بالقانون بين المجلس الشعبي الوطني والحكومة" . **مجلة النائب** ، مجلة فضيلية يصدرها المجلس الشعبي الوطني ، العدد 2، الجزائر ، 2003

5-عبد الطيف الحديثي (مها)، العلاقة بين السياسة والإدارية في دول العالم الثالث **مجلة قضايا سياسية** . عدد1 ، جامعة صدام كلية العلوم السياسية، 2000.

6-عبد المنعم مسعد(نيفين) ، " جدلية الاستعباد والمشاركة :مقارنة بين الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، وحركة إخوان المسلمين في الأردن". **مجلة المستقبل العربي.** العدد 145، مارس 1991.

7-علواس(فريد) ، "المجلس الدستوري الجزائري :التنظيم والاختصاصات ". **مجلة المنتدى القانوني** ،العدد 5 ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،2000.

8-فرحاتي (عمر) ،" العلاقة بين السلطة التنفيذية والسلطة الترشيعية في الجزائر بين فترتين الاحادية والتعددية ". **مجلة الاجتهاد القضائي** ، العدد 04 ، جامعة محمد خيضر بسكرة.

9-قارح (سامح) ، " التغير الاجتماعي والتنشئة السياسية" . **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد 02-03 ،جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2008.

10-قنديل(أماني) ، " تطور المجتمع المدني في مصر" . **مجلة عالم الفكر**، العدد 3، 1999.

11-ماشطي(شريفة) ، المشاركة السياسية أساس الفعل الديمقراطي " . **مجلة الباحث الاجتماعي** ، عدد20 ، جامعة قسنطينة ، سبتمبر 2011 ، ص 146.

12-ميتيكس (هدى) ، " توازنات القوى في الجزائر: إشكالية الصراع على السلطة في إطار تعددي" . المستقبل العربي، العدد 173، 1993.

13-ناجي (عبد النور) ،" التمثيل السياسي في البرلمان التعددي الجزائري" . **مجلة التواصل**. 20 ديسمبر 2007.

2 -الملتقيات

1 -بالوصيف الطيب ،" الحكم الراشد : المفهوم والمكونات". ورقة بحثية قدمت في **الملتقى الدولي** حول: " الحكم الراشد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي". سطيف ، 8-9 افريل 2007.

2 -برقوق (عبد الرحمن) ، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر. ورقة بحث قدمت في كراسات **الملتقى الوطني** حول: " التحول الديمقراطي في الجزائر" . بسكرة، 10-16 ديسمبر 2005.

3 -بو عمامة (زهير) ، " محاولة لفهم طبيعة وحدود انفتاح السلطة على فعاليات المجتمع المدني وأثره في عملية التحول السياسي في الجزائر " ورقة بحث قدمت في كراسات **الملتقى الوطني الأول** حول : "التحول الديمقراطي في الجزائر". بسكرة، 10-16 ديسمبر2005.

4 -كربوسة (عمراني) و عنكوش (نور الصباح)، " مظاهر التحول الديمقراطي خلال حكم الرئيس بوتفليقة " ورقة بحيث قدمت في كراسات الملتقى الوطني الأول حول: " التحول الديمقراطي في الجزائر". نوفمبر2005.

د- الدراسات غير منشورة :

1 - ابرير (غنية) ، " دور المجتمع المدني في صياغة السياسات البيئية، دراسة حالة الجزائر". مذكرة ماجستير، (كلية الحقوق، قسم العلوم السياسة ، تخصص سياسات عامة وحكومات مقارنة، جامعة باتنة ، 2009-2010).

2 -أونيس(ليندة)، " الأحزاب السياسية والإنتخابات في الجزائر" . **مذكرة ماجستير**،(كلية الحقوق، قسم العلوم القانونية، تخصص قانون دستوري ،جامعة باتنة ، 2003-2004) .

3 -البار (أمين)، " دور الأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الدول المغاربية: دراسة حالة الجزائر 1997-2007". **مذكرة ماجستر**، (كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة بسكرة 2010-2011).

4 -بن بغيلة(ليلى) ، "آليات الرقابة التشريعية في النظام السياسي الجزائري ". مذكرة ماجستير ،(كلية الحقوق والعلوم اسياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة باتنة ، 2004) .

5 -بودرداين (منيرة) ،" دور الدبلوماسية غير الرسمية في تنفيذ السياسة الخارجية دراسة حالة الو- م- أ ". **مذكرة ماجستير**، (كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الديمقراطية والحكم الراشد، جامعة قسنطينة ، 2008 – 2009).

6 -بورنان (بشير) ، مبارك (وليد)، " دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة دراسة حالة الجزائر، 2006-2007" .**مذكرة ليسانس** ، (كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيمات إدارية وسياسية، جامعة بسكرة 2009-2010) .

7 -بونوة (نادية)، " دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقييم السياسة العامة دراسة حالة الجزائر1989- 2009". **مذكرة ماجستر**،(كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة وحكومات مقارنة ،جامعة باتنة 2009-2010

8 -جمام (عزيز) ، " عدم فعالية الرقابة على دستورية القوانين في الجزائر " . **مذكرة ماجستير** ،(كلية الحقوق والعلوم السياسية ، فرع القانون العام ، تخصص تحولات الدولة ، جامعة تيزي وزو ، 2011 -2012) .

9 -رشيد (لرقم)، " النظم الحزبية وأثرها على الأحزاب السياسية في الجزائر " . مذكرة ماجستير ، (كلية الحقوق ،فرع القانون العام ،جامعة قسنطينة ، 2005-2006).

10 - زين العابدين (معو) ، " المعلومات كآلية لرسم السياسات العامة في الجزائر" . **مذكرة ماجستير** ، (كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص السياسات العامة والحكومات المقارنة، جامعة باتنة ، 2008-2009).

11 - شامي (رابح)، "مكان مجلس الامة في البرلمان الجزائري ". **مذكرة ماجستير** ،(كلية الحقوق والعلوم السياسية ، تخصص قانون الادارة المحلية ، جامعة تلمسان ، 2011–2012) .

12 – الطيلب(أحمد)، " دور المعلومات في رسم السياسات العامة في الجزائر دراسة حالة المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي" .**مذكرة ماجستير** ، (كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص التنظيم السياسي الإداري، الجزائر،2006–2007).

13 - قرقاح (ابتسام)،" دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر 1989–2009" . **مذكرة ماجستر**،(كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ، تخصص السياسات العامة والحكومات المقارنة ،جامعة باتنة ، 2010–2011).

14 - كربوسة (عمراني) ، "الحركة الاسلامية في الجزائر : دراسة حالة حركة مجتمع السلم والصلاح الوطني". **مذكرة ماجستير** ، (كلية العلوم السياسية والإعلام ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، فرع التنظيمات السياسية والإدارية ، الجزائر ، 2004–2005) .

15 - كفسي (علي) ، غارو (حسيبة)،" دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة ،دراسة حالة الجزائر 1989– 2007 " .**مذكرة ليسانس** ، (كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،تخصص تنظيمات سياسية وإدارية ،جامعة تيزي وزو ،2008– 2009) .

16 - محمد (بوضياف) ، " مستقبل النظام السياسي الجزائري " . **شهادة الدكتوره** ، (كلية العلوم السياسية والإعلام ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، 2008) .

17 - معمر (عمار) ،" إشكالية صنع السياسة العامة في الجزائر – دراسة تحليلية وصفية، " **مذكرة ماجستير**. (كلية العلوم السياسية والإعلام ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر ، 2008–2009).

هـ – الجرائد: (اليومية والأسبوعية)

1 -بو عبد الرحمان ، "زعماء سياسيين خالدون في مناصبهم لا تزحزهم منها إلا الموت ...".**أخبار الاسبوع** ، عدد 209 ، جريدة جزائرية أسبوعية ، 02 – 09 ديسمبر2005 .

2 -العلامي (جمال) ، " المجلس الدستوري يفتي بقانونية التشريعات وشرحة البرلمان " . جريدة **الشروق** جريدة جزائرية يومية ،العدد 31، ماي 2007.

3 - مصدق يوسف (محمد) ، "هزيمة شكلية للتجمع الوطني الديمقراطي الانتخابات البرلمانية في الجزائر". **جريدة الزمان**، العدد 1229،2002 .

4 - يوسف (سامي) ، "رؤساء الاحزاب في الجزائر : اهنا يموت قاسي " ، **جريدة النهار** ، عدد 2739 ، جريدة جزائرية يومية 2009/02/19 .

و– المواقع على الانترنات :

: http » 1– "الأحزاب السياسة والجماعات الضاغطة". متحصل عليه من:
//cemtpourcent dziri–a nlamontad.net/t 817–topic/ 2010–2011 pd8 ».
2–"الأحزاب السياسية(نشأتها– مهامها– تصنيفها–وظائفها) ". متحصل عليه من:
« http:// www.eaddla.obo/2002/0/02/pdf »
3–"الدستور" .متحصل عليه من : / http// WWW.SHAMS – PAL.ORG/pages
arabic / .../ destur .pdf»

4- (أبوالفضل) الاسناوي ،"الجزائر:الحركات الاسلامية بعد صدمة الانتخابات البرلمانية" . متحصل عليه من :
«http://www.assakina .com /news/news 1 /23444 htmh.06 :56/04/2013.pdf»
5- (هيثم) رباني، " مسلمات السياسة ... وتوازناتها". الموقع الشخصي للباحث :
« http://www2.swissinfo.org/sara/swissinfo.htm? Sit sect:143§sid=6272405§ckey =113317640 - 2000 ».
6-(نورا) حملاجي ، **تغيير النخبة في نظام سلطوي احتواء الحكة الاسلامية في الجزائر**.القدس : الجمعية الفلسطينية للشؤون الدولية ، 2003، متحصل عليه من :
«http://www.passia .org / puplictions / veseareh – studies / algerie – book1 –htm pdf»
7- (جلال) ورغي ، " الحركة السلامية في المغرب العربي بين استراتيجية التغيير وتكتيك التعايش " . متحصل عليه من :
«http://www.mahhrebcentre .com / ar/index – php ? option =com content sview= article = 06=45=2010/09/12pdf.»
8 -جريدة البلاد ، السلطة المتحفزة . متحصل عليه من :
«http : // www. Elbilad – net / archivres / 87198/2013.pdf»
9 - (عبد الله) الدامون ، " هل يكتسح الاسلاميون الانتخابات التشريعية الجزائرية المقبلة ". جريدة المساء ، العدد 2031 ، جريدة جزائرية ،29 مارس 2013 ، متحصل عليه من :
«http:// www .almassar . press –ma / mode / 39354. Pdf».
10-(فاتح) قرد ، "العملية التشريعية في المجلس الشعبي الوطني ". متحصل عليه من :
«http:// sciences juridiques . ahlamontada –net / profile form ? mode = sendpassuord = ، 2007 نوفمبر - اكتوبر 7 :58 »
11-نافذة على برلمان الجزائر (مجلس الشعبي الوطني – مجلس الامة) . متحصل عليه من :
«Lmslaedijem.ahlamontada . net :2009 /08/05 : 9 :23 am

.

12–(محمد شفيق) صرصار ، "القانون : القانون الدستوري والمؤسسات السياسية ". الشهادة الوطنية لمهندس ،(المدرسة الوطنية للإدارة ، تونس ، 2007) ص 41 .
متحصل عليه من: الموقع الشخصي للباحث : chéfiksar @ licos .com

13–مصطلحات سياسية . متحصل عليه من :
«www.cinu – du.com / term – show .php ? idterm = 4 »

14–منتديات طلبة الجزائر ، "الاحزاب السياسية" ، متحصل عليه من موقع :
«Etudiant . dz .net / vb / show thread . php ? = 8141 = 25 nov2008 : 20 :30.
7 :f-dcatid = 12 :2010 -12-09 -22 56 -15 ditemid = 10 pdf ».

15 – (عصام) بن الشيخ ، "حزب الاغلبية في التجربة الجزائرية ". جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، متحصل عليه من :
«b.chaib.net / mas / index . php ? option =com – content dview = articlesid = 87 :f-dcatid = 12 :2010 -12-09 -22 56 -15 ditemid = 10 pdf ».

16– (عبد القادر) عبد العالي ،**الإصلاحات السياسية ونتائجها المحتملة بعد الانتخابات التشريعية في الجزائر**. قطر : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2012 ، متحصل عليه من :
«http:// www.dohainstitute .org / file /get/ 108126559 = 5 a 5c – 40/30/ 9 c 90- fbef 5 b 99 e 3cd . pdf ».

17 – جريدة الأحداث الجزائرية ،"نواب المجلس الشعبي يصادقون بالأغلبية على مشروع قانون المالية لسنة 2003 ". متحصل عليه من
«http://www.efahdath.net /indesc.php/guneral13827.html :14 :10/1 1/11/2012 pdf»

18– (عيسى) .ب ، (عبد الله) .ن " مواقف متباينة بين الاحزاب السياسية في البرلمان : المعارضة تهاجم برنامج سلال ونواب الاغلبية يعلنون دعمه " ، **جريدة البلاد** ، جريدة جزائرية ، 2013 . متحصل عليها من :
«http://www.elbilad .net/achives/69253 :pdf »

19 – "الرقابة على أعمال الأدارة ". متحصل عليه من :
«http://www.ao-academy.org/docs/index-php ?fl=2 doc.pdf»

20– (بوحنية) قوي ، "الديمقراطية التشاركية كبراديغم لتطوير الأداء البرلماني " . متحصل عليه من :
«http:// WWW. a0 ACADENY . ORG / docs / index . php ? fl = ngand denacracy . doc = pdf»

21– (عبد الكريم) القريشي ، " مجلس الامة التشريع والرقابة (1998 – 2011) ". متحصل عليه من :
«http:// WWW. a0 ACADENY . ORG / docs / index . php ? fl = ngand denacracy . doc = pdf»

22 – (مسلم) بابا عربي ، "أفاق تعزيز مكانة السلطة التشريعية في سياق مشاريع الاصلاح السياسي والمؤسساتي التي يخول للبرلمان التشريع فيها ". متحصل عليه من :
«http:// www. Aoacdemy . org / dcas / index .php ? fl = ngand demacracy – dec = pdf»

23–(يوسف) زواني ، " التشريع الصلاحية الغائية من اجندة البرلمان " . متحصل عليه من : «www.algeria MEDIA . org = 2008 /01/28».

24– (سارة) اللثيي ، "مفهوم المشاركة السياسية ": متحصل عليه من :
«Maidai . elaphblog .com /posts . aspx ? u = 3801 da = 67118 , pm 10 :04 = 25 /10/2010 pdf .»

25 – (أحمد) سعيد تاج الدين ،" الشباب والمشاركة السياسية" . متحصل عليه من :
«http://you thob.org / ar / images / storirs / youth /16.pdf ».

26-(سليم الحص ، "أسس وركائز وتطبيق الديمقراطية : البداية تكون بتسليم الشعوب العربية زمام امورها أي تنمية الحياة الديمقراطية " . متحصل عليه من :
Mmhfarraj .blagspot .com / p/blog – page – 3314 . html = 2009 .pdf
27-تصنيف الأحزاب السياسية في الجزائر،
www.islemonline.net/sewlet/satellit,p1.

- إعلان رقم 01/ المؤرخ في 24 جمادى الثانية عام 1433 الموافق 15 ماي 2012 ، يتضمن نتائج انتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني

ثانيا :باللغة الأجنبية

1- Arnaud (Serge),Nicolas Bouderville,**Evaluer de politiques et programmes publics**.paris: editionde la performance, 2004.
2- fischer (Frank),meller (Gereadj),Sidney (Maras),**Hand book of public policy analysis théry,polites,and methods.**CRc: press,taylors francis group,2000.

3- Potuck (Martin),Leloup (Lancet),Jemei (Gyorgy),**Public poliayincentral and easeral and easteneu rope:theories,methods,practices**.slavkia :nispoe,2003.

4- Lind blom (Charles) **Policy-Makig process**. englewood clifs,N J printice-hall,1968.
5- Toshki(kanamori), **The growing role of pivate seectr** .(S PD) asian development bank institute ,2004.

الموقع بالأجنبية :

1- Sandrine cambon evaluation d'une politque publiqe sectorellelecas de troisened iniserion « http://www.u - bou rgogne.fr/ labo-ire de / 2001/01102. pdf ».

الاهداء

الشكر و العرفان

مقدمة : 1

الفصل الأول :التأصيل المفاهيمي للدراسة الأحزاب السياسية والسياسة العامة

تمهيد.....12

المبحث الأول : ماهية الاحزاب السياسية 13

المطلب الأول : مفهوم الاحزاب السياسية.....13

الفرع الأول : نشأة الاحزاب السياسية.....13

الفرع الثاني : تعريف الاحزاب السياسية.....15

الفرع الثالث : اشكال الأحزاب السياسية.....19

المطلب الثاني : أدوات الأحزاب السياسية.....24

الفرع الأول : وسائل الأحزاب السياسية.....24

الفرع الثاني : وظائف الأحزاب السياسية.....26

المبحث الثاني : ماهية السياسة العامة 35

المطلب الأول : مفهوم السياسة العامة 35

الفرع الأول : تطور مفهوم السياسة العامة.....35

الفرع الثاني :تعريف السياسة العامة.....37

الفرع الثالث: مراحل صنع السياسة العامة.....47

المطلب الثاني : مؤسسات صنع السياسة العامة.....55

الفرع الأول : الفواعل الرسمية.....56

الفرع الثاني : الفواعل غير الرسمية.....63

خلاصة..... 76

الفصل الثاني : واقع الأحزاب السياسية في الجزائر ودورها في رسم السياسة العامة

تمهيد 78

المبحث الأول :تصنيف الأحزاب السياسية في الجزائر 79

المطلب الأول :أحزاب التيار الوطني.....79

الفرع الأول :التجمع الوطني الديمقراطي.....79

الفرع الثاني : حزب جبهة التحرير الوطني.....80

المطلب الثاني : أحزاب التيار الاسلامي.....81

الفرع الأول : حركة مجتمع السلم.....81

الفرع الثاني : حركة النهضة.....82

المطلب الثالث : أحزاب التيار العلماني.....83

الفرع الأول : جبهة القوى الاشتراكية.....83

الفرع الثاني : حزب التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية.....84

الفرع الثالث : حزب العمال.....85

المبحث الثاني : مستويات مشاركة الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة في الجزائر..... 86

المطلب الأول : آليات وأساليب الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة 86

الفرع الأول :أحزاب وناخبين الفاعلية المرجوة.....86

الفرع الثاني :الأحزاب السياسية والتعبئة الجماهيرية.....87

المطلب الثاني : تأثير أحزاب السلطة في رسم السياسة العامة.....88

الفرع الأول : الائتلافات الحزبية.....88

الفرع الثاني : الائتلافات الحكومية.....89

خلاصة..... 91

الفصل الثالث :تقييم دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة في الجزائر التحديات والآفاق المستقبلية

تمهيد: 93

المبحث الأول : التحديات التي تواجه الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة 94

المطلب الأول : هيمنة السلطة التنفيذية على الأحزاب السياسية..... 94

الفرع الأول : قانون الأحزاب السياسية ودوره في تكريس هيمنة السلطة التنفيذية..... 94

الفرع الثاني : سياسات السلطة التنفيذية للضغط على الأحزاب السياسية 99

المطلب الثاني :معوقات مشاركة الاحزاب السياسية في رسم السياسة العامة في الجزائر..... 101

الفرع الاول : الاحزاب السياسية وعجزها من ممارسة حقوقها الدستورية داخل الهيئة التشريعية..... 101

الفرع الثاني : خصائص الأحزاب السياسية وانعكاسها السلبي على العملية السياسية..105

المبحث الثاني :التحديات و الافاق المستقبلية للأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة في الجزائر..... 109

المطلب الأول : دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة من خلال السلطة التشريعية..... 109

الفرع الأول : تأثيرالأحزاب السياسية على النواب.....109

الفرع الثاني : دور الأحزاب من خلال وظائفها في السلطة التشريعية.....110

المطلب الثاني : سبل تفعيل دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة 114

الفرع الأول : الأحزاب السياسية وتفعيل المشاركة السياسية.....114

الفرع الثاني : الأحزاب السياسية وتعزيز الديمقراطية.....115

خلاصة 118
الخاتمة:.....119
الملاحق.....124
قائمة المراجع.....144
فهرس المحتويات..... 158

الملخص :

تهدف هذه الدراسة الى ايضاح ذلك الدور الذي تلعبه الاحزاب السياسية في عملية رسم السياسة العامة في الجزائر، ومدى مساهمتها في ذلك كأحد اهم الفواعل غير الرسمية ، التي تحرك النشاط السياسي ، داخل الدولة ، وهذا لما لها من انعكاسات على نوع السياسيات العامة ، وعلاقتها بالفرد ونظام الحكم ، من اجل تسيير وتنظيم وتوجيه الحياة العامة ، ومع تخلي الجزائر بعد الاستقلال على نظام الحزب الواحد وتبني التعددية الحزبية ، وتوجه نحو الديمقراطية على اثر دستور وإقرار الحريات والتداول السلمي على السلطة ... سمح هذا بمشاركة الاحزاب السياسية رسم السياسة العامة الى جانب الفواعل الرسمية ، وعلى رغم هذا تبقى العملية السياسية في الجزائر يعتريها الغموض ، سواء في ظل الاحادية او التعددية السياسية وهذا يعود الى الهيمنة التي تكرسها السلطة التنفيذية على الاحزاب السياسية في الساحة السياسية الجزائرية .

FRANÇAIS

Cette étude vise à clarifier le rôle joué par les partis politiques dans le processus de prise de décision en Algérie, et leur contribution à ce que l'un des motifs les plus importants informelles, tirée par l'activité politique, au sein de l'Etat, et c'est à cause de ses implications sur le type de politiques du public, et de sa relation avec l'individu et le système gouvernance, afin de mener et d'organiser et de diriger la vie publique et à abandonner l'Algérie après l'indépendance du système du parti unique et l'adoption d'un système multipartite, et de progresser vers la démocratie après la Constitution et de l'adoption des libertés et le transfert pacifique du pouvoir ... Cela a permis la participation des partis politiques, des politiques publiques ainsi que les motifs officiels, bien que cela reste le processus politique en Algérie subissent ambiguïté, dans les deux pluralisme unilatérale ou politique et cela remonte à l'hégémonie inscrit dans la branche exécutive aux partis politiques sur la scène politique algérienne.

ANGLAIS

This study aims to clarify the role played by political parties in the process of policy-making in Algeria, and their contribution to it as one of the most important motives informal, driven by political activity, within the state, and this is because of its implications on the type of policies the public, and its relationship with the individual and system governance, in order to conduct and organize and direct public life, and with abandon Algeria after independence on the one-party system and the adoption of a multiparty system, and move toward democracy after the Constitution and the adoption of freedoms and the peaceful transfer of power ... This allowed the participation of political parties, public policy along with the official motives, although this remains the political process in Algeria undergo ambiguity, under both unilateral or political pluralism and this goes back to the hegemony enshrined in the executive branch to the political parties in the Algerian political scene.